اقرأ

عاطف عدلي العبد

المرأة الريفية

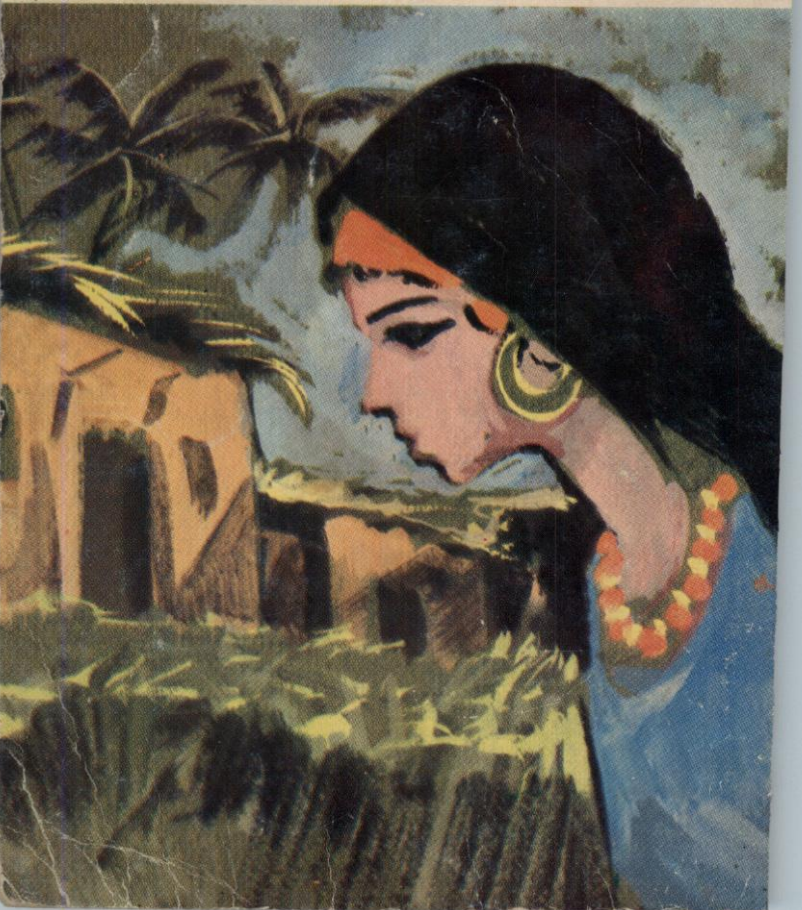

اقرأ
تصدر أول كل شهر
[٤٨٤] فبراير - ١٩٨٣

[redacted]
الأستاذ الفاضل
مع خالص تقديرى وعرفانى
لطلبك قراءة وتقديمه الإذاعة
والتليفزيون فى مصر

عاطف عبد الحميد
مدرس الإذاعة والتليفزيون
المساعد . كلية الإعلام
ت منزل ٩٤٢٩٨٢

رئيس التحرير أنيس منصور

عاطف عدلي العبد

المرأة الريفية

دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

يسرنى أن أقدم لقراء العربية هذه الدراسة ، التى تتناول الوضع الاجتماعى
أة الريفية فى بعض المجالات : مثل إنجاب الإناث ، وتعليم البنت ، وحقها فى
ل ، واختيار شريك حياتها ، وحقوقها السياسية من حيث مدى حصولها على
الحقوق ، ومدى ممارستها لها أيضاً ، وبعض الصعوبات التى تواجهها ،
ض عوامل تدعيم النظرة التقليدية للمرأة الريفية ، وبعض عوامل تغييرها ، مع
ة ميدانية لآراء القرويين واتجاهاتهم نحو المرأة الريفية ، وحقوقها ، فى محاولة
سعة ، للتعرف على النظرة الحالية نحو المرأة الريفية ، ودوافعها ، حتى يمكن
فادة بنتائج هذا البحث ، عند التخطيط لدور المرأة فى المجتمع ، التى قال عنها
ى محمد أنور السادات ، فى ورقة أكتوبر ، إنها نصف المجتمع ، وأن تعطيلها
ة فى استراتيجيتنا الشاملة للتقدم يحرم المجتمع من قدرات نصف أفراده .

وقد اضطرتنى ظروف النشر إلى الإيجاز فى معظم موضوعات الكتاب ، وأر
ألا يؤثر هذا الإيجاز فى إدراك القارئ للصورة الكاملة التى أردت عرضها
الوضع الاجتماعى للمرأة الريفية ، وإنى أعد القارئ أن أقدم له قريباً – إن
الله – دراسات أخرى عن المرأة المصرية ودورها فى الحياة المعاصرة .

والله ولى التوفيق .

عاطف عدلى ا

تمهيد

تمثل المرأة ٤٩,٩٪ من سكان العالم ، ٧٠٪ منهن يعشن فى الدول النامية ، ومن ٦٠٪ منهن يقمن فى المناطق الريفية ، وتمثل المرأة نصف مجموع سكان جمهورية مصر العربية تقريباً – وبالتحديد ٤٩٪ حسب تعداد عام ١٩٧٦ ، والمرأة القروية ثلث مجتمعنا ، وبالتحديد ٢٧,٧٪ من مجموع السكان .

وقد تزايد الاهتمام بقضية المرأة على المستويات العالمية والقومية والمحلية ، وفيما يلى عرض موجز لمظاهر هذا الاهتمام .

الاهتمام بقضية المرأة على المستوى العالمى :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعض الوكالات المتخصصة الإعلانات ، والإعلانات ، والمواثيق ، والتوصيات الخاصة بحقوق المرأة

ومساواتها بالرجل ، وتوجت ذلك بالقرار رقم ٣٠١٠ الذى أصدرته الجم
العامة للأمم المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ بإعلان عام ١٩٧٥ عاماً عالميًا للمرأة
وكرست الجمعية العامة هذا العام – ١٩٧٥ – لمضاعفة العمل على تعزيز المسا
بين المرأة والرجل ، وزيادة مشاركة المرأة فى الجهود التى تبذل من أجل التنمي

(ب) عقد المؤتمر العالمى للمرأة بالمكسيك من ١٩ يونية إلى ٢ يولية ٧٥
بحضور ممثلين عن مائة وعشر دول ، وثمانى منظمات حكومية ، ومائة وإح
عشرة منظمة غير حكومية بصفة مراقبين ، بالإضافة إلى ممثلين عن وكالات ا
المتحدة المتخصصة واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ، وصدر إع
المكسيك بشأن المساواة وإشراك النساء فى التنمية والسلام ، ودعا فى مبادئه ج
وسائل وأجهزة الإعلام ، وكذلك الأجهزة الثقافية أن تعطى الأولوية ، وأن
على عاتقها مسئولية استبعاد العوامل الثقافية التى تعيق تقدم المرأة ، كما صد
خطة العمل الدولية التى تمثل اتفاقاً فى الرأى – على المستوى الدولى –
ما ينبغى عمله لتحسين صورة المرأة وأحوالها ، واعتمدتها الجمعية العامة
المتحدة فى دورتها الثلاثين فى ديسمبر عام ١٩٧٥ ، واعتبر العقد من عام ٦
إلى عام ١٩٨٥ عقد الأمم المتحدة للمرأة
:d Nations Decade for Women

(جـ) عُقد المؤتمر الثانى فى عام المرأة العالمى من ٢٠ – ٢٤ أكتوبر
ببرلين بجمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت شعار : « مساواة ، تطور ، سلا
واشترك فيه حوالى ١٩٥٠ مندوباً ومراقباً من ١٤١ دولة بالإضافة إلى ممث
منظمة دولية وإقليمية ، وطالب المؤتمر بإزالة جميع العراقيل التى تعترض
مشاركة النساء بصورة شاملة فى حياة البلد السياسية والاجتماعية ، وتشديد
البحث لمعرفة أكثر السبل والوسائل فعالية للحث على مساواة المرأة بالر

(د) اتخذت منظمة اليونسكو القرار رقم ١٦ ، الذى اعتمده المؤتمر العام ونسكو فى دورته الثامنة عشرة يوم ١٨ نوفمبر عام ١٩٧٤ ، ودعا – ضمن يدعو إليه – إلى :

– تأمين الحقوق الأساسية للمرأة ، وضمان مشاركتها على قدم المساواة مع جل .

– التوسع فى المشروعات الرائدة الخاصة بتكافؤ فرص التعليم أمام النساء ، ض العمل كلما كان ذلك ملائماً .

– إجراء الدراسات عن مشكلات الأسرة ، والدور المتغير لكل من المرأة جل .

(هـ) ندوة اليونسكو التى عقدت فى المكسيك للصحفيين ، والإذاعيين يومى ٤ يوليو ١٩٧٥ ، والتى اهتمت بشكل خاص بتحديد الصورة التى تُقدم بها ة فى وسائل الإعلام ، وكان هناك إدراك عام بأن وسائل الإعلام تميل إلى يم المرأة فى شكل أو صورة نمطية تدعم المفاهيم التقليدية لأدوار النساء ، جت اليونسكو إجراء البحوث المختلفة فى هذا المجال .

(و) اتخذت هيئة الصحة العالمية فى مايو ١٩٧٦ قراراً يطالب الدول الأعضاء سع فى الخدمات الاجتماعية والصحية الخاصة برعاية المرأة ، والتوسع فى يب وتوظيف السيدات المشتغلات بالأعمال الصحية .

(ز) اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى مايو عام ١٩٧٧ أ ينص على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة للخطة الدولية أة .

(ح) اتخذ المجلس الأوربى فى فبراير عام ١٩٧٦ قراراً يدعو إلى الاعتراف ية الاجتماعية للعمل المترلى .

(ط) اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية Organization of American States في عام ١٩٧٦ قراراً بالعمل على إشرا النساء في عمليات التنمية على قدم المساواة مع الرجال.

هذه بعض الأمثلة للخطوات التي اتخذت على المستوى العالمي تشير إلى الاهت المتزايد بقضية المرأة ودورها، ولعل أهمية هذه الخطوات تأتي من تأكيدها أن الم إنسان له قضية إنسانية، ومواطنة لها حقوق المواطن، وكائن بشري متساو الكائن البشري الآخر – الرجل.

ثانياً: الاهتمام بقضية المرأة على المستويين القومي والمحلي:

تزايد الاهتمام بقضية المرأة على المستويين القومي والمحلي، فصد الاتفاقيات، والدساتير، والقوانين العربية، وحصلت المرأة على حقوقها، وفتح أمامها أبواب العلم، والعمل، والحياة السياسية، وأنشئت الإدارة العامة لش المرأة في ٦ يونيه ١٩٧٧ بالقرار الوزاري رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٧ إحدى إدار وزارة الشئون الاجتماعية، وشكلت اللجنة القومية للمرأة في جمهورية مصر الع للاهتمام بالمرأة في جميع المجالات، وعقدت المؤتمرات والندوات والحل الدراسية والدورات التدريبية المختلفة لبحث قضايا المرأة ومشاكلها ومنها ما ي

– مؤتمر المرأة العاملة في نوفمبر عام ١٩٦٣ تحت رعاية وزارة الشئون الاج بالقاهرة.

– مؤتمر المرأة الإفريقي الآسيوي في يناير عام ١٩٦١ بالقاهرة.

– حلقة دراسية عن الوضع القانوني للمرأة في قوانين الأحوال الشخصية ٥ أكتوبر ١٩٧٢ بالقاهرة.

– مؤتمر المرأة العربية والتنمية القومية ٢٤ – ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ بالقا

– حلقة دراسية عن دور المرأة فى التنمية الريفية المتكاملة مع التركيز على
كلة السكانية ٢٦ أكتوبر إلى ٤ نوفبر ١٩٧٤ بالقاهرة .
– ندوة خبراء التعليم الوظيفى للمرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٢ – ١٧
يو ١٩٧٥ بسرس الليان بمصر .
– حلقة دراسية عن دور المرأة فى التثقيف الغذائى من ٢٦ – ٣١ أغسطس
١٩ .
– المؤتمر العربى حول محو أمية النساء وأثره على التنمية فى نوفمبر ١٩٧٥
اهرة .

– حلقة دراسية عن برامج المرأة فى الإذاعة والتليفزيون ٦ – ١١ ديسمبر
١٩ .
– دورة تدريبية عن برامج إرشاد المرأة الريفية ، والتخطيط لحياة عائلية
ل ٦ – ٢٠ نوفبر ١٩٧٦ تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .
– المؤتمر العربى حول المرأة وأجهزة الإعلام ٧ – ١٠ فبراير ١٩٧٧ بالقاهرة .
– حلقة دراسية عن النهوض بتدريب وتعليم المرأة الريفية من ٢ – ٩ مايو
١ بالقاهرة .

وعلى الرغم من كل مظاهر الاهتمام بقضية المرأة فمازالت بعض النصوص
يعية الظالمة للنساء سارية المفعول ، ومازالت المسافة بين المساواة القانونية
لية كبيرة ، وأن العوامل الثلاث الرئيسية التى تظلم المرأة فى العالم ،
حددتها خطة اليونسكو متوسطة الأجل ١٩٧٧ – ١٩٨٢
Meduim-Term plan 1977- هى . ثقل الأعباء الأسرية – خاصة الأنشطة
، وعدم المساواة فى مجال التعليم ، والتمييز فى مجال التوظف .

وبشكل عدم المساواة التى تعانى منها النساء عقبة هائلة أمام التنمية ، حيث أصبحت المساهمة النشطة للنساء بشكل متساو مع الرجل من الضروريات الحتمية إذا أردنا حلولاً للمشاكل القومية والعالمية .

وعلى الرغم من أن عصراً جديداً قد بدأ بالنسبة للمرأة – حيث يبدى معظم النساء عدم استعدادهن لقبول الدور الثانوى أو السلبى أو المحدود ، الذى ظلت تقوم به المرأة على مر التاريخ – فإن المرأة تطالب بوضع حد لكل التقاليد والقوانين ، والممارسات القائمة على التميز ، وان ملايين أخرى من النساء لا تصل أصواتهن ، ولكنهن يواجهن حياة من البؤس والمعاناة بسبب الإنجاب المتواصل ، والعمل المضنى ، واعتلال الصحة ، وغالباً ما نجد تلك الملايين من النساء فى المناطق الريفية ، حيث لم يطرأ على وضع المرأة الريفية فى البلاد النامية أى تغيير تقريباً ، فمعظم الريفيات يعانين من الأمية ، واعتلال الصحة ، وسوء التغذية ، ومازلن فريسة للعادات والتقاليد البالية ، ويتعرضن للعمل المرهق ولا يتعلمن أو يتدربن بالإضافة إلى التيارات المتعارضة فى اتجاهات القرويين نحو المرأة ، كما تقول الدكتورة سمية فهمى ، فهم يعترفون بحاجتهم إلى معونة المرأة ومساعدتها لهم فى أعمالهم اليومية ، ويمنعونها – فى نفس الوقت – من الاشتراك بحث بعض الشئون العامة أو المدنية الخاصة بالقرية ، فالرجل القروى يعتقد أن المرأة الريفية أقل قدرة منه ، وأنها عاجزة عن مشاركته فى تنظيم المجتمع ، ويفضل الذكر على الأنثى ، ولا يهتم بتعليم البنت ، ولا يعترف بعمل المرأة ، ويحول دون ممارسة المرأة ، وممارسة حقوقها السياسية ، مما جعل حياة المرأة الريفية أسوأ بكثير مما عليه الحال بالنسبة للمرأة فى المدينة – كما تقول الأستاذة علوية علوى – من ناحية التعليم والتدريب ، وقيود العادات والتقاليد ، ومستوى الصحة ، والتغذية ، وأوضاع العمل والأجور .

وما سبق ذكره ، يجعل الاهتمام بالمرأة الريفية ، قضية هامة لها ارتباط وثيق بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة والمجتمع ككل ، وليس فقط بالأسرة والمجتمع الريفى ، لأن تركيز الجهود التنموية فى القطاع الحضرى يعنى أننا نعمل مع الأقلية ، ونترك الأغلبية الأكثر تخلفاً ، والمحرومة من كثير من الخدمات وفرص التعليم والتدريب .

ولذلك بدأت تنال قضية المرأة الريفية ، والنظرة إليها الاهتمام على أعلى المستويات ، وأوصت معظم المؤتمرات ، والحلقات ، والندوات التى عقدت لبحث أوضاع المرأة ، أوصت بضرورة تغيير النظرة التقليدية نحو المرأة الريفية ، وفتح أبواب التعليم ، والعمل ، والحياة السياسية أمامها حتى تساهم فى التنمية القومية ، كما أرجعت السيدة هيلفى سبيلا ، سكرتير عام (العام الدولى للمرأة) لقصور فى دور المرأة إلى النظرة التقليدية نحو المرأة ، ولعله من هنا ، بدأنا نحس بموقف مشكل ، عندما لاحظنا أن النظرة إلى المرأة القروية تحتاج إلى مزيد من البحث والإيضاح ، فعلى الرغم من كثرة ماكتب عن المرأة – ٢٨٨٣ كتاباً وبحثاً حتى عام ١٩٧٦ – فإن هناك نقصاً شديداً فى المعلومات المتوفرة عن المرأة الريفية ، طبيعة النظرة التقليدية نحوها ، وعوامل تدعيمها ، وعوامل تغييرها ، وهذا ما تحاوله هذه الدراسة من خلال الصفحات التالية .

تفضيل إنجاب الذكور على الإناث

إن التمييز ضد البنت ملموس منذ لحظة مجيئها إلى الحياة ، ففضيل الذكر على الأنثى أحد القيم ، التى مازالت قائمة فى المجتمع ، بغض النظر عن نوعيته – حضرى أو ريفى – أومكانة المرأة ودرجة تعليمها .

وتؤكد الدراسات الميدانية الريفية ، أن مكانة الذكر – سواء كان ابناً ، أو أخاً ، أو زوجاً – مكانة اجتماعية رفيعة ، وأن تفضيله قيمة اجتماعية منتشرة بين الذكور والإناث فى المجتمع بصفة عامة ، وفى الريف بصفة خاصة .

بعض عوامل تفضيل الذكور على الإناث :

يرى الدكتور سيد عويس أن تفضيل الذكور على الإناث ، يرجع إلى عدة عوامل ، بعضها عوامل اجتماعية ، وبعضها عوامل دينية ، والبعض الآخر عوامل ثقافية ، ونحاول فى السطور التالية شرح هذه العوامل بإيجاز .

١ – عوامل دينية :

إن للذكر حقوقاً مكفولة مثل القوامية ، فى الإسلام فـ (الرجال قَوَّامُونَ على النِّساء بما فضَّل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم) سورة النساء آية ٣٤ ، وفى المسيحية : « الرجل هو رأس المرأة ، كما أن المسيح رأس الكنيسة » ، كما أن نصيب الذكر فى الميراث ضعف نصيب الأنثى فى ظل الدين الاسلامى – دين الأغلبية – فيقول سبحانه وتعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم ، للذكر مثل حظ الأُنثيَيْنِ) سورة النساء آية ١١ ، كما يمنع الذكر الأقارب من الميراث ، والمثل الشعبى يقول : الصبى يمنع العدو ، بالإضافة إلى حقه فى الزواج بأكثر من زوجة ، والطلاق عند الضرورة ، والتهذيب حتى الضرب عند العصيان .

٢ – عوامل اجتماعية :

إن الأسرة المصرية أسرة أبوية ، والذكر يحمل اسم العائلة ، ويورثه أولاده من بعده ، ويحمى الأسرة « يأخذ الثار ، وينفى العار » ، كما أن تربية الذكر أسهل كثيراً من تربية الأنثى ، لأن الذكر مهما فعل ، وكيفما تصرف ، فإن سلوكه يرتد فى الغالب إليه مباشرة ، أمّا أقل انحراف من الأنثى فإنه يشين الأسرة كلها ، فالبنت كأنثى ترتبط فى أذهان الريفيين بفكرة جلب العار لأهلها إذا فرطت فى عرضها ، وخلف الأنثى همٌّ بالليل والنهار حتى الممات ، وزواجها لا يضع حدًّا لقلق أهلها ، وتظل بالرغم من زواجها مجلبة للغم والهم ، إذ يحتمل أن تطلق فى أية لحظة إذا لم تخلف ، وذكوراً بالذات .

٣ – عوامل ثقافية :

إن تفضيل الذكر ، كما يقول الدكتور عبد العزيز صالح – أثر من آثار الفراعنة ، حيث كان الفراعنة يفضلون الذكور على الإناث فى مصر القديمة ، وكان العربى كذلك إذا ولدت له الأنثى ، عراه الغم الشديد ، فهى كما يقول البهى الخولى : غنيمة مطلوبة للخدمة أو الاستمتاع ، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله : (وإذا بُشِّرَ أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم . يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ، أيمسكه على هون أم يدسه فى التراب ألا سَاء مَا يحْكُمونْ) سورة النحل الآيتان ٥٨ ، ٥٩ .

بعض مظاهر تفضيل الذكور على الإناث :

مما يذكر أنه توجد أمثال وأغانٍ تضع الأنثى موضع التفضيل ، ولكن بعض الباحثين يرون أن هذه القلة النادرة من الأمثال والأغانى لا تعبر عن الاتجاه السائد ، وأغلب الظن أنها وجدت للتأسية والإغاظة ، أو كما يقول الأستاذ أحمد مدى صالح لتوكيد الشىء بنقيضه .

وفيما يلى عرض موجز لبعض مظاهر تفضيل الذكور على الإناث :

١ – يرفع خلف الذكور من قيمة الرجل والمرأة ، فإنجاب الرجل للإناث يقلل قيمته وهيبته ، كما أن بعض الريفيين يطلقون زوجاتهم إذا أنجبن الإناث دون الذكور ، ويضربون القابلة التى تبشر بمولد الأنثى ، فيقولون فى أغانيهم الشعبية :

تستاهلى يا جابلة (قابلة) تلاتين جريدة دابلة
يا مبشرة بالبنية والعوازل واجفة (واقفة)

٢ – تسمية الإناث بأسماء تشير إلى مكانتها الاجتماعية مثل : رخيصة ، قليلة ، هبولة ، بلوة ، ذبلة . . . إلخ ، وتشير نتائج بحث ميدانى للدكتورة سامية الساعاتى عن أسماء المصريين ودلالاتها الاجتماعية إلى عدم حدوث تغير واضح بالنسبة لتسمية المولود بأسماء (موقفية) تدل على موقف الأسرة منه .

٣ – يُلبس القرويون الطفل الذكر ملابس الإناث ، ويضعون الخلاخيل فى رجله ، ويخرمون أذنه ، ويضعون حلقاً بها ، وذلك حتى لا يصاب بالحسد . لاعتقادهم أن الإناث أقل تعرضاً للحسد ، وإن تعرضت للحسد ، فالضرر فيهن أقل جسامة مما لو حدث فى الذكر .

٤ – يفوق الاحتفال بمولد الذكر ، الاحتفال بمولد الأنثى ، ويكون أبهى وأكثر تكلفة ، كما يحتفلون بسبوع الذكر أكثر من احتفالهم بسبوع الأنثى ويرددون المثل القائل – عند إنجاب الذكر – أم الغلام تستاهل الإكرام ويرددون الأغانى الشعبية التى تشير إلى مكانة الذكر ، مثل :

لما قالوا دا ولد انشد حيلى وانسند
وجابوا لى البيض مقشر وعليه سمن البلد
ولما قالوا دى بنية اتهدت الحيطة عليه
وجابوا لى البيض وعليه السمن ميه
لما قالوا دى بنية كانت لحظة زى الزفت
والعصيدة بجت فرت (باردة) والبلح بجى عقارب

٥ – الاحتفال بختان الأطفال الذكور دون الإناث ، وتصور أغانى الخ مكانة الطفل الذكر ، ولا توجد – كما يقول الدكتور أحمد مرسى – أغانٍ لخ الإناث ، ومما تجدر الإشارة إليه أن عادة ختان الإناث عادة اجتماعية منتشر

نرى أنها عادة ضارة لا تتفق مع الشرع أو الطب ، وإنما نشير إليها هنا من باب وضيح مظاهر تفضيل الذكر على الأنثى .

٦ – يفرق الريفيون فى العناية بصحة المولود . فيهتمون بصحة الذكر ، فى حين يهملون الأنثى كلية ، ويقولون فى أغانيهم الشعبية : ياضربة وإن جتيها على غرب ما تخليها ، وع التربة ونوديها ، وفى التراب نواريها ، وذلك لأن موت البنت رة فى رأى الريفيين ، وكما يقولون ، اكسر للبنت ضلع يطلع لها ٢٤ ضلع .

ولقد وجدت دراسة مسحية طبية أجريت عام ١٩٧٠ ارتفاع نسبة انتشار مراض بين البنات عن البنين ، كما تشير إحصائيات التركيب العمرى للسكان إلى نقاض نسبة الإناث فى فئة العمر (٠ – ١٤) فى الريف عن الحضر . ولعل ذلك جع إلى تكريس اهتمام الأسرة الريفية لرعاية الذكور صحياً أكثر من الإناث .

٧ – يتناول الذكور الطعام قبل الإناث ، ويقدم لهم اطيب الطعام ، فى حين ل الإناث واقفات لخدمتهم ، وإذا دُعين لتناول الطعام مع الذكور ، فيجب أن كن المائدة خاويات البطون ، لأنه من سموّ الأدب أن تجوع الأنثى من أن تأكل حضرة الذكور ، إمعاناً فى إظهار الانكسار ، والخضوع ، والمذلة ، حتى إذا الذكور من تناول الطعام ، يتناولن ما بقى من فتات الطعام .

٨ – تجلس الإناث على الأرض عند قدمى الذكور ، فى حين يجلس الذكور مكان مرتفع ، إظهاراً واحتراماً لمكانة الذكر الاجتماعية .

٩ – تسير الإناث خلف الذكور عند الذهاب إلى الحقل ، أو السوق ، يارة الأقارب .

١٠ – يفضل الآباء وأولياء الأمور فى الريف تعليم الذكور على تعليم الإناث ، ير معظم الدراسات الميدانية التى أجريت فى الريف إلى هذا التفضيل ، حيث ظ القرويون على تعليم البنت ، ويقدمون كل تشجيع لتعليم الذكر ، فى

دراسة ميدانية على ثلاث قرى للدكتور عبد الباسط عبد المعطى اتضح أن ٩٢٪ يوافقون على تعليم الذكور مقابل ٤٩,٨٪ يوافقون على تعليم الإناث .

١١ – على الرغم من أن المرأة الريفية تؤدى عدة أدوار فى الحياة الريفية ، إلا أن هذه الأدوار ، والأعمال لا يعترف بها كنوع من أنواع العمل المنتجة .

١٢ – ومما يؤكد امتياز الذكر المصرى ، ويدل دلالة مؤكدة على ذلك ، أن أكبر إهانة تلحق بريفى هى أن يُقال له « إنت مرة » أو يضطر إلى قول « أنا مرة » حيث إن كلمة « مرة » – كما يقول الدكتور سيد عويس – تستخدم كمسبَّة ، لما وصل إليه مركز المرأة الأدنى من انخفاض ودعة .

حق المرأة فى التعليم

إن تعليم البنت فى مصر، لم يكن بدعة ، فمنذ أقدم العصور ، توجد أمثلة لأنواع من التعليم تشارك فيها الفتيات ، ففى مصر القديمة لم يكن هناك حائل مفروض بين الفتيات والتعليم ، وهناك أمثلة من عصور مختلفة ومصادر متنوعة تؤكد ذلك ، كما نالت المرأة المصرية فى العصر الرومانى قسطاً من التعليم ، وكان لها شخصيتها المستقلة .

الإسلام وتعليم المرأة :

يسوى الدين الإسلامى بين الرجل والمرأة فى حق التعليم والثقافة ، فالرسول ﷺ يقول : العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، كما أن التعليم الذى يوجبه الإسلام على المرأة ليس مقصوراً على تعليم العقائد والآداب والعبادات ، وإنما

يتناول كل مناحى الحياة التى تتصل بها ، وتستطيع القيام بأعبائها ، كما أن العلم لم يفرض على المرأة من قبيل تهذيبها ، وتحليتها كزوجة ، بل إن الفقهاء أجازوا الانتفاع بهذا العلم فى الشئون العامة فى الحياة ، ووصلت المرأة المسلمة إلى أقصى درجات العلم والأدب والثقافة ، ونالت أكبر قسط من التربية والتعليم فى العصور الذهبية للإسلام ، فكان من النساء المسلمات : الكاتبة ، والشاعرة ، والخطيبة ، والطبيبة ، والمدرسة ، والمشتغلة بالسياسة ، بل بلغت مراكز الأستاذية ، يجلس أمامها الشيوخ والطلاب ، يستمعون إليها ، ويقرءون عليها .

ولكن خضوع مصر للحكم العثمانى – الذى اتسم بالجمود والرجعية – فرض على الفتاة البقاء فى المنزل منذ بلوغها ، وطبقت هذه التقاليد على الفتاة المسلمة والمسيحية ، وأهمل التعليم بصفة عامة ، وتعليم البنات بصفة خاصة ونظراً لكون أغلبية المصريين مسلمين ، فقد كان تأثير الحكم التركى أشد على المسلمين واستمر حتى عهد قريب .

دور قادة حركة تحرير المرأة فى الدعوة إلى تعليمها :

يعتبر رفاعة الطهطاوى أول من دعا إلى تعليم المرأة فى كتابه : المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين ، والذى ضمَّنه آراءه التحريرية فى تعليم البنات ، فهو يرى أن تعليم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك مما يزيدهن أدبا وعقلاً ، ويجعلهن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن لمشاركة الرجال فى الكلام والرأى ، فيعظم فى قلوبهم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش مما ينتج عن معاشرة المرأة الجاهلة مثلاً .

وكان عبد الله النديم من المنادين بتعليم المرأة ، واعتبر تعليم البنات شرطاً للتقدم ، وأن المرأة الجاهلة من أسباب خراب البيوت وفساد الأخلاق وضياع

حقوق النساء ، وكان من المؤيدين لتعليم البنت أيضاً الشيخ محمد عبده الذى أخذ على الأميرة نازلى اهتمامها بالأمور السياسية للبلاد وإهمالها قضية تعليم البنات ، « فلو أنفقت جهودها وجمعت المال من الأميرات ، وأنشأت مدرسة لتعليم الفتيات وجلبت لهن المدرسات من سوريا كان النفع أعم » .

وجدد الدعوة إلى تعليم المرأة قاسم أمين ، عندما نشر مقاله الشهير « حالة المرأة فى الهيئة الاجتماعية تابعة لحالة الآداب فى الأمة » ، وأصدر كتابيه : تحرير المرأة (١٨٩٩) ، والمرأة الجديدة (١٩٠٠) ، وعلى الرغم من أن قاسم أمين لم يضف كثيراً إلى دفاع الطهطاوى عن حقوق المرأة وحرياتها ، فإنه عبر عنها بنبرة أجهر ، وبإصرار أقوى ، وجعل أحد أسس دعوته لتحرير المرأة التعليم . « فالنساء فى كل بلد يقدرون بنصف سكانه على الأقل ، وبقاؤهن فى الجهل حرمان من الانتفاع بأعمال نصف الأمة » و « المرأة المصرية محتاجة للتعليم لتكون إنساناً يعقل ويريد » ، ولذلك طالب قاسم أمين بالمساواة بين المرأة والرجل فى التعليم الابتدائى على الأقل .

وأيدت غالبية الصحف والمجلات دعوة قاسم أمين إلى تحرير المرأة وتعليمها ، ومن هذه الصحف الأهرام ، والمؤيد ، والمقتطف ، والهلال ، والمقطم ، والمنار ، فى حين تركزت المعارضة فى بعض رجال الدين وعلماء الأزهر ، وصدرت كتابات عديدة تهاجم تحرير المرأة وتعليمها . وبرغم كل الصعوبات التى واجهت الدعوة إلى تعليم المرأة التى قادها كل من الطهطاوى ، والنديم ، وعلى مبارك ، وقاسم أمين ، ومحمد عبده ، وأحمد لطفى السيد ، وطه حسين ، وعائشة التيمورية ، وملك حفنى ناصف ، وهدى شعراوى ، ونبوية موسى ، فقد نجحت دعوتهم إلى تعليم المرأة ، كما أن عدداً كبيراً من الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق والتوصيات الدولية التى صدرت أكدت حق الإنسان فى التعليم ، وكذلك نصت الدساتير المصرية على

أن التعليم حق تكفله الدولة ، وأن التعليم إلزامى للمصريين من بنات وبنين فى المرحلة الابتدائية ومجانى فى مراحله المختلفة .

تطور تعليم البنات فى مصر
مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى

١ – الكُتّاب :

يعتبر الكُتّاب المدرسة الأولى لتعليم الفتاة فى مصر ، حيث تلتحق الفتيات بالكُتّاب ، وهن فى سن صغيرة ، غير أن عددهن كان قليلاً جدًّا فى الكتاتيب ، وقد سعى الأفراد والجمعيات الخيرية لإنشاء كتاتيب لتعليم أبناء الأمة وتنويرهم ، وزاد عدد الكتاتيب ، وتزايد أعداد التلاميذ ، والتحقت ١١٣طفلة فى ١٤ كتاباً ، واشتملت كتاتيب الفتاة منذ ١٨٩٥ على دراسات فى الدين والحساب والتهذيب واللغة العربية والخط حتى تحولت هذه الكتاتيب إلى مدارس أولية عام ١٩١٦ ، ويرى بعض الباحثين أن التعليم فى الكتاتيب كان لا يساعد على إجادة التفكير ، وكثير من المتعلمات فى الكتّاب كن ينسين القراءة والكتابة بعد إهمال المران عليها .

٢ – مدارس رياض الأطفال أو الحضانة :

ظهرت مدارس رياض الأطفال للبنين عام ١٩١٨ ، وللبنات عام ١٩٢٢ ، وكانت مدة الدراسة للبنات عامين ، وفى ١٩٢٤ تقرر قبول البنات فى الأماكن الخالية بمدارس البنين لمواجهة الإقبال على تعليم البنات ، ويوجد الآن مدارس خاصة بمصروفات ، ومدارس لغات منهج مصرى ، وبلغ عدد هذه المدارس فى

عام ١٩٧٥/٧٤ (٢٩٠) مدرسة بها ٣٥٨٩٧ تلميذاً ، وبلغت نسبة الإناث ٥٠,١٪ إلى الجملة .

المرحلة الابتدائية

بدأ التعليم الابتدائى للبنات متأخرا ٤١ عاماً عن تعليم الفتى ، وكان مرحلة تعليمية واحدة ، لا تتيح الانتقال إلى مرحلة تعليمية اعلى ، فلقد أُنشئت مدرسة السيوفية فى يناير عام ١٨٧٣ بقصد شمول صغار البنات بالتربية والتعليم مع العناية بما يلزم لهن ، ويعود عليهن بالنفع .

وكان ذلك انتصاراً لمبادئ رفاعة الطهطاوى ، وتطوراً اجتماعيًّا كبيراً ، وعرفت هذه المدرسة رسميًّا « بالمدرسة الابتدائية للبنات » ، وتقبل التلميذات من سن السابعة ، وكان تعليمها مجاناً ، ومعظمه فى القسم الداخلى ، ومدة الدراسة خمس سنوات ، وكانت الدفعة الأولى من تلاميذاتها من الجوارى البيض المشتغلات فى قصور الأسر الحاكمة ، وقد وصل عددهن عام ١٨٧٥ حوالى ٧٩٥ تلميذة .

وفى نفس العام أُنشئت مدرسة القربية للبنات ، بهدف إعداد تلميذاتها للخدمة المترلية ، ومدة الدراسة ثلاث سنوات ، وفى عام ١٨٨٠ ضُمت المدرستان ، ووحدتا سنة ١٨٨٩ فى مدرسة جديدة عرفت بالمدرسة السنية الابتدائية للبنات .

وفى عام ١٨٩٥ أُنشئت مدرسة عباس الابتدائية للبنات ، التى تعد الخطوة الأولى فى سبيل التقريب فى التعليم بين الفتاة والفتى ، ففى عام ١٩٠٠ سمح لأول مرة للفتيات أن يتقدمن لامتحان الشهادة الابتدائية ، وفى عام ١٩٢٥ تم تعديل نظم التعليم فى مدارس البنات وتوحيدها مع نظم مدارس البنين .

واستمر الحال حتى ألغى التعليم الأولى عام ١٩٥١ ، ووحدت المرحلة الأولى من التعليم ببرامج التعليم الأولى والابتدائى فى مرحلة واحدة هى المرحلة الابتدائية ، وفرض الإلزام ، وصدر القانون ٢١٠ لسنة ١٩٣٥ ، وبمقتضاه أصبحت المرحلة الأولى – الابتدائية – ست سنوات ، وحددت السن العليا بهذه المرحلة بالثانية عشرة من العمر ، حتى صدر القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائى ، فسمح بالبقاء فى هذه المرحلة حتى سن الرابعة عشرة ، وأدخل التعليم المشترك فى هذه المرحلة .

وتوفر المواد الدراسية فى المرحلة الابتدائية جزءاً من الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة التى يجب أن تحصل عليها الفتاة ، ولكنها تهمل الجانب النسوى والعملى اللازمين لمواجهة الحياة فى القرية ، ولا سيما أن غالبية الإناث الريفيات لا يكملن تعليمهن بعد هذه المرحلة .

ومما يذكر أن عدد الإناث فى المرحلة الابتدائية تزايد من عام ١٩٥٧/٥٦ إلى عام ١٩٧٩/٧٨ بنسبة ١٢٥ ٪ كما بلغت نسبة الإناث المقيدات فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٧٩/٧٨ حوالى ٣٩,٦ ٪ .

المرحلة الإعدادية

كانت تسمى المرحلة الإعدادية « بالتعليم الثانوى » ويقصد به مرحلة التعليم التى تتلو التعليم الابتدائى ، وتسبق التعليم العالى .

وعلى الرغم من أن التعليم الثانوى للبنين أُنشئ عام ١٨٢٥ – فى المدرسة التجهيزية (الخديوية فيما بعد) – فإن التعليم الثانوى الرسمى للبنات ظهر بعد ذلك بخمسة وسبعين عاماً عندما أُنشئ قسم معلمات السنية عام ١٩٠٠ ، وتخرجت أول

دفعة معلمات فى عام ١٩٠٣ ، وأقفل هذا القسم فى عام ١٩١٥ .

وفى عام ١٩٢٠ افتتحت مدرسة الحلمية الثانوية للبنات ، وفى عام ١٩٢٥ تطور التعليم الثانوى للبنات تطوراً واضحاً ، وأصبح من مهامه الأساسية إعداد الفتاة لمواصلة تعليمها فى المرحلة العليا .

وظلت تصدر عدة تعديلات تنظم تعليم الفتاة فى هذه المرحلة حتى صدرت قوانين التعليم عام ١٩٥٣ ، وأصبح التعليم الثانوى يشتمل على مرحلتين : المرحلة الإعدادية ، والمرحلة الثانوية . وبصدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ أصبحت المرحلة الإعدادية مرحلة ذات كيان مستقل ، ويمكن الفتاة الالتحاق بعدها بالعمل الذى يناسب استعدادها ، أو تكملة تعليمها فى المرحلة الثانوية .

وقد بلغ عدد المقيدات فى التعليم الإعدادى العام والفنى عام ١٩٥٤/٥٣ (٧٢٤٠٦) تلميذة . وصل عام ١٩٧٩/٧٨ حوالى ٥٦٧٦٨٢ تلميذة ، بنسبة ٣٦٪ من إجمالى التلاميذ .

المرحلة الثانوية

لم يطرأ على المرحلة الثانوية تغيير يذكر منذ صدور القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى حدد مدة الدراسة بثلاث سنوات ، حتى صدرت بعض القوانين الخاصة بتنظيم المدارس الثانوية الفنية عام ١٩٥٦ ، وبهذا أصبح هناك التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى ، ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات .

١ – التعليم الثانوى العام :

بلغ عدد المقيدات بالتعليم الثانوى العام فى عام ١٩٥٤/٥٣ حوالى ١٣ ألف

طالبة بلغ عام ١٩٧٩/٧٨ حوالى ١٥٩٩٣٥ تلميذة بنسبة ٣٦٪ وبزيادة ١١٣٠٪ عن سنة ٥٣ / ١٩٥٤ .

٢ – التعليم الثانوى الفنى :

ما زال الإقبال على التعليم الفنى والمهنى تواجهه صعوبات وعقبات منها الخوف على صحة الفتاة ، والاعتقاد – على مستوى الدول جميعاً – بأن بعض الأعمال تصلح للأنثى وأن بعضها الآخر خاص بالرجل ، وفى مصر صدرت عدة قوانين لتنظيم التعليم الفنى على النحو التالى :

(أ) التعليم الصناعى للبنات :

أنشئت المكاتب الصناعية للبنات عام ١٩٣٥ ، وكان الغرض منها تزويد خريجات المدارس الأولية بدراسة عملية تساعدهن على الحياة .

وبقيت هذه المدارس حتى حولت إلى نظام المدارس التعليمية فى عام ١٩٤٨/٤٧ ، وفى عام ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الصناعى ، وفى عام ١٩٥٧ اتجه الرأى إلى الإفادة من جهود الفتيات فى ميدان التصنيع ، ولذلك بدأت المدارس الفنية للبنات عام ١٩٦٠/٥٩ ، وبلغ عددهن عام ١٩٧٩/٧٨ حوالى ١٣٩٨٥ تلميذة ، بنسبة ١٠,٦٪ فى الثانوى الصناعى ونظام السنوات الخمس ، والدراسات التكميلية الصناعية .

(ب) التعليم التجارى للبنات :

ظهر التعليم التجارى للبنات منذ عام ١٩٣١ فى شكل أقسام ليلية ، تلتحق بها الحاصلات على الشهادة الابتدائية لمدة عامين ، وفى عام ١٩٥٦ صدر القانون رقم

٢٦١ بشأن التعليم التجارى ، حيث تدرس الطالبة لمدة ثلاث سنوات ، تحصل بعدها على دبلوم إتمام الدراسة التجارية الثانوية .

ولقد بلغ عدد التلميذات المقيدات فى هذه المدارس فى العام الدراسى ١٩٥٤/٥٣ حوالى ٤٩٥ تلميذة ، بنسبة ١١ ٪ من المقيدين فى هذه المرحلة ، وفى عام ١٩٧٩/٧٨ بلغ عدد التلميذات المقيدات بهذه المرحلة ١٦٢٦٦٠ تلميذة ، بنسبة ٥٢,٥ ٪ من المقيدين بهذه المرحلة .

(جـ) التعليم الزراعى للبنات :

بلغ عدد التلميذات المقيدات فى هذه المدارس عام ١٩٧٩/٧٨ حوالى ٤٨٦٩ لميذة ، بنسبة ٩,٧٪ .

د) معاهد إعداد المعلمات :

بدأت مدارس إعداد المعلمات للتعليم الأولى والإلزامى عام ١٨٩٩ ، وفى عام ١٩٥ ألغيت هذه المدارس بإلغاء هذين النوعين من التعليم ، وفى عام ١٩٥٢ أت معاهد المعلمات الخاصة والعامة ، وفى عام ١٩٥٧ سميت دور المعلمات العامة لريفية ، وظلت أعداد الطالبات فى معاهد المعلمات شبه ثابتة حتى عام ١٩٦٣/٦ ، حيث أخذت فى الارتفاع حتى وصل عدد الطالبات عام ١٩٦٦/٦ حوالى ٧١ ألف طالبة ، وأخذ بعد ذلك عددهن فى التناقص حتى صل عام ١٩٧٩/٧٨ حوالى ١٩٢٧٨ طالبة بنسبة ٤٧,٧ ٪ من إجمالى المقيدين فى ٠ه المعاهد ، وقد يرجع هذا التناقص إلى تحول معظم الحاصلات على الشهادة عدادية إلى التعليم الثانوى العام الذى يؤهل للتعليم الجامعى :

التعليم العالى للبنات

يمكن اعتبار مدرسة الولادة – التى أنشئت عام ١٨٣٢ لإعداد المولدات والحكيمات – بعد تطويرها فى عهد الخديو إسماعيل نوعاً من التعليم العالى الذى أتيح للفتيات فى ذلك الوقت ، حيث أصبحت مدرسة خصوصية (عالية) وكان يشمل التدريس بها الدراسة التجهيزية (الإعدادية) والدراسة الخصوصية (العالية) ، وكانت تمنح المتخرجة من هذه المدرسة لقب « أفندى » ، ورتبة الملازم الثانى ، وكانت تحصل على نفس مرتب خريجى مدرسة الطب وسائر المدارس الخصوصية .

التعليم الجامعى للبنات

افتتحت الجامعة الأهلية فى ديسمبر ١٩٠٨ ، وأبيح للسيدات أن يقيدن أسماءهن فى القسم النسائى ، وكانت الدراسة فى هذا القسم صباحية ، كما أتيح للسيدات الحضور كمستمعات أو منتسبات فى أقسام اللغة الفرنسية ، واللغة الإنجليزية ، والاقتصاد السياسى ، والدراسات السياسية ، وبلغ عدد الطالبات عام ١٩١٠/١٩٠٩ حوالى ٨٦ طالبة من ٤٠٣ طُلّاب .

وساعد إقبال السيدات والآنسات على هذه الدراسات على فتح أبواب الدراسة النظامية بالأقسام المختلفة أمام المؤهلات من الفتيات ، بعد تحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ ، وفتحت الجامعة أبوابها أمام الفتيات عام ١٩٣٠/٢٩ . وتخرجت أول دفعة من الجامعة المصرية عام ١٩٣٣ ، وشهد إقبال وتفوق الفتيات على التعليم الجامعى المسئولين عن التعليم ، وفتحوا أبواب الجامعات أمام الفتيات .

ولقد ازداد عدد الطالبات فى الكليات الجامعية زيادة ملحوظة ، فقد كانت نسبتهن عام ١٩٥٣/٥٢ حوالى ٢١,٧ ٪ ارتفعت عام ١٩٧٢/٧١ إلى ٤١,٢ ٪ ، كما تزايد التحاق الفتاة المصرية بالكليات العملية ، فلقد كانت نسبة الطالبات إلى الطلبة فى كلية الهندسة عام ١٩٥٣/٥٢ حوالى ٢١, ٪ بلغت عام ١٩٧٢/٧١ حوالى ١٣,٩١ ٪ ، وكانت نسبة الطالبات فى كليات الطب عام ١٩٥٣/٥٢ حوالى ١٩,٦٩ ٪ بلغت عام ١٩٧٢/٧١ حوالى ٤١,١٦ ٪ .

كما تزايد عدد الطالبات فى الكليات النظرية عام ١٩٧٧/٧٦ حيث وصل إلى ٩٢٧٣ طالبة بنسبة ٣٣,٨ ٪ ، كما بلغ عدد الطالبات فى الكليات العملية فى نفس العام ٤٢٢٨٨ طالبة بنسبة ٢٣,٦ ٪ .

التعليم العالى غير الجامعى للبنات

أ) المعاهد العليا :

أُنشئت معاهد عليا للفتيات منذ عام ١٩٣٣ ، وكانت هذه المعاهد مقصورة على البنات ، وأتاحت لفتيات الأسر المحافظة والأقاليم الحصول على تعليم عال داخلى ومجانى ، وهو ما لم يكن متاحاً فى الجامعة ، ومع تزايد إقبال الفتيات على هذا التعليم ، أنشأت الحكومة عدة معاهد مختلفة التخصصات ، وتحولت فيما بعد – إلى كليات جامعية .

ب) المعاهد الفنية المتوسطة :

تهتم المعاهد الفنية المتوسطة بتوفير المتخصصين الفنيين فى الميادين المختلفة ، ومدة الدراسة فى الغالب لا تقل عن عامين ، وأهم أنواع هذه المعاهد : المعاهد الفنية التجارية ، والمعاهد الفنية الصناعية ، والمعاهد الفنية الصحية ، وقد بلغ

عدد الطالبات المقيدات بهذه المعاهد عام ١٩٧٧/٧٦ حوالى ٨٠٥٧ طالبة بنسبة ٢٥,٥٪ من إجمالى المقيدين .

الدراسات العليا

إن باب الدراسات العليا مفتوح أمام الفتاة المصرية بنفس الشروط الموضوعية المتاحة أمام الفتى المصرى ، ولقد بلغت نسبة الملتحقات بالدراسات العليا بالجامعات المصرية فى العام الجامعى ١٩٧٤/٧٣ حوالى ١٨,٤٪ من إجمالى المقيدين ، كما بلغت نسبة المبعوثات عام ١٩٧٥ حوالى ١٧,٧٦٪ من إجمالى المبعوثين للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه .

أهم العوامل التى ساعدت على زيادة الإقبال على تعليم البنت :

إن نظرة عابرة على إحصائيات التعليم ، التى ذكرتها منذ قليل ، توضح الا التكميلى لتعليم الفتاة ، وأهم العوامل التى ساعدت على ذلك فيما يلى :

١ – رفع سن الزواج :

لم تكن هناك تشريعات تنظم الزواج فى مصر وتحدد السن الدنيا التى يتم ف حتى عام ١٩٢٦ ، ولذلك كان كثير من الآباء يزوجون بناتهم فى أصغر سن ممكنة مما كان يحرمهن من إكمال تعليمهن ، ولكن صدور التشريعات التى رفعت ، الزواج إلى السادسة عشرة ساعد على تفرغ الفتاة لدراستها حتى المرحلة الإعدا على الأقل .

السماح بالزواج لطالبات التعليم العالى :

لقد ساعد السماح لطالبات التعليم العالى بالزواج فى أثناء الدراسة على زيادة
ال على التعليم العالى للبنات ، الذى أصبح لا يقف أمام رغبة الآباء فى تزويج
ا .

التوسع فى إقامة المؤسسات التعليمية :

وسعت الحكومات المتوالية فى إقامة المؤسسات التعليمية وخاصة المدارس
ائية فى جميع أنحاء مصر ، تنفيذاً لقوانين الإلزام ، كما ساعد التوسع فى
مدارس وكليات للفتيات على نشر تعليم الفتاة خصوصاً بين العائلات التى
التعليم المشترك ، وكان من ثمرة هذا التوسع أن أتيحت فرص التعليم ،
ة خاصة ، لبنات القرى ، فزاد تعليمهن بشكل واضح ، حيث بلغ عدد
ى المرحلة الابتدائية الخاصة بالبنات فقط فى عام ١٩٧٥/٧٤ حوالى ١١٧
حكومية ، و ٥١ مدرسة أهلية وأجنبية ، كما بلغ عدد مدارس المرحلة
دية الخاصة بالبنات فقط فى نفس العام حوالى ٥٣٤ مدرسة إعدادية عامة ،
٣١ مدرسة حكومية ، ٢١١ مدرسة أهلية وأجنبية ، كما بلغ عدد مدارس
الثانوية الخاصة بالبنات ٣٢١ مدرسة ، منها ١٨٣ مدرسة (ثانوى عام) ،
مدرسة (ثانوى تجارى) ، و ٢٠ مدرسة (ثانوى صناعى) ، و ١٩ معهداً
ات ، وست كليات ومعاهد مثل كلية البنات بجامعة عين شمس ، وكلية
بجامعة الأزهر ، ومعاهد التربية الرياضية ، والفنية ، والاقتصاد المنزلى .

٤ – اتباع نظام التعليم بالأقسام الداخلية :

فى كثير من مدارس البنات ، حيث تتوفر الإقامة للطالبات المغتربات
طريق الأقسام الداخلية والمدن الجامعية للطالبات المغتربات ، كما شجع ال
الراغبين فى تعليم بناتهم التوسع فى التعليم العالى على المستوى الإقليمى ، مما زاد
أعداد الريفيات فى التعليم العالى .

٥ – إلغاء المصروفات المدرسية :

لقد تقررت مصروفات التعليم فى مدارس البنات منذ عام ١٨٨٩ ، ولم
يعفى منها سوى نسبة ضئيلة من الطالبات ، وبشروط اجتماعية خاصة ، وا
كان بعض الآباء يحجمون عن تعليم بناتهم مفضلين تعليم الذكور ، وشجع
المصروفات ، وتطوير مجانية التعليم منذ العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢ على
البنات .

٦ – تعدد مجالات تعليم الفتاة :

فلقد فتحت الدولة الكثير من مجالات التعليم أمام الفتاة ، ولا سيما الـ
التى أغلقت فى البداية أمام الفتيات مثل : التعليم الصناعى والزراعى ، وا

٧ – تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين البنات والبنين فى التعليم :

لا سيما التعليم الإعدادى والثانوى والعالى ، حيث كانت تخصص نسبة
من الفصول للبنات ، مما أدى إلى أن مدارس البنات كانت تتطلب – ا
مجاميع أعلى من التى تتطلبها مدارس البنين .

حق المرأة فى العمل

الإسلام وعمل المرأة :

تؤيد الأديان السماوية حق المرأة فى العمل والمساهمة فى النشاط الاقتصادى ، سلام – دين الأغلبية فى مصر – سوّى بين الرجل والمرأة فى حق العمل ، وأباح ة أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة ، فالعمل من وجهة نظر الدين لامى « فريضة على كل مسلم ومسلمة » والقرآن الكريم يقول : (من عمل حاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ، ولنجزينهم أجرهم بأحسن نوا يعملون) .

ومما يؤكد حق المرأة فى العمل اعتراف الإسلام بأهلية المرأة الاقتصادية ، فقرر حق المطلق على ملكها ، كما قرر لها التملك بالميراث ، بعد أن كانت محرومة فى الجاهلية فيقول سبحانه وتعالى : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان

والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو كثر

وتعتبر بعض الدراسات الإسلامية أن إباحة حق المرأة فى الميراث – وقي
عليه – دليلاً على حق المرأة فى العمل ، كما أن الإسلام لم يفرض القيود
فرضت فيما بعد من عدم السماح للمرأة فى أن تعمل ، بل ترك المجال رحباً لل
المرأة إذا وجدت لذلك ضرورة ، فسبحانه وتعالى يقول : (أنى لا أضيع
عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض) .

ويحدد البهى الخولى فى كتابه « الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة » مسوغات
المرأة فيما يلى :

– توسيع أفق المرأة وتنمية شخصيتها .

– مساعدة من يعولها أو إعالة نفسها وأطفالها .

– النهوض بالمجتمع ، ولا يتحقق هذا النهوض ونصفه عاطلاً .

وفى الواقع ، أننا لو استقرأنا التاريخ الإسلامى لوجدنا مجالات العمل
بأمثلة كثيرة للمرأة العاملة ، فلقد كانت السيدة خديجة – أم المؤمنين وأولى زو
الرسول ﷺ – تعمل فى التجارة ، وكان الرسول ﷺ يعمل معها ، وأقره
ذلك ، كذلك أسماء بنت أبى بكر التى كانت تعمل فى حقل الأدب ، وا
عائشة التى كانت حجة فى رواية الحديث .

المنادون بعمل المرأة :

برغم كل ما سبق ، فلقد أثار البعض – وما زالوا – اعتراضات على
المرأة ، حيث يعتبرون خروج المرأة إلى العمل يتعارض مع حق زوجها
ويؤدى إلى الفتنة وفساد الأخلاق ، مما استلزم جهداً كبيراً لتوضيح أن عما
لا يتعارض مع الدين ، وكان رفاعة رافع الطهطاوى أول المنادين فى

الحديث بحق المرأة فى العمل ، وقرر أن للمرأة أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها وطاقاتها « فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة » . واهتم بنفس القضية الشيخ محمد عبده ، وقاسم أمين الذى جعل عمل المرأة محور دعوته لتحريرها ، « فلا شىء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بالعلوم والفنون والأدب والتجارة والصناعة » ، كما ناضلت رائدات الحركة النسائية لتحقيق مساواة المرأة بالرجل فى هذا المجال ، مثل ملك حفنى ناصف ، انشراح شوق ، هدى شعراوى ، صفية زغلول ، ونبوية موسى وغيرهن كثيرات .

الاتفاقيات والمواثيق العالمية والقومية وعمل المرأة :

واعترفت الاتفاقيات والمواثيق والتوصيات العالمية والقومية ، والدساتير والقوانين المحلية بحق المرأة فى العمل ، مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة والاتفاقيات والتوصيات الدولية والقومية الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والدساتير المصرية المتوالية ، والتى نصت على أن « للمصريين الحق فى العمل ، وأن تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع ، وواجباتها نحو الأسرة » .

اقتراح بعودة المرأة إلى البيت بنصف أجر :

ومما يذكر أن أحد نواب مجلس الشعب تقدم فى عام ١٩٧٧ باقتراح يلزم المرأة العاملة البيت لتربية أولادها ، مقابل الحصول على نصف مرتبها ، وأشارت نتائج قياس الرأس العام تجاه اقتراح عودة المرأة إلى البيت بنصف أجر ، والذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإشراف الدكتور صفوت فرج ،

والدكتورة ناهد رمزى أن ٥٢٪ من عينة الزوجات و ٥٤٪ من عينة الأزواج ، وافقوا على هذا الاقتراح ، وهى فى رأينا نسبة عالية بعد نزول المرأة إلى ميدان العمل بأكثر من مائة عام ، وتشير إلى ما تواجهه المرأة العاملة من مشكلات .

تطور خروج المرأة المصرية إلى ميدان العمل :

كانت بداية توظيف المرأة المصرية فى عهد محمد على ، حينما وظف الدفعة الأولى من خريجات مدرسة الولادة ، كمعلمات بالمدرسة نفسها ، أوكطبيبات فى المحاجر الصحية بالقاهرة والإسكندرية ودمياط ، وترى الدكتورة كاميليا عبد الفتاح فى كتابها سيكولوجية المرأة العاملة أن هذه الأعمال ، التى اختارها الرجل للمرأة ، تؤكد نظرته التقليدية إلى المرأة فى ضآلة شأنها ، وإمكانياتها ، وعدم قدرتها على العمل فى ميدان مكافئ له ، كما أنها استمرار لعمل المرأة التقليدى فى المنزل .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ظهر نوع جديد من العمل يتم داخل المنزل ، ويمكن تسويقه ، ولاقى هذا الاتجاه تأييد القائمين على تربية البنت من أمهات وآباء ، واستشهدوا على أهمية شغل وقت الفراغ بأحاديث دينية تؤكد أن العمل عبادة .

ومع بداية القرن العشرين أنشئت مدرسة معلمات السنية ، وتوظفت خريجاتها كمدرسات ، وظهرت محاولات فردية لخروج المرأة إلى مجال الحياة العملية ، خصوصاً مجال العمل الأدبى ، مثل محاولات عائشة التيمورية ، وزينب فواز ، وملك حفنى ناصف .

وظل عمل المرأة مقصورًا لفترة طويلة على مجالى الطب ، والتدريس المدرسى والجامعى ، حتى تخرجت الفتيات من الجامعة ، وكافحن من أجل اقتحام مجالات العمل المناسبة لمؤهلاتهن العلمية المختلفة .

ومما يذكر أن مجموعة من العوامل ساعدت على إحداث بعض التغيير فى النظرية التقليدية إلى توظيف المرأة ، مثل كتابات بعض قادة الفكر والحركة النسائية والإعلام ، عن الأنشطة النسائية فى المجالات الصناعية المختلفة بالخارج ، والتطور الصناعى ، ووجود الجاليات الأجنبية فى مصر ، وثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وقيمها الاشتراكية ، وتفضيل الشباب الزواج من الموظفات على ربات البيوت ، وإصدار بعض القوانين الهامة مثل قوانين رعاية الأمومة وتحديد ساعات العمل ، حيث صدرت بعض الأحكام الخاصة برعاية الأمومة مثل إجازة الوضع ، وساعات الرضاعة ، والتوسع فى إنشاء دور الحضانة بالإضافة إلى منع تشغيل المرأة فى بعض الأعمال الضارة بالصحة والأخلاق .

خروج المرأة إلى ميدان العمل بالأرقام :

بادئ ذى بدء أقرر أن الأرقام الآتية تعكس الحالة جزئيًا ، لأنها لاتتناول إلا النساء العاملات بأجر ، ولاتتضمن ربات البيوت ، والنساء اللاتى يقمن بأعمال بدون أجر فى المشروعات الزراعية والمهنية والتجارية التى يتولاها رب الأسرة .

١ – المرأة العاملة فى العالم :

بلغ عدد العاملين فى العالم عام ١٩٧٣ حوالى ١٦٣٧ مليونًا ، منهم ٥٦٢ مليونًا من النساء ، وبلغت نسبة المرأة العاملة فى البلاد المتقدمة ٣٤٪ ، وفى البلاد النامية ٢٦٪ ، حيث لاتزال الأغلبية العظمى من قوة العمل فى الدول النامية فى مجال الزراعة ، وتصل إلى حوالى ٩٠٪ فى بعض الدول الأفريقية .

وتشير هذه الأرقام إلى أن معدلات مشاركة النساء فى قوة العمل أقل من معدلات مشاركة الرجال .

٢ – المرأة العاملة فى الوطن العربى :

تعانى الدول العربية من انخفاض نسبة مساهمة المرأة فى القوى العاملة ، وتقدر مساهمة المرأة بحوالى ٨٪ من مجموع القوى العاملة ، فى حين تشكل المرأة ٣٦٪ من مجموع القوى العاملة فى بعض الدول مثل اليابان .

٣ – المرأة العاملة فى مصر :

وفى مصر أظهرت النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٧٦ أن السكان ذوى النشاط الاقتصادى – ست سنوات فأكثر – يشكلون ثلث السكان فى مصر تقريبًا ، حيث بلغت نسبتهم ٣١,٥٪ فى مقابل ٣٠,١٪ عام ١٩٦٠ ، وبلغت نسبة الذكور ذوى النشاط الاقتصادى ٥٢,٩٪ من جملة الذكور عام ١٩٧٦ ، مقابل ٥٥,١٪ عام ١٩٦٠ ، كما ارتفعت نسبة الإناث ذوات النشاط الاقتصادى فى عام ١٩٧٦ إلى ٩,٢٪ مقابل ٤,٨٪ عام ١٩٦٠ ، وقد يرجع انخفاض نسبة الذكور إلى الهجرة والإقبال على التعليم ، كما يرجع تزايد نسبة الإناث إلى تزايد إقبال المرأة على العمل .

وفيما يلى عرض موجز لوضع المرأة فى الحضر وفى الريف من خلال الإحصائيات المتوفرة :

(ا) التوزيع العددى والنسبى للإناث حسب النشاط الاقتصادى :

يتضح من الإحصائيات التى أعلنها الجهاز المركزى للتعبئة العامة ، وتتضمن التوزيع العددى والنسبى للإناث حسب النشاط الاقتصادى بين عامى ١٩٦١ – ١٩٧١ فى فئة العمر ١٢ سنة فأكثر مايلى :

– تزايد إقبال الإناث على العمل من ٤١٨ ألف عاملة عام ١٩٦١ إلى ٥٧٣ ألف عاملة عام ١٩٧١ بزيادة ٣٦,٧٪ .

– تناقص العاملات فى الزراعة من ١٨٠ ألف عاملة عام ١٩٦١ إلى ١٤٧ ألف عاملة عام ١٩٧١ ، وهذا يعنى تحولاً هامًّا فى عمالة المرأة من التحول من العمل فى الزراعة إلى أعمال أكثر دخلاً نتيجة لانتشار التعليم والصناعات الريفية .

– تزايد أعداد النساء العاملات فى الصناعة التحويلية من ٣,٣٪ عام ١٩٦١ إلى ١١,٧٪ عام ١٩٧١ .

(ب) التوزيع العددى والنسبى لقوة العمل حسب المهن :

يتضح من الإحصائيات التى أعلنها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن التوزيع العددى والنسبى لقوة العمل حسب المهن مايلى :

– أن مهنة الزراعة هى المهنة الرئيسية للمرأة ، حيث كانت تعمل فيها عام ١٩٦١ حوالى ١٨٠ ألف عامل بنسبة ٤٣٪ من جملة الإناث العاملات و ١٤٣ ألف عاملة بنسبة ٢٥,١٪ من جملة الإناث العاملات عام ١٩٧١ .

– انخفاض نسبة العاملات فى مهنة الزراعة ٤٣٪ عام ١٩٦١ إلى ٢٥,١٪ عام ١٩٧١ .

– تزايد نسبة العاملات بالمهن العلمية والفنية بشكل ملحوظ ، من ٨,٣٪ عام ١٩٦١ إلى ١٩,٣٪ عام ١٩٧١ ، ومن ٠,٦٪ فى الريف عام ١٩٦١ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٧١ .

– ارتفعت نسبة المشتغلات بأعمال كتابية من ٢,٥٪ عام ١٩٦١ إلى ١٠,٧٪ عام ١٩٧١ .

(جـ) التركيب العمرى للإناث ذوات النشاط الاقتصادى :

كما يتضح من تحليل الإحصائيات المشار إليها للتركيب العمرى للإناث ذوات النشاط الاقتصادى ٦ سنوات فأكثر من عام ١٩٦٠ و ١٩٧١ مايلى :

– انخفاض نسبة الإناث لقوة العمل دون سن العشرين من ٥١,١٪ إلى ٣٠,٣٪ ، وارتفاع نسبة الإناث العاملات فى فئات السن ٢٠ – ٢٩ سنة من ١٨,٥٪ إلى ٣٠٪ ، ويرجع ذلك إلى إقبال المرأة على التعليم مما أثر على التركيب العمرى لقوة العمل من الإناث .

– ارتفاع عدد الإناث لقوة العمل من ١١٤ ألف عاملة عام ١٩٦٠ إلى ١٨٥ ألف عاملة عام ١٩٧١ بنسبة زيادة ٦٢,٣٪ .

(د) الحالة التعليمية للإناث العاملات :

يتضح من تحليل الإحصاءات المذكورة لمعرفة الحالة التعليمية للإناث العاملات مايلى :

– ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث اللواتى يقعن فى قوة العمل حيث وصلت عام ١٩٧١ حوالى ٥٤,١٪ .

– ارتفاع نسبة العاملات اللاتى يقرأن ويكتبن من ٥,٢٪ عام ١٩٦١ إلى ٨,٥٪ عام ١٩٧١ ، ويعنى ذلك أن الأميات بالإضافة إلى من يقرأن ويكتبن فقط من النساء العاملات يمثلن ٦٢,٦٪ من حجم قوة العمل النسائية ، أو بحكم أميتهن لايستطعن المشاركة فى الحياة النقابية أو السياسية فى المجتمع ، كما أن فرص نموهن المهنى محدودة ، لأن تدريبهن يتوقف على حالتهن التعليمية ، وحتى فى حالة فتح فصول محو أمية فى ظل ظروف الحياة الاجتماعية للمرأة العاملة ، كما تقو

الأستاذة أمينة شفيق ، فإنهن لايستطعن الالتحاق بها .

– ارتفعت نسبة العاملات اللاتى يحملن مؤهلات أقل من المتوسط من ١,٧٪ عام ١٩٦١ إلى ٥,٩٪ عام ١٩٧١ ، كما ارتفعت نسبة العاملات اللاتى يحملن مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة من ٨,٢٪ عام ١٩٦١ إلى ٢٤,٨٪ عام ١٩٧١ .

ومعنى ماسبق أن القاعدة الأساسية لقوة العمل النسائية المتعلمة تتحدد فى الحاصلات على الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ، إذ تبلغ نسبة العاملات اللاتى يحملن مؤهلات عليا ٦,٧٪ عام ١٩٧١ بعد أن كانت نسبتهن ٢,٥٪ عام ١٩٦١ .

(هـ) توزيع الإناث حسب الحالة العملية :

يتضح من تحليل إحصائيات قوة العمل حسب الحالة العملية فى حضر وريف مصر عام ١٩٦٦ مايلى :

– انخفاض نسبة قوة العمل من الإناث فى كل من فئتين :

١ – فئة تعمل لحسابها وتستخدم آخرين .

٢ – فئة تعمل لحسابها ولاتستخدم أحدًا . . حيث تصل فى فئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين الى ٣,٢٪ فى حين تصل إلى ٦,٧٪ بين الذكور ، كما تصل نسبة الذكور الذين يعملون لحسابهم ولايستخدمون أحدًا إلى ٢٣,٥٪ ، تنخفض بين الإناث إلى ٩,٨٪ .

– برغم ارتفاع نسبة الذين يعملون بأجر بين الإناث عن الذكور – حيث بلغت ٥٨,٧٪ مقابل ٥٢,٤٪ ، فإن نسبة الإناث اللاتى يعملن بأجر فى الريف أقل من نسبتهن فى الحضر (٣٢,٩٪ ، ٨٣,٧٪) .

– ارتفاع نسبة الذين يعملون بدون أجر نقدى فى الريف عن الحضر بصفة

عامة ، وبين الإناث الريفيات بصفة خاصة ، حيث تبلغ نسبتهن ٤٦,١٪ مقابل ١٢,٩٪ بين الإناث فى الحضر ، ويرجع ذلك لعدم حصول المرأة الريفية والإناث الريفيات على أجر نظير عملهن فى الأسرة .

– ارتفاع نسبة المتعطلين إلى قوة العمل فى المناطق الحضرية عن الريفية (٧,٣٪ ، ٤,١٪ على التوالى) ، كما ترتفع نسبة المتعطلين بين الإناث عن الذكور بصفة عامة (٤,١٪ ، ١,٣٪ على التوالى) .

ومما يذكر أن ارتفاع نسبة المتعطلات من الحضريات عن الريفيات (٥,١٪ ، ٣,٢٪ على التوالى) يرجع إلى أن المرأة الريفية تعمل دون انتظار تعليم أو توظيف .

(و) تطور متوسطات أجور العاملات :

تشير البيانات الإحصائية المتوفرة إلى ارتفاع متوسط أجور العاملات الأسبوعية من ٢١٧ قرشًا عام ١٩٥٧ إلى ٣٦٥ قرشًا عام ١٩٦٧ إلى ٤٠٩ قروش عام ١٩٦٩ ، ويرجع ذلك إلى تزايد أعداد الإناث اللاتى يتعلمن ويلتحقن بالعمل ، وتزايد الأعداد للإناث اللاتى يعملن بأجر نقدى بصفة عامة .

مشكلات المرأة العاملة

١ – العمل المزدوج :

تعانى المرأة العاملة من مشكلات عديدة لعل أهمها وأولها مشكلة العمل المزدوج ، فالمرأة العاملة تقوم بعملين مختلفين تمامًا : عمل خارج المنزل ، وآخر داخله ، وتشير دراسة حديثة تقارن بين الأعمال التى يؤديها الزوج ، والأعمال التى تؤديها الزوجة خلال يوم واحد إلى أنه على الرغم من أن ساعات العمل الأساسى واحدة بالنسبة للاثنين ، فإن الواجبات المنزلية ليست متساوية بينهما ، حيث ثبت

الدراسة أن المرأة تعطى من وقتها ضعف مايعطيه الرجل فى التسويق ، وأربعة
ل مايعطيه الرجل فى الخدمات المترلية .
كما وجد بلود وهمبلين Blood & Hamblin أن الزوجة العاملة أكثر حاجة
عدة زوجها لها فى الأعمال المترلية عن الزوجة ربّة البيت ، كما وجدا أن
لافات التى تنشأ بين الزوجة العاملة وزوجها حول طلب مساعدتها فى الأعمال
ية أكثر من الخلافات التى تحدث بين ربة البيت وزوجها حول نفس الموضوع .

دور الحضانة :

تعاون المرأة العاملة من نقص دور الحضانة وبعدها عن المترل مما يكبدها الكثير
لعناء فى المواصلات إذاكانت دور الحضانة بعيدة عن المسكن ، أو فى البحث
يحول أطفالها فى أثناء عملها ، مع قلة الخادمات ، والمشكلات المعروفة الناتجة
عملهن فى المنازل كعدم الاهتمام برعاية الأطفال وتنشئتهم تنشئة صحيحة .

ضآلة الخدمات التى تؤديها بعض جهات العمل للعاملات :

مما يزيد من معاناة المرأة العاملة ، مثل مشكلة المواصلات والإسكان ، وقلة
مات الصحية والاجتماعية ، وقصور تشريعات العمل ، وقلة السلع الغذائية
ة أو نصف المجهزة ، كذلك مازال استعمال الوسائل المترلية الحديثة ،
مالات والسخانات والمكانس الكهربائية وأدوات الطهى السريع فى أضيق
د ، ومقصوراً على عدد محدود من الأسر .

مشكلات المرأة العاملة داخل العمل :

يجة لقيامها بعمل مزدوج مما أدى إلى ظهور مشكلات خاصة بالمرأة العاملة

مثل التغيب عن العمل ، وعدم ملاءمة بعض الأعمال لطبيعة المرأة ، وعلاق
داخل العمل بالرؤساء والزملاء والمرءوسين . ومما يذكر أن هذه المشاكل جميع
تفرز مشكلة هامة هي فقدان الترابط الأسرى ، حيث تعانى بعض الأسر في انه
الترابط الأسرى الذى يؤدى كما تقول الدكتورة منى الحديدى – إلى انهيار المجتمع

أضيف إلى ماسبق ماتعانيه المرأة الريفية بصفة خاصة من عدم اعترا
بعملها ، والنظرة إليها من خلال الجنس وإنجاب الذكور وسيادة الذكور ع
الإناث ، وانتشار الأمية والأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية والتى تعانى
المرأة الريفية بصفة خاصة .

حقوق المرأة السياسية

سجل التاريخ ، وصدقت عليه الآثار ، أن المرأة فى عهد الفراعنة قد مارست
سة ، ووصلت إلى العرش مثل : سبك – نفرو – رع – التى تولت الحكم
، وفاة أخيها الملك امنمحات الرابع ، وحتشبسوت ، ونفرتيتى وكليوباترة
هن .

وعندما ظهر الإسلام ، وقرر المساواة بين الرجل والمرأة شهدت مصر الإسلامية
بارزات ، مثل شجرة الدر التى كانت أول ملكة تجلس على عرش مصر بعد
ت الفراعنة .

وعندما جاءت الحملة الفرنسية ، اشتركت المرأة المصرية فى المعارك التى دارت
الفرنسيين فى مصر ، كما ساهمت فى الثورة العرابية ، وشاركت فى ثورة
١ .

مشاركة المرأة فى ثورة ١٩١٩ :

تعتبر مشاركة المرأة فى ثورة ١٩١٩ علامة بارزة على طريق مشاركة المرأة الحياة السياسية المصرية ، فلقد شاركت مشاركة إيجابية فى هذه الثورة تمثلت خروج المظاهرات ضد الاحتلال البريطانى ، واستشهاد أول مصرية يوم ١٤ ما ١٩١٩ ، وخطب النساء فى الميادين العامة والجوامع والكنائس .

ولقد كان لاشتراك المرأة فى ثورة ١٩١٩ أثر كبير فى نفوس المصريين ، وه سعد زغلول إثر عودته من منفاه – ولأول مرة – « لتحيا المرأة المصرية » وتكو لجنة السيدات الوفديات برئاسة شرف السيدة صفية زغلول كلجنة من لجان ـ الوفد .

وبرغم هذه المشاركة الإيجابية من المرأة فقد صدر دستور عام ١٩٢٣ وا كانت تعقد عليه المرأة المصرية كل آمالها – ولم يمنحها حقوقها السياسية ، « القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ حق الانتخاب والترشيح على الذكور .

وبدأت المرأة المصرية معركة الحصول على حقوقها السياسية ، وكانت الـ منيرة ثابت أول من طالب بهذه الحقوق ، وتبعها اتحاد بنت النيل – بعد فترة ـ بنفس الحقوق .

وبرغم ذلك أيضًا فقد صدر قانون الانتخاب رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٥ – « مرة – أغفل حقوق المرأة السياسية ، وفى عام ١٩٥١ خرجت النساء فى مظ إلى مجلس النواب مطالبات بحقوقهن فى الانتخاب والترشيح لمجلس الـ والشيوخ .

الجدل حول حقوق المرأة السياسية :

ولقد ثار جدل حول حقوق المرأة السياسية ، وكان الدين أول الأسلحة فى هذه المعركة ، وشهدت صفحات الصحف والمساجد هذه المعركة التى يمكن تلخيصها فى رأيين متضادين :

الأول : يمنع المرأة من مزاولة الحقوق السياسية ، لأنها معدة بطبيعتها الفطرية لرعاية بيتها وقيامها بوظيفة الأمومة .

الثانى : يعطى المرأة الحق فى الولاية العامة إذا تأهلت لها ، وتوافرت فيها شروطها بحسب اختلاف الظروف والأحوال فى البيئات الإسلامية ، ويستند هذا الرأى إلى الكتاب والسنة .

وانتهى الدكتور زكريا البرى فى بحثه عن دور المرأة فى المجتمع إلى أنه لايوجد لهذا الرأى أو ذاك دليل قطعى حتى يكون هو الحق الذى لاشك فيه والصواب الذى لايحتمل الخطأ ، أن هذا الموضوع من الموضوعات الاجتهادية .

وعلى كل حال ، فلقد انتصر الرأى الثانى ، وحصلت المرأة على حقوقها السياسية عندما نص على ذلك دستور سنة ١٩٥٦ وماتلاه من دساتير- وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ينص على أن « لكل مصرى ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية ، وأن يقيد فى جداول الانتخابات كل من له الحق فى مباشرة الحقوق السياسية من الذكور ، وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من تقدم نفسها طلبًا بذلك ، كما أكد حقوق المرأة السياسية كذلك برنامج العمل الوطنى وورقة أكتوبر ، وفى عام ١٩٧٩ أصدر الرئيس محمد أنور السادات القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل المادة الرابعة من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، وجعل قيد المرأة إجباريًا فى جداول الانتخاب .

قياس اتجاه الرأى العام حصول المرأة على حقوقها السياسية :

١ – أجرى فؤاد دياب بحثًا لقياس اتجاه الرأى العام فى القاهرة نحو منح المرأة المصرية حقوقها السياسية بعد حصولها على هذه الحقوق فى دستور ١٩٥٦ على عينة تمثل سكان مدينة القاهرة فى أغسطس ١٩٥٧ مستخدمًا صحيفة استبيان بالمقابلة وكانت أهم نتائج البحث مايلى :

– أيد ٦٤,١٪ من عينة البحث حق المرأة فى الانتخاب ، وأيد ٥٤,٩٪ حق المرأة فى الترشيح .

– أثبتت الدراسة تأثير العوامل الاجتماعية على إجابات عينة البحث .

– فيما عدا الدين الذى لم يكن له تأثير على نمط الإجابة – فالإناث يؤيدن منح المرأة هذه الحقوق بدرجة أكبر من الذكور ، كما تبين أن الرأى العام عند الإناث يؤيد منح المرأة حقوقها السياسية فى جميع فئات السن ، باستثناء الفئة ٤٨ سنة فأكثر ، التى عارضت منح المرأة حق الترشيح فقط ، فى حين عارض الرأى العام عند الذكور حق الانتخاب فى الفئة ٣٨ سنة ، كما اتضح تأثير العوامل الأخرى ، كالحالة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين أن ٧٦,٧٪ من الإناث عينة البحث – لم يقيدن أنفسهن فى جداول الانتخاب .

٢ – أجريت دراسة ميدانية فى قرية تقليدية بمركز أبو تشت محافظة قنا – قرية قصير بحانس – لقياس اتجاه الرأى العام نحو منح المرأة المصرية حقوقها السياسية وأهم النتائج مايلى :

(ا) الرأى فى حصول المرأة المصرية على حق الانتخاب ودوافعه :

أيد ٧١,٢٪ من المبحوثين منح المرأة حق الانتخاب ، منهم ٥,٦٪ وافقوا بشرط ، وكانت أهم الشروط التى ذكرها المبحوثون : أن تنتخب المرأة ما يطلب منها انتخابه ، أن تكون متعلمة ، وعدم مخالفة هذا الحق للدين

ومما يذكر أن الدوافع العامة للموافقة على حصول المرأة على حق الانتخاب حسب أهميتها كانت : القانون أعطى المرأة هذا الحق ، المرأة نصف المجتمع ، الاحتياج إلى صوت المرأة فى انتخابات العمدة .

ولقد وجدت علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على حق المرأة فى الانتخابات ، حيث كان الفارق بين المؤيدين والمعارضين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ ، كما وجدت علاقة إيجابية بين الموافقة على حق المرأة فى الانتخابات والتعليم ، والتردد على البندر ، وقراءة الصحف .

(ب) ممارسة المرأة حق الانتخاب :

وجُد أن ٥٨,٤ من المبحوثين عينة البحث لدى إحدى السيدات على الأقل فى أسرته تذكرة انتخاب ، كما ثبت أن ٦٤٪ من اللاتى عندهن تذكرة انتخاب مارس هذا الحق .

(جـ) الرأى فى ترشيح المرأة فى الانتخابات :

وافق ٦٩,٦٪ من المبحوثين عينة البحث على حصول المرأة على حق الترشيح ، وكانت أهم دوافع الموافقة على حصول المرأة على حق الترشيح حسب أهميتها القانون أعطاها هذا الحق ، والمرأة نصف المجتمع ، والدفاع عن حقوق المرأة .

ممارسة المرأة لحقوقها السياسية فى مصر :

والسؤال المطروح الآن ، بعد حصول المرأة المصرية على حقوقها السياسية هو : مامدى ممارسة المرأة المصرية لحقوقها السياسية التى كافحت طويلاً من أجلها ؟

١ – القيد فى جداول الانتخاب :

بلغ عدد المقيدين بجداول الانتخابات عام ١٩٧٥ – ٩,٥٦٤,٤٨٢ شخصًا منهم ١,٥٦٥,٥١٧ من الإناث بنسبة ١٦٪ ، ومما يذكر أن نسبة الإناث المقيدات بجداول الانتخابات قليلة جدًا ، ويرجع ذلك فى رأيى لعدة عوامل منها : انتشار الأمية ، وعدم إدراك أهمية ممارسة الحقوق السياسية ، وترك قيد الإناث اختياريًا فى جداول الانتخاب حتى صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ الذى نص على القيد الإجبارى للمرأة فى جداول الانتخاب .

٢ – المرأة والتنظيمات السياسية :

شاركت المرأة فى جهود وأنشطة الحزب الوطنى منذ ١٩٠٧ ، وفى أثناء ثورة ١٩١٩ شكلت لجنة السيدات الوفديات ، كلجنة من لجان حزب الوفد .

ولقد شاركت المرأة المصرية فى هيئة التحرير عند إنشائها سنة ١٩٥٣ ، وانضمت إلى تنظيماتها العسكرية – الحرس الوطنى – لأول مرة ، كما انضمت المرأة إلى الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى العربى ، ولاسيما بعد صدور بعض التشريعات التى شجعت على مشاركة المرأة على الاتحاد الاشتراكى العربى ، كتخصيص مقعدين للمرأة فى كل وحدة من وحداته الأساسية ، ولكن النساء كما

تقول دسمية فهى لم يقبلن على الإفادة من هذه الفرص بطريقة كاملة ، وتوضح الإحصائيات ضآلة عضوية المرأة فى الاتحاد الاشتراكى العربى عام ١٩٧٥ ، حيث بلغ عدد النساء عضوات الاتحاد الاشتراكى ٣٤٦١ عضوًا من ٤,٧١١,٨٧٥ عضوًا بنسبة ٧٪ والمعروف أن عام ١٩٧٦ شهد ظهور فكرة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى العربى ، التى تحولت إلى أحزاب ، وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب ، وعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ فى ٣٠ مايو ١٩٧٩ ، وتنص برامج الأحزاب المختلفة على ضرورة مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق والواجبات ، كما انضمت المرأة لعضوية هذه الأحزاب .

– المرأة فى التنظيم النسائى :

بدأ التفكير فى تكوين تنظيم نسائى فى عام ١٩٥٣ ، وعهد إلى الدكتورة سهير القلماوى بدراسة هذا الموضوع وتنفيذه ، وصادفت الفكرة بعض العقبات ، وعند قيام الاتحاد القومى ، أُنشئ « مكتب المرأة » كأحد المكاتب الرئيسية فى الاتحاد القومى ، ثم « أمانة المرأة » كإحدى الأمانات الرئيسية التى تتكون منها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وتولتها السيدة كريمة السعيد ، فالدكتورة زينب السبكى ، فالدكتورة سعاد أبو السعود .

وفى ٧ سبتمبر ١٩٧٥ صدر قرار رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بتكوين التنظيم النسائى ، وفى ٦ سبتمبر ١٩٧٦ صدر قرار الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى العربى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ بفتح باب تقديم طلبات عضوية التنظيم النسائى ، وأجريت الانتخابات لأول تنظيم نسائى على مستوى الجمهورية ، وتتوج المؤتمر العام الأول للتنظيم النسائى فى ٣ يوليو ١٩٧٦، وتبلغ لجانه الأساسية –

حسب إحصائيات عام ١٩٧٦ – ٢٤٢ لجنة تضم ٢٤٩,٨٦٢ عضوة على مستوى الجمهورية .

وفى عام ١٩٧٧ ، وبعد صدور قانون الأحزاب ، عُدِّل النظام الأساسى للتنظيم النسائى ، وأصبح منظمة قومية ذات شخصية اعتبارية ، وذمة مالية مستقلة ، تهدف إلى تنظيم نشاط المرأة فى كل المجالات الاجتماعية والثقافية ، ولا يمارس نشاطًا سياسيًّا ، لأن ممارسة السياسة أصبحت متروكة للأحزاب السياسية .

ومما يذكر ، أنه بمقتضى المادة الثامنة عشرة من قانون التنظيم النسائى الجديد ، نُقلت عضوية التنظيم النسائى السابق إلى هذا التنظيم .

٤– المرأة فى مجلس الشعب :

اشتركت المرأة المصرية لأول مرة فى المجالس النيابية بعد صدور دستور عام ١٩٥٦ ، وفى ٢١ أبريل ١٩٧٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب ، ونصت المادة الأولى على أن يتألف مجلس الشعب من ثلاثمائة واثنين وثمانين عضوًا ، يختارون بطريقة الانتخاب المباشر السرى ، ونصت المادة الثالثة على أن يُنتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ، باستثناء ثلاثين دائرة ينتخب عن كل منها ثلاثة أعضاء ، يكون أحدهم على الأقل من النساء .

ويتضح من تتبع عضوية المرأة فى مجلس الشعب منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٧٩ تذبذب حجم عضوية المرأة فى مجلس الشعب ، وانخفاض نسبة المرأة فيه حيث بلغت فى الانتخابات السبعة الماضية أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩

١٩٧١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ حوالى ٠,٦٪ ، ١,٧٪ ، ٢,٢٪ ، ٠,٨٪ ، ٢,٥٪ ، ١,٤٪ ، ٨,٧٪ على التوالى .

ومما يذكر أن ارتفاع النسبة فى الدورة الأخيرة – ٣٤ عضوة بنسبة ٨,٧٪ من أعضاء المجلس – يعود إلى القرار التاريخى الذى أصدره الرئيس محمد أنور السادات رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ الذى أعطى المرأة ثلاثين مقعداً فى ثلاثين دائرة انتخابية ، بالإضافة إلى نجاح ثلاث سيدات فى الانتخابات هن السيدات : ألفت كامل ، وفايدة كامل ، ونوال عامر ، بالإضافة إلى تعيين السيد مارى سلامة ضمن الأعضاء العشرة الذين يعينهم رئيس الجمهورية .

ويرجع انخفاض نسبة المرأة فى مجلس الشعب إلى عدة عوامل فى رأيى أهمها مايلى :

– حداثة اشتراك المرأة فى الحياة السياسية والنيابية ، حيث لم تدخل المرأة هذا الميدان بصفة رسمية عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

– سيطرة النظرة التقليدية إلى المرأة فى بعض مناطق مصر ، حيث ينظر المجتمع بصفة عامة والريف بصفة خاصة ، إلى أن المشاركة فى الحياة السياسية من اختصاص الرجال دون النساء ، كما وجدت فى أحد الانتخابات النيابية الماضية اتجاهات تتردد : اللى ينتخب مرة يبقى مرة .

٤ – المرأة فى المجالس المحلية :

أصبحت المرأة المصرية لأول مرة عضوًا فى مجلس الأحياء فى يوليو ١٩٦٩ حيث عُينت عضوتين فى مجلس حى وسط الإسكندرية ، وفى عام ١٩٧٥ انتخبت تسع عضوات فى مجلس محلى محافظة الدقهلية ، وخمس عضوات فى مجلس محلى القاهرة ، وأربع عضوات فى مجلس محلى محافظة الإسكندرية ، وثلاث عضوات

فى كل من القليوبية والشرقية ، وعضوتين فى الإسماعيلية ، وعضوة فى دمياط ،
وانتُخبت السيدة جيهان السادات رئيسة لمجلس محلى محافظة المنوفية ، وأصبحت -
لأول مرة - أول امرأة ترأس مجلسًا محليًا على مستوى المحافظة ، وبعد إجراء أول
انتخابات فى ظل قانون الحكم المحلى الجديد فى عام ١٩٧٩ ، فازت بعضوية
مجالس المحليات ٢٤٠٩ سيدة من ٢٣٩٤٧ عضوًا على مستوى الجمهورية .

٦ - المرأة والوزارة :

تولت المرأة المصرية الوزارة لأول مرة عام ١٩٦٢ حين عينت الدكتورة حكمت
أبو زيد وزيرة الشئون الاجتماعية حتى عام ١٩٦٦ ، وفى عام ١٩٧١ تولت
الدكتورة عائشة - التى أصبحت عام ١٩٧٩ أول سفيرة - نفس المنصب ، وظلت
وزيرة حتى تولت الدكتورة آمال عثمان منصب وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية
ثلاث مرات متتاليات فى ٢ يولية ١٩٧٧ و ٥ أكتوبر ١٩٧٨ و ٢٠ يونية ١٩٧٩
ومازالت فى هذا المنصب حتى إعداد هذا الكتاب .

حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها

يعد الزواج – كما تقول الدكتورة سامية الساعاتى – من أهم ثلاثة أحداث حياة الإنسان : الميلاد والزواج والموت ، والميلاد والموت يحدثان بدون أن يكون نسان فيهما يد ، أما الزواج فيمكن الإنسان أن يقرر متى سيتزوج ، وبمن زوج ، فالزواج ضرورة دينية ، بيولوجية اجتماعية ، ومن أهم النظم جتماعية وأخطرها شأنًا فى حياة الإنسان ، فقد يوفق الفرد فى زواجه فيعيش دًا ، وربما لايوفق فيصبح تعيسًا .

ويعتبر الزواج هدفًا يسعى إليه الفتى والفتاة ، ولكنه أكثر أهمية بالنسبة اة – خاصة الفتاة الريفية – التى تظل فى منزلها فى انتظار العريس – أى س – « أقل الرجال يغنى النسا » ، وجوز من عود خير من القعود » و « ضِلّ ل ، ولاضِلّ حيطه » « وعيب الرجال قلتهم » ، و « اللى مانحنى كعبها ، مايفرح قلبها » .

ونعيش الآن فى عصر الاختيار ، فالإنسان عليه أن يختار نوع طعامه وملبسه ، ومسكنه وأصدقاءه وتعليمه ووظيفته . . . إلخ ، لكن أهم هذه الاختيارات اختيار الإنسان لشريك حياته ، وهذا الحق منصوص عليه فى الأديان السماوية ، والاتفاقيات والإعلانات الدولية على النحو التالى :

١ – الإسلام وحق اختيار شريك الحياة :

لقد أعطى الإسلام المرأة الحق فى اختيار شريك حياتها بدون قسر أو ضغط سواء «بطلب يد الرجل ، أوالموافقة عليه» وليس من حق أبيها أووليها أن يفرض عليها من لاتريده ، ويقول فى ذلك الرسول ﷺ : « لاتزوج الأيِّمُ – الثيب التى طلقها زوجها أو مات عنها – حتى تُستأمر ، ولاالبكر حتى تُستأذن ، وإذنها صُماتها ولقد جعل الإسلام استئذان المرأة وقبولها شرطًا لصحة العقد ، فإذا زوجت الثيب بدون أن تُستأمر ، فالعقد باطل ، وإذا زوجت البكر بدون أن تُستأذن فهى بالخيار : إن شاءت أمضت العقد ، وإن شاءت أبطلته ، وقد ردَّ الرسول ﷺ زواج امرأة لم تُستأذن فى زواج نفسها – خنساء بنت خزام الأنصارية – اشتكت من ذلك ، كما طلب الإسلام الراغب فى الزواج أن يُحسن اختيار شريك حياته ، وطالب المرأة أن تتعرف على أحوال من يريد الزواج بها ليكون كل منهما على بينة من أمر الآخر ، حتى إذا تم الزواج بينهما أثمر الثمرة المقصودة .

٢ – المسيحية وحق الفتاة فى اختيار شريك حياتها :

تتفق الطوائف المسيحية على أن عقد الزواج لايتم إلا برضا الرجل والمرأة ولابد أن يثبت الكاهن الذى يتم على يديه الزواج هذا الرضا فى وثيقة الزواج وهذا الرضا أساس قيام العلاقة الزواجية فى جميع المذاهب المسيحية .

٣ – الإعلانات والاتفاقيات العالمية :

نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى مادته السادسة عشرة على عدم إبرام عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين رضا كاملاً لاإكراه فيه ، ونصت على ذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسة ، واتفاقية الرضا فى الزواج .

مدى ممارسة حق اختيار الزوج :

والسؤال الذى يطرح نفسه مامدى ممارسة هذا الحق بصفة عامة ؟ ومامدى ممارسة الفتاة لحق اختيار شريك حياتها فى الريف بصفة خاصة ؟ لاشك أن الاختيار فى الزواج – كما تقول الدكتورة سامية الساعاتى – عملية مجتمعية تختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع ، فالزواج التقاء بين ذكر وأنثى من ناحية الشكل ، لكنه من حيث المضمون التقاء ثقافتين ، ولايتحدد فقط برغبات الشخص وإنما وفق معايير المجتمع ، ولذلك فإن الأسلوب المفضل للاختيار للزواج يختلف من مجتمع لآخر من حيث مدى تدخل أشخاص آخرين من غير الذين يعنيهم الأمر فى عملية الاختيار للزواج ، والترتيب له ، ولذلك هناك أسلوبان للاختيار هما : الأسلوب الوالدى ، والأسلوب الشخصى .

ويعتبر الأسلوب الوالدى هو الأسلوب السائد فى الاختيار للزواج فى الدول النامية عامة ، وفى مصر ، وبصفة خاصة فى الريف المصرى ، حيث لايعترف الرجل العروسين المنتظرين كل نحو الآخر ، ولايؤخذ برأيهما فى هذا القرار المصيرى . وتشير الدراسات الميدانية إلى أن المرأة فى الدول النامية محرومة من اختيار الزوج ، ففى دراسة أجرتها الباحثة البرازيلية كلوديا مونسيكا بعنوان (لم يكن لى رأى فى اختيار زوجى ، وإنما أبى هو الذى أعطانى له) وجدت أنه لم يكن للمرأة الإفريقية

عينة البحث رأى فى اختيار شريك حياتها ، وتشير الكتابات المصرية والدراسات الميدانية إلى أن الفتاة المصرية عامة – والريفية خاصة – محرومة من هذا الحق ، فالزواج يعتبر فى الغالب اتحاداً بين أسرتين أكثر منه اتحاداً بين فردين ، وكثيراً مايضحى الفرد فى سبيل العائلة ، ولذلك فإن الحالات التى تختار فيها الفتاة – وخاصة الفتاة الريفية – شريك حياتها بنفسها وتتفق معه على الزواج ، ثم تخ والديها برغبتها حالات نادرة ، بل إنها فى معظم الأحيان محرومة من مجرد حقها ف الموافقة على الزواج ، على الرغم من الفارق الكبير فى رأيى بين الاختيار والموافقة فالأخيرة تعكس موقفاً سلبياً لاتمارس فيه الفتاة حرية اتخاذ القرارات فى أه حدث فى حياتها .

بعض العوامل التى تساعد على تدعيم وتغيير النظرة التقليدية إلى المرأة الريفية

ينظر المجتمع الريفى إلى المرأة نظرة تقليدية ، تجعلها أدنى من الرجل ، فالمرأة شخص لايجب الثقة فيه ، أو الاعتماد عليه ، « لاتأمن للمرأة إذا صلت ، ولا للشمس إذا ولت » ، « من أعطى سره لامراته ، ياطول عذابه وشتاته » ويجب ألا يوكل إليها عمل من الأعمال ، لأنها لن تؤدى عملا كاملاً ، بما فى ذلك تربية الأطفال وتنشئتهم ، كما يجب ألا تستشار فى أمر من الأمور ، « فرة ابن مرة ، اللى يشاور مرة » ، وحتى إذا شاورهم أو أخذ رأى الجماعة – على حد تعبيرهم – فإن رأيهن « يجب ألا يعتد به ، « شاورهم واخلف شورهم » لأن شورة المرة إن صحت تأخر ميت سنة ورا » .

كما يضع مجتمع القرية قيوداً عديدة على حركة المرأة ، فيجب عدم خروجها من المنزل لأن « اللى يخرج من داره ينقل مقداره » .

وبادئ ذى بدء فإننا نقصد بالنظرة التقليدية إلى المرأة : النظرة التى تفضل الذكور على الإناث ، أو تنظر إلى المرأة كأنثى وموضوع جنسى ، أو تمنع أو تحدد تعليم البنت ، وتوظيفها ، وممارسة حقها فى اختيار الزوج وحقوقها السياسية ، وقد تكون النظرة التقليدية هى كل ماسبق معًا .

ولقد ساهمت مجموعة عوامل على تدعيم هذه النظرة التقليدية ، وتدعيم الوضع التقليدى للمرأة القروية منها البيئة الريفية ، والأمية ، والدين والتراث الشعبى ، والعادات والتقاليد الاجتماعية ، والزواج المبكر ، والنظرة إلى المرأة من خلال الجنس ، وإنجاب الذكور ، والقوانين ، وعدم الاعتراف بدور المرأة الإنتاجى ، والأفكار التقليدية الخاطئة عن المرأة ، وتكوينها ، ودورها فى المجتمع ، والصورة النمطية للمرأة فى الكتب المدرسية ووسائل الإعلام ، بالإضافة إلى نظرة المرأة الريفية إلى نفسها .

ونعرض فى هذا الفصل لبعض عوامل تدعيم النظرة التقليدية إلى المرأة ، ثم نعرض لبعض عوامل تغير النظرة التقليدية إلى المرأة الريفية مثل التعليم – تعليم المرأة والرجل ، ومشاركة المرأة فى الإنتاج مشاركة يعترف بفائدتها ، وانتشار الكهرباء والتصنيع ، وإصدار القوانين التى تقضى على الظلم والتمييز ضد المرأة ، والاتصال بالحضر. ووسائل الإعلام بصفة عامة ، والإذاعة – أكثر وسائل الإعلام انتشارًا فى القرية المصرية – بصفة خاصة .

البيئة الريفية :

يعتبر إنك Enke,s البيئة الريفية السبب فى التخلف الذى توصف به المجتمعات النامية ، فالبيئة الريفية بيئة متخلفة اقتصاديًا ، واجتماعيًا ، وسياسيًا وثقافيًا ، وصحيًا ... إلخ ، وترتبط الفلاح بالماضى المتمثل فى أرضه ، وبيئته ،

وقريته ، وأدواته الزراعية التقليدية ، مما أدى إلى جمود النظام الاجتماعى وتخلفه ، ومع تخلف البيئة ككل ، تخلفت الزراعة – المهنة الرئيسية فى القرية وأسلوب الحياة عند الفلاحين – ومع تخلف الزراعة ازداد الاعتماد على الجهد البشرى ، مما أدى إلى أن يقع عبء العمل الشاق على الرجل ، وأصبحت – بالتالى – له السيادة ، والسيادة تعنى أن الإناث عامة يحترمن ، ويخضعن ، ويخدمن الذكور .

وازدادت البيئة الريفية تخلفًا مع انغلاقها على نفسها ، فالأسرة تلزم الحقل طوال النهار ، وتقضى الليل كله فى المنزل ، ويكاد سكان هذه البيئة الريفية المنعزلين ألا يغادروها إلاّ نادرًا .

وتأثرت مكانة المرأة بهذه البيئة ، وأصبحت مخلوقًا من الدرجة الثانية أو الثالثة لاقيمة له ، ولاكيان له .

الأمية :

إن الأمية كما يقول الدكتور محى الدين صابر أميتان : أمية أبجدية هى أمية الأفراد الذين يجهلون مهارات القراءة والكتابة والحساب ، وأمية حضارية هى أمية المجتمع التقليدى فى تركيبه الاقتصادى والاجتماعى ، وهناك علاقة سببية بينهما ، فأمية المجتمع تسلم إلى أمية الأفراد ، وأمية الأفراد تعين على أمية المجتمع .

والأميون – كما حددهم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ – المواطنون الذكور والإناث من سن ٨ – ٤٥ سنة ، غير المقيدين فى مدرسة ، ولم يصلوا إلى مستوى الصف الرابع . وتكاد تكون الأمية مشكلة عالمية ، فلقد بلغت نسبة الأمية فى العالم عام ١٩٥٠ حوالى ٤٤,٣٪ ، وتناقصت عام ١٩٦٠ إلى ٣٩,٣٪ ، وفى عام ١٩٧٠ إلى ٣٤,٢٪ ، ولكن عدد الأميين فى تزايد ، فلقد كان عددهم عام ١٩٥٠ حوالى سبعمائة مليون أمى بلغ عام ١٩٧٠ حوالى سبعمائة وأربعة وثمانين مليونا

ويرجع ذلك إلى النمو المتزايد للسكان .

وتشير إحصائيات اليونسكو إلى أن نسبة الأمية فى أفريقيا – وهى أعلى النسب فى العالم – تبلغ ٧٣,٧٪ من السكان ، كما تبلغ نسبة الأمية بين سكان الوطن العربى ممن هم فوق الخامسة عشرة من العمر حوالى ٧٢,٦٪ .

وتدل الإحصائيات على أن عدد النساء الأميات أكبر من عدد الرجال الأميين فى جميع أنحاء العالم ، حيث إن نسبة الأمية بين الإناث أكبر بكثير عنها بين الذكور ، فلقد بلغت نسبة الأميات حوالى ٦٠٪ من مجموع الأميين فى العالم عام ١٩٧٠ (٤٦٨ مليون أمية من ٧٨٣ مليون أمى فى العالم) .

فضلاً عن ذلك ، فإن الأمية تزداد بين النساء بسرعة أكبر منها بين الرجال ، فقد زاد عدد الأميين بين الرجال بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بمقدار ثمانية ملايين أمى فى حين زاد عدد الأميات فى نفس الفترة ٤٠ مليونًا .

كما تصل نسبة الأمية بين النساء فى العالم العربى إلى ٨٥٪ مقابل ٧٢٪ بين الذكور ممن هم فوق الخامسة عشرة من العمر ، وتزداد هذه النسبة ارتفاعًا بين الإناث فى المناطق الريفية .

وتعانى مصر من انتشار الأمية ، حيث بلغت فى عام ١٩٧٦ حوالى ٥٦,١٪ ، ولاتزال نسبة الأمية مرتفعة بين الإناث أكثر من الذكور حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث فى تعدادات أعوام ١٩١٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ حوالى ٩٨,٢٪ ، ٩٣,٩٪ ، ٨٣٪ ، ٧٩٪ ، ٧١٪ على التوالى .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الأمية بصفة عامة فى مصر ، فإن أعداد الأميين المصريين – خاصة الإناث – فى تزايد مستمر حيث كان عدد الأميين عام ١٩٦٠ حوالى ١٢,٥٠٠,٠٠٠ أمى ، وبلغ عام ١٩٧٦ حوالى ١٥,٦١١,١٦٢ أميًّا .

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها زيادة السكان المستمرة حيث يزيد عدد

السكان فرداً كل ٢٥ ثانية ، وعدم إمكانية استيعاب كل الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام والذين يقدرون بربع التعداد العام ، ومما يذكر أن عدد الإناث الملتحقات بالصف الأول الابتدائى يقل عن عدد الذكور بحوالى ١٢٠ ألف أنثى سنويًا ، كما يقل إجمالى عدد الفتيات المقيدات بالمرحلة الابتدائية بنحو المليون عن الذكور المقيدين بهذه المرحلة مما يمثل خللاً فى التوازن الاجتماعى المطلوب تحقيقه بين الرجل والمرأة على حد رأى الدكتور مصطفى كمال حلمى فى بحثه عن التعليم فى مصر .

ومما يذكر أن نسبة المقبولات من الإناث اللاتى فى سن الإلزام بلغت فى العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ حوالى ٥٨٪ بزيادة ٢٪ عن العام الدراسى ١٩٦١/٦٠ ، وهى زيادة قليلة ، ولعل ذلك يرجع بالإضافة إلى عدم إمكانية استيعاب كل الأطفال الذين فى سن الإلزام بصفة عامة – إلى تقصير بعض الآباء فى إلحاق الإناث بالمدارس تمسكًا بالتقاليد ، أو للاعتماد عليهن فى المنزل أو الحقل فى الريف بصفة خاصة .

كما يساعد على زيادة أعداد الأميات ارتفاع معدلات التسرب بين الإناث ، وكما تشير دراسة حديثة عن المرأة الريفية ، فإن متوسط المدة التى تقضيها البنت الريفية فى المدرسة فى أثناء الأعوام الستة تقدر بتسعة أشهر فقط ، وتشير دراسة تتبعية لفوج من تلاميذ المرحلة الابتدائية خلال الفترة ٧٠ / ١٩٧١ – ٧٥ / ١٩٧٦ إلى أن التسرب بين الإناث ٤٢,٦٪ مقابل ٣٤,١٪ بين الذكور .

ومن أهم أسباب تسرب الفتيات فى المرحلة الابتدائية فى القرية : سوء حالة الأسرة المالية ، وحاجة الأسرة لمعاونة بناتها ، وهن فى سن مبكرة فى بعض الخدمات المنزلية والزراعية ، وبُعد المدرسة عن المنزل ، والزواج المبكر ، وعدم الإيمان بتعليم البنت ، وعدم الرضا بإقامة البنات فى الداخليات المدرسية عند

بلوغهن سن معينة .

ويساعد أيضًا على زيادة أعداد الأميات فى القرية المصرية أن ٧٥٪ من تلاميذ المرحلة الابتدائية ، يرتدون إلى الأمية بعد فترة ، لأن ٢٥٪ فقط ممن ينهون المرحلة الابتدائية يلتحقون بالمرحلة الإعدادية .

ومما سبق ، تبرز حقيقة أن الأمية مشكلة عالمية ، تعانى منها مصر بصفة عامة ، والمرأة الريفية بصفة خاصة ، حيث إن المستوى التعليمى للمرأة المصرية منخفض بصفة عامة ، والمرأة الريفية بصفة خاصة ، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فإن نسبة كبيرة تفتقر إلى الحد الأدنى من التعليم ، الذى هو شرط أساسى لزيادة مساهمة الجماهير فى عملية التنمية .

ومما لاشك فيه أن الأمية تعتبر أحد العوامل المؤدية إلى الوضع التقليدى للمرأة ، والتى تساعد على استمراره ، وتعتبر معوقًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشكل العقبة الأولى أمام مشاركة المرأة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهى المشاركة الضرورية لتطوير المرأة وتنمية المجتمع ، كما أشار إلى ذلك العالم الهندى برنوجلجان Galgant, B. فالأمى يرفض التغيير ، ويستريح إلى العادات الموروثة ، ويصير إنسانًا سلبيًا ، منخفض الوعى بمشكلات مجتمعه ومشكلاته مما يساعد على استمرار تخلف المرأة ، وتخلف المرأة – نتيجة للأمية بصفة أساسية – من أكبر أسباب تخلف المجتمع ، لأن الرجال وحدهم لايستطيعون التقدم من ناحية أخرى ، كما أن نصف القوى العاملة – المرأة – تكون محجوبة عن المشاركة فى الإنتاج من ناحية ثالثة ، ولاتجد المرأة الأمية – كما يقول الدكتور محى الدين صابر – طريقًا غير طريقها التقليدى فى المجتمع فى الوقت الذى يجد الرجل الأمى طرقًا كثيرة فى المجتمع للتعيش منها ، وتظل المرأة عالة على الرجل ، ورهينة الدار ، ينظر إليها الرجل ، كمتعة ، ومعمل للتكاثر ، وهى بما فُرض عليها من أميةوسلبية ،

تعزز هذه النظرة ، وتكون لديها عقلية الأنثى بدلاً من عقلية المرأة المتعلمة المنتجة ، وتزداد سلبيتها يوماً بعد يوم ، ولاتمارس حقوقها القانونية والسياسية ، لأنها لاتعرف هذه الحقوق ، وإذا عرفتها فلن تفهمها ، وتعيش حبيسة دارها ، وأفقها الضيق .

الدين :

إن الدين مركز الثقافة القروية فى مصر ، ويشكل بأوامره ونواهيه ضوابط اجتماعية ذات سلطة عليا ، ويؤثر فى الجماهير تأثيرًا قويًا .

ومما يذكر أن الإسلام أعطى للمرأة من الحقوق والواجبات مالم تحظ به المرأة إلا فى العصور الحديثة ، حيث ساوى بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات ، وأعطاها الأهلية الدينية والاجتماعية والاقتصادية ، وجعل إذنها شرطًا لصحة زواجها ، وجعل لها من حقوق الزوجية مثل ماعليها ، وسوى بينها وبين الرجل فى التعليم وأباح لها أن تحصل على ماتشاء من فروع العلم والحكمة ، كما سوى بينها وبين الرجل فى حقل العمل ، وأباح لها أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التى تُحسن أداءها ، ولاتتنافر مع طبيعتها ، حتى الوظائف العامة التى تتضمن سلطات ملزمة فى شئون الجماعة ، وهى السلطات التشريعية والتنفيذية – كما يقول الدكتور على عبد الواحد وافى مؤلفيه : المرأة فى الإسلام ، والمساواة فى الإسلام – قد ذهب بعض الفقهاء إلى جواز إسنادها إلى المرأة .

وبرغم أن الشريعة الإسلامية أعطت المرأة هذه الحقوق ، فإن القوى الموجودة منذ عهد ماقبل الإسلام ، جعلت المعتقدات الإسلامية – كما تقول الدكتورة هدى بدران – جامدة ، وفسرتها بطريقة محافظة ، مما أدى إلى إساءة تفسيرها فى بعض الأحيان ، ولقد تسترت الدعوة الرجعية – كما يقول أستاذنا الدكتور مختار التهامى – ضد تحرير المرأة وراء الدين ، وحين نودى بتعليم المرأة وتوظيفها فى أوائل هذا القرن

أعلن السلفيون – كما ذكر الدكتور إبراهيم بدران عند تقديمه لكتاب المرأة العربية والمجتمع التقليدى لسلوى الخماش : « إن ذلك مُحْدَثٌ ، وكل مُحدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار » .

وبرغم مساواة الدين بين المرأة والرجل ، واعتراف المواثيق الدولية والمحلية بذلك ، وحصول المرأة على حقوقها المختلفة . فإن جانبًا كبيرًا من الرأى العام فى القرية المصرية – كما يقول الدكتور محى عبد الحليم فى بحثه عن الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام القروى – مازال ينظر إلى المرأة نظرة تقليدية ، ويرى أن الحقوق الممنوحة للمرأة تجاوز حدود الدين الإسلامى الذى وضع إطارًا معينًا لنشاط المرأة فى المجتمعات الإسلامية ، وجعل البيت مملكتها الخاصة ، ومكانها الطبيعى ، بل إن بعض الأسر الريفية مازالت ترفض استشارة بناتها ونسائها فى الرجل الذى ستعيش معه طوال الحياة ، وتميل – كقاعدة – إلى حرمان البنت من الميراث ، برغم قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأُنثيين) سورة النساء آية ١١ ، فإن بعض العائلات تميل إلى حرمان البنات كلية أو تقليل نصيبهن عن طريق تسجيل الأرض فى حياة الأب للأولاد الذكور ، أما المسكن فالقاعدة العامة – كما يقول الدكتور محمد عاطف غيث فى كتابه القرية المتغيرة – ألا ترث البنت جزءًا منه ، كما تُعامَل المرأة الريفية فى المنزل معاملة إنسان الدرجة الثانية ، فلا تأكل قبل الرجل أو معه ، ولاتجلس بجواره ، وإنما عند قدميه ، ولاتمشى بجواره ، وإنما خلفه . . إلخ ، وفى كل ذلك يقولون : الدين فضَّل الرجل على المرأة ، ولذلك يرى بعض الباحثين أن الوضع التقليدى للمرأة الريفية يعود فى بعض الأحيان إلى تصورات دينية تراكمت على مر العصور ، وأدت إلى انعدام التكافؤ بين الرجل والمرأة فى الثقافة القروية .

لتراث الشعبى :

إن أقصر الطرق وأسهلها لفهم الفلاح المصرى كما يقوم الدكتور محمد لجوهرى دراسة تراثه الشعبى ، فهذا الجزء التقليدى من ثقافة الفلاح هو أبعد جزاء ثقافته غورًا ، وأكثرها تمكنًا منه ، وأقربها إلى نفسه ، وأعصاها على التغيير .

وبوجه عام ، يقرر التراث الشعبى مركزًا أسمى للرجل على المرأة ، وكما تقول لدكتورة فاطمة المصرى ، يضعها فى منزلة أقل منه ، ويجعله مسئولاً عنه .

(ا) **الأمثال الشعبية** : يمكن التعرف على طبيعة أى شعب من خلال أمثاله ، ن الأمثال تمثل فلسفة الجماهير ، وسلاحها القوى الذى تشهره لكى تحمى نفسها عاداتها ، وتقاليدها ، وقوانينها ، ولذلك يعتبر بعض الباحثين الأمثال مصدرًا من صادر الهامة للتاريخ الاجتماعى لأى أمة .

وتنبع أهمية الأمثال من أنها أكثر المرددات الشعبية انتشارًا بين المصريين ، لجأ إليها الجماهير على سبيل الاستشهاد بها – وليس للترويج أو الاستمتاع – فى ال الانتصار لرأى معين فى مواجهة رأى معارض ، فالعامى يلجأ كثيرًا إلى المثل سائر يؤيد به رأيه ، ويفحم خصمه عن طريقه ، وكأن المثل هو البرهان والدليل ذى لايعلوه برهان أو دليل .

ولقد شاعت الأمثال فى مجتمع القرية وألفها الفلاحون ، وألفوا ترديدها كما لو نوا يؤمنون بها حقًا ، ولقد جمع الدكتور إبراهيم شعلان فى رسالته لدرجة اجستير حوالى ١٤٧٢ مثلاً متداولاً فى مصر منها ٤٨٩ مثلاً تدور حول المرأة ، سبة ٣٣,٢٪ تقريبًا .

وبتحليل هذه الأمثال ، نجدها تصور الفتاة محافظة ، حبيسة المنزل ، فى انتظار

العريس ، ولايسمح لهابالبحث عنه ، ولااختياره « اقعدى فى عشك لما يجى
ينشك » ، وتصور جمال المرأة الحسى ، وأهمية النسب ، وطبيعة العلاقة بين الز
والزوجة : علاقة سيطرة من الرجل ، وضعف من المرأة « المكسورة الجناح
الذليلة التى « أخذها لحم ، ورماها عضم » و « يخش من العتبة ينشف الرقبة
كذلك تصور الأمثال المرأة – لاسيما المرأة الريفية – فى منزلها : تعمل
جهدها ، لأن « لقمة الراجل مقمرة مانكلهاش إلا المشمرة » ، و « الشاطرة
برجل حمار » و « اللى يطلع من داره يتقل مقداره » ، كما تصور الأمثال
الولد فـ « اللى ملوش ولد ، عديم الدهر والسند » و « عمر المرأة ماتربى
وينفع » و « البنات مربطهم خالى » .

ومما لاشك فيه أنه يجب إجراء دراسة تحليلية لمضمون الأمثال وآثارها ،
جملة واحدة فإن الأمثال الشعبية تدعم النظرة التقليدية للمرأة ، وتعتبرها
مكانة من الرجل ، وتؤكد على تبعيتها له .

(ب) **السير والحكايات والملاحم الشعبية** : للحكاية الشعبية الطويلة
الحلقات المعروفة باسم السيرة الشعبية – متخصصون متفرغون ، وبصفة خاص
الريف ، يحترفون حفظها ، وتقديمها للجماهير فى الأعياد والمناسبات والأسو

وتعتبر هذه السير زاد الشعب – على حد تعبير الدكتور عبد الحميد يون
وتصور معظم الحكايات الشعبية كيد النساء ، حيث المرأة العجوز الشمطاء
التى تجسم الشر ، ولاتستريح إلا بتدبير المكائد ، ولقد درست الدكتورة
القلاوى فى رسالتها لنيل درجة الدكتوراة قصص ألف ليلة وليلة ، ووجدت
المرأة تحتل المقام الأول فى أحداث الليالى ، وأن النمط النسوى الشائع فى الليا
نمط الجوارى ، وأن أكبر دور قامت به المرأة فى هذه الليالى دور العاشقة
وركزت على كيد النساء ، كما أن المرأة فى كثير من الحكايات الشعبية المرحة

مرأة الحمقاء ، كما يقول محمد رجب النجار فى رسالته عن شخصية جحا العربى
مصر وفلسفته فى الحياة ، وتمثل القصص الشعبية الأخرى أن غاية المرأة زواجها
رجل ، أو المرأة التى تفقد شرفها أمام أول مقابلة للرجل ، وتُقتَل – كما فى
يقة ومتولى – كما تركى قصصاً شعبية أخرى قيم القضاء والقدر .. ومما لاشك فيه
ذلك يساعد على تدعيم النظرة التقليدية إلى المرأة ويدعم وضعها التقليدى فى
رية المصرية ، ولاسيما أن أجهزة التسجيل – والتى انتشرت بشكل كبير فى الآونة
خيرة – تقدم هذه السير والحكايات الشعبية ، بما تتضمنه من قيم تقليدية .

م والعادات والتقاليد الاجتماعية :

إن القيم والعادات الاجتماعية مظهران لشىء واحد هو السلوك الجمعى ، وهما
هران متصلان تمام الاتصال ، متلازمان كل التلازم ، محبوكان تمام الحبك ، فى
ج هذا السلوك الجمعى ، لدرجة أنه يتحتم اعتبارهما كلاً واحداً ، ووحدة
فية واحدة ، فالقيم هى التى تدفع على تمسك الناس بالعادات والتقاليد
تماعية ، كما تضفى عليها معنى وتفسرها .

وتمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة فى المجتمع عقبة رئيسية فى سبيل تحسين
ع للركز ، ويعود إليها كما تقول الدكتورة ناهد رمزى الوضع الحالى للمرأة
ية .

ومن أمثلة القيم البارزة فى حياة الريفيين فى مصر؛ سيطرة الرجل على المرأة ،
موع المرأة وطاعتها طاعة مطلقة للرجل ، وتفضيل الذكور على الإناث ،
اج المبكر ، والاعتقاد أن مكان المرأة البيت ، وعدم الثقة فى المرأة .. إلخ .
وتدعم العادات والتقاليد هذه القيم ، فيتم الفصل بين الذكور والإناث
اً ، وتحدد العلاقات بينهما ، حتى علاقات اللعب فى وقت مبكر ، وتؤكد

ألعاب البنت أن مكانها الطبيعي هو البيت والأعمال المترلية .

ولقد عملت التقاليد الاجتماعية على ضمان تفوق الرجل على المرأة ، فلا ت
تفاهم الزوج والزوجة ، وتعده عيباً وإنقاصاً من قدرة الرجل بين الرجال ، ولا
تعليم البنت ، وتصر العائلات الريفية على حرمان الفتيات من التعليم تمسكاً بهـ
التقاليد ، حيث كان- ومازال- تعليم الفتاة من الأمور غير المرغوبة وغير الشائعة
الريف المصرى ، إذ أن العادات والتقاليد فرضت عليهن أن يقبعن فى دار
بمجرد تجاوزهن سن الطفولة ، وهى بين ٩ و ١٢ سنة ، وهى تقاليد توارثناها
العهد التركى ، وبقيت آثارها قائمة ، ولذلك ينظرون إلى تعليم البنت على
« عيب » لايتفق مع عاداتهم وتقاليدهم ، مما جعل فرصة البنت الريفية فى التع
أقل من البنت الحضرية .

ولاتقر العادات والتقاليد توظف المرأة ، فتوظيف المرأة يحط من قدره
ويقلل من قيمتها ، ودليل على الحاجة ، والعوز ، ولذلك فإن سيدات الأسر ذ
الدخول المرتفعة خاصة لاتعمل فى القرية ، لأن العادات والتقاليد السائدة
تعكسها الأمثال ترى أن « اللى يخرج من داره يقل مقداره » .

الزواج المبكر :

إن الزواج المبكر ذو قيمة عالية عند أهل الريف ، ومازال شائعاً فى
عامة ، والريف خاصة ، ولقد أظهرت بعض الدراسات أن نسبة الزواج الذ
فى مصر تحت سن الـ ١٩ سنة كان ٤٥٪ مقابل ٨٪ فى بعض الدول الأوربية
بلغ معدل الزواج بريف مصر سنة ١٩٧٣ حوالى ١٠,١٪ مقابل ٨,٨٪ فى الحف
وكان متوسط سن الإناث عند الزواج لأول مرة عام ١٩٧٣ حوالى ١٩ سنة و
شهور .

ومما يذكر أن أهم دوافع الزواج المبكر مايلى :

– **دافع خُلقى ودينى** : يتمثل فى أن الزواج المبكر عصمة من الذلل وصيانة شاب والشابة من الوقوع فى الفتنة والإغراء ، وكثيراً مايستندون فى تأييد رأيهم ذا إلى قول الرسول ﷺ : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنّه أغض صر وأحصن للفرج » .

– **دافع اقتصادى** : حيث يهدف الزواج المبكر فى الريف إلى استغلال لخدمة تها وحماها ، وخدمة زوجها وإخوته فى المترل والحقل ، فالرجل فى بعض القرى الوجه البحرى ، يمكنه أن يستغنى عن عامل زراعى بفضل زوجته ، ولذلك – ا يقول الدكتور سيد عويس – ينظر إليها على أنها « مكسب » وعلى أن لفلوس فيها حلال » ، كما أن الاطفال – كما يقول الدكتور حامد عمار – صر منتج فى الأسرة الريفية ، حيث يعتمد الفلاح فى بعض عملياته الزراعية على طفال منذ الخامسة من عمره ، فى الريف ليس مسموحاً أن يظل الطفل طفلاً ة طويلة .

– **دافع ثقافى** : يتمثل فى قيمتى ستر عرض الفتاة البكر ، وتجنب بوارها ، شك أن صغر سن الفتاة عند الزواج ، وعدم حصولها على أى نصيب من التعليم لثقافة ، وقلة اختلاطها بالناس ، وعدم التحدث أمامها عن شئون الحياة أو رة فيما عدا توجيه النصائح لطاعة الزوج واحترامه ، وأن : « ضِل راجل يِل حيطة » ، وكثرة الحمل ، وسوء التغذية ، واعتلال الصحة – يؤدى إلى ن المرأة ، وانعدام كيانها ، وقصر وظائفها على إشباع رغبة الزوج الجنسية ، اب الأطفال ، وخدمته وخدمتهم مما يدعم وضعها التقليدى .

النظرة إلى المرأة القروية من خلال الجنس وإنجاب الأطفال :

إن المفهوم السائد لدى البعض عن المرأة هو « المرأة كأنثى وموضوع جنسي »
ولذلك ينظر الرجل – فى أغلب الأحوال – إلى المرأة من خلال الجنس ، ولا
المرأة عنده مجرد « متاع » ، و « ماعون » ينجب الأطفال ، ويشبع رغبته الجنسي
ومازال – إلى حد كبير – المظهر الفيزيائى مسيطراً على ذهن الرجل ، وعاملاً أسا
فى تقييمه للمرأة وتحديد ثمنها ، فالمرأة عنده « أنثى » ، ويعادل الأنوثة كما تن
الدكتورة سلوى الخماش « باللحم الطرى الذى يشبه الإسفنج » ، وبالتالى فا
مجموعة من القطع الجسدية المتراكبة بشكل يدعو إلى الجنس إذا ماتحرك

ولذلك ركزت المرأة كل اهتمامها فى جسدها ، ولعبت الحمامات دوراً أساسيً
حياة المرأة ، كما تقول الدكتورة كاميليا عبد الفتاح ، حيث كان تعليمها يقتصر
تدريبها على تنظيف جسدها ، وتجميلها ، وغير ذلك حتى تكون الزوجة ناجح
مدربة ، على وسائل الإغراء : قادرة على الاحتفاظ بزوجها بإشباع مطلبيه م
وهما مطلبان حشويّان : الجوع والجنس .

يضاف إلى ذلك أن الرجل القروى ينظر إلى المرأة من خلال إنجاب الأطفا
وخاصة الذكور – الذين يمثلون قيمة أساسية فى حياة القرويين ، ولذلك
حزن الزوجة العقيم شديداً ، إذ يصبح مركزها مزعزعاً ، وعرضة للطلاق وال
بأخرى فى أى وقت ، لأن الريفيين يلقون التبعة كلها فى مسألة عدم الخلف
الزوجة ، وتعمل هذه النظرة على تدعيم الوضع التقليدى للمرأة واستمر

وضع القانونى للمرأة :

إن عدم مساواة المرأة بالرجل قانونيًا ، وعدم حصولها على حقوقها القانونية ، تميز بينها وبين الذكور من عوامل تدعيم النظرة التقليدية إلى المرأة .

- قوانين الأحوال الشخصية :

إن القانون يعطى المرأة الحق فى اختيار شريك حياتها ، ومتى أصبحت جة ، فليس لها الحق فى الطلاق – إلا إذا اشترطت ذلك عند عقد الزواج – ن موافقة الزوج ، أو قرار من المحكمة ، ولا تقر المحكمة طلب الزوجة الطلاق إلا لأحوال المحددة فى قانون الأحوال الشخصية ، فى حين يعطى القانون الرجل ، فى طلاق زوجته بدون الرجوع إلى المحاكم ، وربما لاتعلم الزوجة بوقوع لاق ، وتستمر فى الحياة الزوجية مع مطلقها ، ثم تفاجأ بأنها مطلقة منذ فترة ، كانت تعيش مع رجل غريب مع مايترتب على ذلك من آثار ضارة عليها وعلى ا ، كما أن للزوج الحق فى طلب الزوجة فى بيت الطاعة ، ولو اقتضى الأمر ال القوة ودخول المنازل – ولقد صدر قرار وزير العدل فى عام ١٩٦٧ بمنع حكم الطاعة بالقوة الجبرية ، كما أن للزوج الحق فى الزواج بأكثر من ة ، وتعتبر رائدات الحركة النسائية هذا الوضع القانونى للمرأة فى قوانين ال الشخصية غير مُرْضٍ ويطالبن «بمساواة الرجل بالمرأة فى الطلاق» ، - حق الرجل فى الطلاق ، وجعله يتم بموافقة القاضى ، وضرورة التأكد من شرط العدل عند تعدد الزوجات ، وممالاشك فيه أن هذا القانون وضع المرأة كز أدنى ، وكان تخلف المرأة سبباً فى بقاء هذه القوانين على ماهى عليه ، ويرى الباحثين أن قوانين الأحوال الشخصية فى حاجة إلى تعديل فى إطار الشريعة

الإسلامية ، حيث إنها قوانين لاتعطى أمناً شخصياً واقتصادياً واجتماعياً للمرأ
وتشكل عائقاً أمام إسهام المرأة فى التنمية ، حيث للزوج الحق كذلك فى منع
الزوجة من العمل .

٢ – قوانين التعليم :

حتى العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ كان قبول البنات بالتعليم الإعدادى والثانو
لايتم على أساس المساواة بين البنين والبنات ، وإنما بتخصيص نسبة ضئي
للبنات ، مما كان يتطلب لدخول المرحلة الإعدادية أو المرحلة الثانوية – لق
الفصول المخصصة للبنات – مجاميع أعلى من المجاميع التى تتطلبها مدارس البنين

وفى عام ١٩٦٤/٦٣ أثمرت جهود عدد من المسئولين عن تعليم البنات
مصر ، بإيجاد قاعدة عادلة للقبول بالمدارس الإعدادية والثانوية وفقاً لمجمو
الدرجات دون تمييز بين الذكور والإناث .

ولكن برغم هذه المساواة القانونية بين النساء والرجال فى حق التعليم فإن الوا
فى كثير من البلدان – سواء المتقدمة أو النامية – أن هذه المساواة غير قائمة ، ول
أكثر الأدلة إيلاماً فى هذا الصدد وجود ملايين النساء فى أجزاء عديدة من العال
يتعلمن بعد القراءة والكتابة ، وتوضح الإحصائيات أن الغالبية العظمى
الأميين من النساء ، ولقد وصف المدير العام لهيئة اليونسكو حالتهن بقوله : «
أكثر الأمثلة بشاعة » .

ويشير مشروع خطة اليونسكو متوسطة الأجل dume Term-Plan
1977-1985 إلى أن عدم المساواة بين الرجال والنساء فى مجال التعليم
واضح ، ففى عام ١٩٧٠ كان عدد الأميات ٤٦٨ مليوناً من ٧٨٣ مليون أمى ،
العلم أن النساء كذلك يستفدن أقل من تعليم الكبار . ويصطدم تعليم البنات ب

معوقات كالتقاليد والأفكار المتوارثة ، والزواج المبكر والأعمال المنزلية ، والأعمال الزراعية ، والتقليل فى قيمة تعليم الإناث ، وتفضيل تعليم الذكور .

٣ – قوانين العمل :

تعترف القوانين وتشريعات العمل ، فى معظم بلاد العالم تقريباً وفى مصر بحق المرأة فى العمل ، وتوجد بعض القوانين الخاصة برعاية المرأة العاملة ، ولكن مازالت بعض القوانين لاتعطى المرأة الأجر المتساوى عن العمل المتساوى ، كما أن هناك عدداً لايحصى من النساء اللاتى يقمن بصورة منتظمة أو غير منتظمة بأعمال بدون أجر فى المشروعات الزراعية أو الحرفية أو التجارية التى يتولاها ربُّ الأسرة ، كما أن النساء فى معظم مناطق العالم تقريباً ، وفى معظم المجالات ، يشغلن أدنى الدرجات فى سلم الكفاءات ، ويتقاضين أجوراً تقل عن أجور الرجال ولو تساوت الأعمال ، ويُرقين ببطء ، وهن عرضة للفصل من العمل أكثر من الرجال .

وفى مصر ، أظهرت نتائج بحث ميدانى للدكتور عاطف عبيد – أجرى على عينة من الشركات المصرية – اتجاهاً واضحاً نحو التميز ضد المرأة فى مجالات التعيين والترقية . كما أثبت بحث آخر للدكتورة هدى بدران عن المرأة فى المناصب الإدارية أن عدد النساء اللاتى حصلن على ترقية أقل من عدد الرجال المرقين فى كل المستويات .

٤ – قوانين الحقوق السياسية :

لم تحصل المرأة المصرية على حقوقها القانونية السياسية إلا بعد صدور دستور عام ١٩٥٦ ، ولكن قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فرّق بين الرجال والنساء ، حينما جعل القيد فى جداول الانتخاب إجباريًّا للرجال اختياريًّا

للنساء ، حتى صدر القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ بمساواة المرأة بالرجل ، وجعل قيدها فى الانتخابات إجباريًا .

وتأسيساً على ماسبق ، يمكن القول أن عدم المساواة القانونية ، والتميز بين الرجال والنساء ، عند تطبيق بعض القوانين من العوامل التى تساعد على تدعيم النظرة التقليدية إلى المرأة .

عدم الاعتراف بدور المرأة الإنتاجي :

تقوم العالة فى مصر على الذكور أساساً ، حيث إن الغالبية العظمى من الإناث مازالت بعيدة عن الأعمال الإنتاجية المعترف بها فى المجتمع ، وكما تشير نتائج بحث العالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ ، فإن نسبة الإناث لقوة العمل حسب النشاط الاقتصادى فى الزراعة والصيد حوالى ٢ ٪ ، وفى المناجم والصناعات التحويلية والتشييد والكهرباء حوالى ١٢ ٪ وفى التجارة والنقل حوالى ٦ ٪ ، وفى الخدمات حوالى ١٧ ٪ .

وفى الواقع ، أن أجهزة الإحصاء – فى أغلب الدول والأحيان – لاتقيِّم اقتصاديًا العمل الذى تقوم به المرأة الريفية سواء فى منزلها أو خارجه ، ويجرى تصنيفها على أنها ربة بيت فقط ، على الرغم من أنها تساعد زوجها فى العمل بالحقل ، فتشارك فى حرث الأرض ، وبذر البذور ، ومكافحة الآفات الضارة ، وإزالة الأعشاب ، وجنى المحصول ، كما أنها تعمل – أحياناً – عاملة زراعية بأجر ، أو لحسابها فى فلاحة الحدائق ، كما تبيع المنتجات الزراعية والمنزلية ، وتشترى مستلزمات الأسرة من السوق ، بالإضافة إلى أنها أول من يستيقظ فى المنزل من أفراد العائلة ، وآخر من ينام ، كما تصفها الأستاذة علوية علوى ، ودائماً فى عمل مستمر ، ترعى أفراد الأسرة الصغار ، وتلبى طلبات الكبار ، وتعد الأطعمة

وتطحن الحبوب ، وتعد الوقود وتخزنه ، وتعجن ، وتخبز ، وتنظف المنزل ، وتجلب الماء ، وتحيك الملابس وتصلحها ، وتربى الدواجن ، وتعتنى بالماشية ، وترعاها ، وتحلبها ، وتصنع الجبن ، والزبد ، وبعض الصناعات اليدوية مثل غزل الصوف ونسجه بالأنوال اليدوية .

وفى جملة واحدة ، فإن المرأة الريفية ، وكما تقول الدكتورة سمية فهمى ، تقوم بجميع الأعمال التى تتوقف عليها حياة الأسرة فيما عدا الوظائف الإدارية مثل وظيفة العمدة .

وعلى الرغم من هذا الجهد الذى تبذله المرأة الريفية ، وعلى الرغم من أنها تؤدى عدة أدوار : كدور ربّة البيت ، ودور العاملة المنزلية ، ودور العاملة الزراعية ، فإن هذه الأعمال لا يعترف بها كنوع من أنواع الأعمال المنتجة ، ولا تحصل على أجر – فى الغالب – لقيامها بالأعمال الزراعية ، وتعانى من الاعتقاد بأن دورها فى العمل الزراعى دور ثانوى ، وأن عملها – مهما كان نوعه – عمل ثانوى تقوم به من خلال الرجل ، يضاف إلى ذلك أن اشتغال المرأة الريفية خارج قطاع الزراعة يرتبط ارتباطا قويًا بمستوى ونوعية ما يتاح لها من تعليم وتدريب . والمعروف أن المستوى التعليمى للمرأة الريفية منخفض جداً ، حيث تنتشر الأمية بين النساء حسب إحصائيات عام ١٩٧٦ بنسبة ٧١ ٪ ، كما تفتقر البيئات الريفية إلى فرص تدريب وتأهيل المرأة مما يجعل فرص العمالة محدودة ، والفرص القليلة – بل النادرة – الموجودة من التدريب تركز على النشاطات التقليدية مثل أشغال الإبرة والحياكة .

ولم تبذل جهود لتدريب النساء الريفيات ، تدريباً مهنيًا يهدف إلى فتح فرص عمل جديدة أمامهن فى المجالات غير الزراعية أو لتحسين إنتاجهن ، كما لا تسمح الأسرة الريفية – والرجل خاصة – بالاستقلال الاقتصادى للمرأة ، حتى يزداد

اعتماد النساء عليهم اقتصادياً ، مما يزيد من شعورهن بالنقص وانخفاض مكانتهن من ناحية ، واستمرار نظرة الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً إليهن كعبء عليه من ناحية أخرى .

الأفكار التقليدية المتوارثة عن المرأة :

إن أساس الظلم الواقع على المرأة فى سائر المجتمعات ، يكمن فى الأفكار التقليدية المتوارثة الخاطئة عن المرأة ، التى تسمم العقول عن طبيعة المرأة ، والاتجاهات البغيضة التى تغرس فى نفوس النشء عن قيمة المرأة ، وتكوينها ودورها .

١ – طبيعة المرأة :

تتلخص الأفكار التقليدية الخاصة بطبيعة المرأة فى أنها أقل من الرجل بل تابعة له ، وخادمة له ولعائلته ، وكائن ناقص وعاجز ، ولغز محير ، وشيطان رجيم ، وعورة ينبغى سترها .

٢ – تكوين المرأة :

هناك بعض الأفكار التقليدية الخاصة بتكوين المرأة مثل الاعتقاد بانخفاض ذكاء المرأة ، وضعف المرأة جسمانياً . الخ ، ولقد تعرضت دراسات علمية عديدة لهذه الفروق بالدراسة ، وانتهت إلى نتائج هامة منها : أنه ليس هناك تفاوت بين عقل الرجل والمرأة فى كل أدوار الحياة ، من حيث إدراك الحقائق بالبرهان ، كما دلت الأبحاث العلمية المتوالية أن ما نسب من طبيعة خاصة للمرأة ، وطبيعة خاصة للرجل ، لا يخرج فى جوهره عن عملية تطبيع تتفاوت بين الرجل والمرأة

بتفاوت المجتمعات ، فلقد أسفرت الدراسات الأنثروبولوجية – كما يقول الدكاترة : نجيب اسكندر إبراهيم ، ومحمد عماد الدين إسماعيل ، ورشدى فام منصور ، فى دراستهم عن قيمنا الاجتماعية وأثرها فى تكوين الشخصية – عن أن ما كان ينسب للرجل على أنه صفات طبيعية قد وجد مثيل له بالنسبة للإناث فى بعض القبائل ، ويحددون دور الرجل بالشكل الذى نحدد به دور المرأة عندنا تقريباً ، كأن يقوم برعاية الأطفال ، وبالتزين ، وغير ذلك من الصفات التى هى أشبه بتلك التى نتوقعها نحن من المرأة ، وهكذا تصبح المسألة فى حقيقتها عملية تطبيع للرجل أو للمرأة بشكل خاص ، يجعل من كل منهما فى النهاية الصورة التى نشاهدها بشكل عام فى كل الجنسين ، والتى نعتقد خطأ بأنها شىء طبيعى .

٣ – دور المرأة :

هناك أفكار متوارثة عن دور المرأة مثل الاعتقاد بأن المرأة خلقت لتكون ربة بيت ، وزوجة ، ولذا تُغرس فى أذهان الفتيات قيمة الزواج ، وتردد الدعوات أن يسترها الله ، بمجىء الزوج الذى يعمل على هنائها « الله يستر عرضك » ، « الله يوعدك بابن الحلال » ، وإذا تأخر زواج الفتاة فى الريف قلت قيمتها ، وأصبحت « بايرة » ، و « البايرة أولى ببيت أبوها » ، ويحذرونها من رفض العريس القادم – أى عريس – حتى لا تصبح كالتى « خطبوها اتعززت ، فاتوها اتندمت » .

وتأسيساً على هذه الأفكار التقليدية لدور المرأة فى المجتمع ، فلا داعى تعليمها ، فالرجل – وهو المؤثر فى رواج السلعة النسائية أوكسادها – يريد زوجة تابعة ، مطيعة ، وخادمة ، وجسداً جميلا . ولقد وجدت دراسة ميدانية حديثة لدكتور محمد عماد الدين إسماعيل عن العلاقة بين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأبوين وبين طموحهم فيما يختص بمستقبل أبنائهم أن الفلاح لا يجد أية فائدة فى

تعلم البنت ، مادامت ستتزوج فى القرية من فلاح أمىّ مثلها ، كما أن ٥٤ ٪ من أسر الطبقة الدنيا تفضل أن تظل الفتاة ملازمة للبيت منذ البداية ، وأن ٦٨ ٪ من أسر الطبقة المتوسطة تفضل توجيه الفتاة إلى نوع التعليم الذى يؤهلها أن تصبح ربة بيت أو أمًّا ..

كذلك تأسيساً على هذه الأفكار التقليدية لدور المرأة فى المجتمع ، فلا داعى لتوظيف المرأة ، لأن عمل المرأة هو المترل ، و « اللى يخرج من داره يقل مقداره » ، كما يرجع السبب الحقيق لتدهور الأسرة الحديثة إلى خروج المرأة إلى ميدان العمل .

وتدعم هذه الأفكار التقليدية كتابات بعض الفلاسفة ، والمفكرين ، والأدبا التقليديين ، مثل آراء سقراط : أن المرأة مصدر كل شرّ ، وكتابات عباس محمو العقاد عن المرأة ، وغيرهما . .

ومما يزيد من خطورة هذه الأفكار التقليدية أنها تؤدى دوراً هامًّا فى تبر الأوضاع السائدة ، وإعطائها الصفة الطبيعية ، والعمل على تثبيتها فى أذها الرجال والنساء ، بحيث يخيل لكلٍّ منهما أن هذه العلاقة غير المتكافئة ناموس مقدس .

صورة المرأة فى الكتب المدرسية ووسائل الإعلام الجماهيرية :

إن غالبية الدراسات التى أجريت عن صورة المرأة أثبتت كما تقول أستاذ الدكتورة جيهان رشتى أن هناك تحيزاً فى صورة المرأة ، وأدوارها المختلفة ، وأن ه التحيز ينطوى على تزييف للواقع يشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة مشاركة فعالة عملية التنمية ، ويتضح ذلك باستعراض صورة المرأة فى الكتب المدرسية ووسا الإعلام الجماهيرية كما يلى :

- صورة المرأة فى الكتب المدرسية :

أظهرت دراسات عديدة لصورة المرأة فى الكتب المدرسية أن المرأة تقدم فى هذه الكتب بشكل تقليدى ، يدعم النظرة التقليدية إلى المرأة ، فتشير دراسة جريت فى فرنسا بعنوان « عندما تؤكد الكتب المدرسية الحفاظ على الأنماط الثابتة للتحاملات ضد الأنوثة » أن صورة المرأة فى كتب المرحلة الابتدائية كما تقول رونيه يو الأستاذة فى المعهد القومى للبحوث والوثائق التربوية بباريس مازالت صورة تقليدية ، حيث تصور المرأة فى أدوار منزلية ، فى حين يصور الرجال فى أدوار خارجية ، كما تقصر مهن النساء على التربية والتمريض والبيع ، وجدير بالذكر أنه ليس ثمة امرأة طبيبة فى الكتب الحديثة ، حتى ولوكان فى هذه الكتب صور تمثل الاستشارات الطبية المدرسية ، مع أن هذه الاستشارات فى الغالب تتولاها طبيبات .

كذلك وجدت السيدة رونيه ميو أنه فيما يختص بأوقات الفراغ ، فإن الصور التى تنشر فى كتب مفردات اللغة ، تبدو فيها النساء جالسات أمام جهاز التليفزيون ، وفى أيديهن نسيج يطرزنه ، ومعهن صديقات ، فى حين ينهمك الرجال فى أشغال بسيطة متنوعة .

ووجدت كذلك فى أوقات الفراغ ، خلال الإجازات أو فى نهاية الأسبوع ، النزهات الطويلة والمعسكرات ، يتولى النساء طهى الطعام ، وينفرد الرجال بصيد البر والبحر ، وتسلق الجبال والترحلق ، ومع ذلك يظهر النساء على شاطئ البحر بثياب الاستحمام مستلقيات على الرمال .

وباختصار نقول : إن المرأة فى مختلف القطاعات التى توجد فيها بوضعها الاجتماعى : فى المترل ، ومكان العمل ، وقاعة الدرس ، وفى أوقات الفراغ

يستخدم العالم الحديث الصورة القديمة للمرأة دون أن يجرى عليها أى تعديل جذرى ، وتسهم هذه الصورة التقليدية ، والتفرقة الواضحة فى تأخير تطوير أحوال المرأة .

وجاءت نتائج الدراسات التى تناولت صورة المرأة فى الكتب المدرسية فى عدة بلاد أخرى متشابهة إلى حد كبير ، كما تذكر السيدة فاى إى سوندرز نائبة رئيس المجلس العالمى لهيئات المهن التعليمية ، فالكتب المدرسية – كما تقول – تصور المجتمع القديم فى رداء حديث ، ففى أستراليا تصور كتب المدارس الابتدائية البنات والنساء كسلبيات وغبيات ، وجاهلات وعاجزات ، كما تصور بعض الصور النساء كأمهات وربات بيوت فقط ، فى حين تصور الرجال فى مهن مختلفة ، وأدوار مغامرة ، كما توصف الشخصيات النسائية وصفا رومانسيًّا فى عالم خيالى ، كعذارى فى محنة أو مشعوذات أو أميرات ، أما الرجال فيُصَوَّرون فى مواقف واقعية السلوك .

وفى نيوزيلندة فى كتاب بعنوان « ما تحبه البنات » صور لثلاث بنات على غلافة ، وقد ارتدت إحداهن رداء العروس والحجاب والأزهار ، وارتدت الأخريات أردية خيالية وقلائد وأساور ، ووقفن ساكنات . أما الكتيب الثانى فعنوانه « ما يحبه الأولاد » ، وعلى الغلاف صور لثلاثة أولاد يمثلون أدوار رعاة البقر ، والهنود الحمر ، وكانوا يصطادون .

وفى بريطانيا ، وبتحليل عدة كتب مطالعة ظهرت الفتيات فى ثلاثة أدوار : إعداد الشاى ، اللعب بالدُّمى ، والعناية بمن يصغرهن من الأطفال ، أما الصبيان فقد انهمكوا فى سبعة أعمال تتراوح بين اللعب بدمية القطار أوالطائرة ، وإعداد الحدائق ، ومراقبة العاملين وهم يعملون . أما البالغون من الذكور فكانوا الوالد ، والعم ، والجد ، وعشرة أفراد يمثلون عشر مهن مختلفة . والبالغات من النساء كُنَّ : الأم والجدة فقط .

ومما يذكر أن نتائج الدراسات التى تناولت صورة المرأة فى الكتب المدرسية فى البلاد الأجنبية جاءت متشابهة مع الدراسات العربية مثل دراسة إلهام كلاّب عن صورة المرأة فى الكتب المدرسية اللبنانية ، ودراسة الدكتور كمال سعيد الاستطلاعية عن صورة المرأة من كتب المطالعة للصفوف الأول والثانى والثالث الابتدائى فى مصر ، حيث وجد أن هذه الكتب تدعم النظرة التقليدية للمرأة ، فنسبة الذكور إلى الإناث فى الصور الملحقة بالموضوعات ٣ : ١ ، والذكور يعملون فى الزراعة أوالبقالة أو غيرهما من الأعمال الإنتاجية ، والأم والإناث قابعات فى المنزل ينظفن المنزل والملابس ، ويعددنّ الطعام ، كما يتقدم الرجال – فى صورة هذه الكتب – النساء فى أثناء السير ، وتتطلع الإناث إلى الذكور ليردوا على أسئلتهن ، ويقدموا لهن التوجيه ، كما أن للإناث ألعاباً خاصة ، مثل نط الحبل ، فى حين يلعب الذكور كل الألعاب ، ويغامرون دون ما قيد أو تحديد .

ومما لاشك فيه أن هذه الصورة النمطية القديمة لدور المرأة تدعم النظرة التقليدية إلى المرأة ، وتدعم وصفها التقليدى فى المجتمع .

٢ – صورة المرأة فى الإعلانات التليفزيونية :

(ا) أجرت المنظمة القومية للنساء The National Organisation for women دراسة عن صورة المرأة فى الإعلانات التليفزيونية حيث حللت ١٢٤١ إعلاناً تليفزيونياً ، ونشرت مجلة New York Times عام ١٩٧٢ أهم النتائج ، ومنها أن ٣٧,٥٪ من الإعلانات عينة الدراسة أظهرت المرأة كتابع للرجل ، كما ظهرت المرأة فى ٢٢,٧ ٪ من هذه الإعلانات تؤدى أعمالاً منزلية غير هامة ، وتعتمد على الرجل فى ٣٣,٩ ٪ ، وخاضعة للرجل مستسلمة لأوامره فى ٢٤,٣ ٪ ، كما صورتها الإعلانات كموضوع

جنسى فى ١٦,٥ ٪ ، وكفنية فى ١٧,١ ٪ ، وكخادمة فى ٤٢,٦ ٪ .

(ب) وأظهرت نتائج أربع دراسات عن صورة المرأة فى إعلانات التليفزيون التجارى Women in the Television Commercials أن النساء يظهرن فى الإعلان عن المنتجات المنزلية والصحية وأدوات التجميل أكثر من أية إعلانات أخرى ، فلقد ثبت فى إحدى هذه الدراسات الأربع أن ٧٥ ٪ من الإعلانات التى تظهر فيها النساء إعلانات عن مزيلات العرق ، ومعاجين الأسنان ، والصابون ، ويقلل احتمال ظهورهن فى الإعلانات الخاصة بالسيارات ، والبترين ، والميكانيكا ، والعقاقير ، والأدوات الطبية مما يدعم النظرة التقليدية التى تعتبر عمل المرأة فى المنزل بصفة أساسية حيث تظهر النساء كذلك فى أغلب الإعلانات يقمن بالوظائف والأعمال المنزلية التقليدية ، بينما يظهر الرجال فى مختلف الوظائف ، فحوالى ٣٨ ٪ من النساء اللاتى ظهرن فى الإعلانات ظهرن يؤدين أعمالاً داخل المنزل كالتنظيف ، والغسيل ، وطهى الطعام ، مقابل ١٤ ٪ فقط من الرجال ، كما ظهر ٨٦ ٪ من الرجال يسيطرون على وظائف رجال الأعمال ، والإداريين ، والباثعين ، كما ظهروا كمستفيدين من الأعمال التى تنجزها المرأة بنسبة ٥٤ ٪ فى إعلانات الطعام ، وبنسبة ٨١ ٪ فى إعلانات النظافة ، وتدعم هذه الإعلانات أيضا النظرة التقليدية التى تحدد دور المرأة فى المجتمع كربة بيت ، أو كموضوع جنسى ، ولا تقدم كما ترى أستاذتنا الدكتورة جيهان رشتى الأدوار المتنوعة للنساء كما هى موجودة فى المجتمع ، ولذلك تحذر د .جيهان رشتى من خطورة استخدام الفيلم الإعلانى الأجنبى ، والذى يستخدم بكثرة فى مصر ، لأننا نقدم لجمهورنا نفس الصورة المتحيزة ، غير الواقعية لدور المرأة .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن الدراسات أثبتت أن مصر استوردت فى عام ١٩٧٢ حوالى ٤١ ٪ من برامجها التليفزيونية من الخارج ، كما وجدت دراسة أخرى

أن الولايات المتحدة هى المصدر الأول والرئيسى الذى يعتمد عليه التليفزيون المصرى فى استيراد البرامج الأجنبية ، فوجد عدلى رضا فى بحثه عن تدفق البرامج من الخارج فى تليفزيون جمهورية مصر العربية أنه خلال الفترة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٨ أن نسبة البرامج الأجنبية المستوردة من الولايات المتحدة ٧٧,٩٢ ٪ من إجمالى ساعات البرامج الواردة من جميع الدول ، تليها ألمانيا الاتحادية بنسبة ١١,٢٠ ٪ ، فالمملكة المتحدة ، وفرنسا .

٣ – صورة المرأة فى إعلانات المجلات :

وتتفق نتائج الدراسات السابقة عن صورة المرأة فى إعلانات التليفزيون مع نتائج دراسة أخرى أجريت عام ١٩٧١ عن صورة المرأة فى إعلانات ثمانى مجلات أمريكية واسعة الانتشار ، حيث صورت المرأة فى أدوار محدودة ، ومكانها المنزل ، ولا تستطيع اتخاذ القرارات الهامة أو القيام بالأعمال الهامة ، لأنها تابعة للرجل ، ومازال ينظر إليها كموضوع جنسى مثير .

٤ – صورة المرأة فى الدراما التليفزيونية :

وأظهرت دراسة نانسى تيدسكو Tedesco, N عن الدراما التليفزيونية المذاعة فى الفترة النهارية – Prime time أن عدد الرجال يزيد بكثير على عدد النساء (٧٠ ٪ مقابل ٣٠ ٪) ، وأن الرجال يظهرون دائما فى أدوار بطولية ، فى حين تظهر المرأة دائماً فى أدوار الضحية ، وتظهر المرأة فى الأدوار الكوميدية ، ويظهر الرجال أكثر فى الأدوار الجادة ، كما أن أكثر من نصف الشخصيات النسائية ظهرن متزوجات ، مقابل أقل من ثلث الرجال ، كما ظهر ثلثى الشخصيات النسائية بدون عمل مقابل نصف الرجال فقط ، كما ظهر الرجال فى أدوار العنف ، وكانت النساء

ضحايا لهذا العنف ، كما ظهرت شخصيات الرجال أقوى ، وأذكى ، وأكثر طولاً ، وتوازناً ، ومنطقية ، على حين ظهرت المرأة أكثر جاذبية ، وصراحة .

٥ - صورة المرأة فى برامج الأطفال التليفزيونية :

(ا) أجرت الباحثتان لونج وسيمون Long & Simon دراسة على برامج الأطفال التليفزيونية لمعرفة صورة المرأة فى برامج الأطفال التليفزيونية عام ١٩٧٤ بعنوان :

The Roles and Statutes of women on children and family Television Programmes

وأظهرت الدراسة أن المرأة صورت فى هذه البرامج من وجهة نظر تقليدية ، فلم تظهر أى سيدة متزوجة ، وتعمل خارج المنزل ، وأن السيدة الوحيدة التى ظهرت تعمل خارج المنزل كانت تعمل فى وظيفة خالية من السلطة والاحترام ، كما صورت المرأة فى هذه البرامج : كغبية ، وعاطفية ، ومعتمدة على زوجها أو صديقها .

(ب) ودرست أيضا ليندا بوسى Busby, L. برامج الأطفال فى الشبكات التجارية للتعرف على النظرة إلى أدوار الرجل والمرأة فى المجتمع ، فوجدت أن المرأة عند مقارنتها بالرجل تكون أقل طموحاً ، وأكثر ودًّا وحبًّا وأكثر حساسية ، وأقل حبًّا للتنافس ، وأقل ميلا للمغامرة ، وأكثر رومانسية ، وأن معلوماتها العامة أقل من معلومات الرجل ، وأنها أقل عنفاً ، واستقلالاً ، واجتهاداً ، وشجاعة .

وبصفة عامة صورت المرأة أضعف من الرجل ، وأكثر خضوعا واستسلاماً ، وأكثر رقة ، وأقل سيادة وسيطرة ، وأقل منطقية وتعقلا ، وأكثر اعتمادًا على الآخرين ، وأكثر انطواء على النفس ، وأقل فردية ، وأكثر ميلاً للمنزل ، وتابعة ، وقليلة الصبر ، وأقل ميلا للرئاسة .

٦ – صورة المرأة فى القصص الخيالية فى المجلات :

درست الباحثة فرانذوا Franziua, H أدوار الجنس فى عينة عشوائية من القصص المسلسلة التى نشرت فى بعض المجلات فى الفترة بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٧٠ ، وظهر أن المرأة صورت فى هذه العينة فى واحد من المحاور الأربعة الآتية : وحيدة تبحث عن زوج ، أو ربة بيت ، أو امرأة غير متزوجة (عانس) ، أو أرملة أو مطلقة تبحث عن زوج ، ولعل العامل الوحيد المشترك فى حياتهن هو وجود أو عدم وجود رجل فى حياتهن ، كما وجدت فى القصص المسلسلة المنشورة فى أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ أنه كان ٦ من كل ٦٦ امرأة متزوجة لهن أعمال خارج المنزل بنسبة ٩ ٪ تقريباً ، ومن بين هؤلاء السيدات المتزوجات الست اثنتان فقط لا تصادفهما مشكلات ! ! ، أما عينة الأعوام ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، لم تظهر فيها أى امرأة متزوجة على أنَّ لها عملا خارج المنزل .

٧ – صورة المرأة فى الصحافة المصرية :

فى دراسة استطلاعية للصحافة المصرية ، وبتحليل مضمون صفحات المرأة فى جريدتى الأخبار والأهرام ومجلة حواء وجدت الدكتورة عواطف عبد الرحمن أن الصحافة النسائية تدعم النظرة التقليدية للمرأة ، حيث تركز على جوانب معينة من اهتمامات المرأة كالأزياء ، والمكياج ، وتسريحة اليوم ، وسائر الموضوعات المماثلة التى لا تمس فى الواقع سوى الشرائح العليا من نساء الطبقة الوسطى ، وتهمل الفئات المنتجة ، ولا تحاول صحافة المرأة الاقتراب من مشاكل الغالبية العظمى من نساء مصر فى الريف أو الأحياء الشعبية ، مما يؤكد أن صفحات المرأة تركز على المرأة كأنثى ، وتهتم بكل ما يبرز هذه الأنوثة .

٨ - صورة المرأة فى القصص القصيرة بمجلة حواء الأسبوعية :

أجريت دراسة استطلاعية لصورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام : دراسة فى تحليل المضمون للصحافة النسائية بإشراف الدكتور مصطفى سويف وإعداد د. ناهد رمزى ، وصفية مجدى ، وسلوى العامرى ، حيث تم تحليل مضمون ثمان وعشرين قصة قصيرة وردت فى مجلة حواء من أول نوفمبر عام ١٩٧٥ حتى آخر يناير عام ١٩٧٦ وكانت أهم نتائج البحث ما يلى :

- ظهرت المرأة فى معظم القصص كأنثى فى المقام الأول ، وتابعة للرجل ، عليها إرضاؤه وخدمته ، والتضحية من أجله ، كما صورت فى موقع الزوجة ذات المركز الثانوى .

- صورت المرأة فى موقع الأم ، التى تسعى وتفضل إنجاب الذكور على الإناث .

- صورت فى موقع الابنة قبل الزواج ، الابنة المطيعة ، التى تدور حياتها حول الزواج ، فإذا أصبحت زوجة استسلمت لزوجها ، وضحت بنفسها وعملها من أجله .

- صور سلوك المرأة فى هذه العينة من القصص بشكل عاطفى وسلبى ، حيث ظهرت المرأة فى حاجة إلى سنَد وعون ، ضعيفة ، غير قادرة على مواجهة المشكلات ، على استعداد لترك عملها ، والتفرغ لخدمة زوجها ، والقيام بدور ربة البيت والأم .

وواضح من تحليل هذه العينة من القصص القصيرة ، التى نشرت فى مجلة حواء ، أنها تساعد على تدعيم النظرة التقليدية للمرأة ، ولا تعكس حتى الآن

التقدم الذى حققته المرأة ومساهمتها الفعلية فى الحياة ، حيث تغيب صورة المرأة العاملة المنتجة المشاركة للرجل فى كل مجالات الحياة .

١٠ – صورة المرأة فى السينما المصرية :

تناولت دراسات عديدة صورة المرأة فى الرواية ، منها دراسة الدكتور طه دادى عن صورة المرأة فى الرواية بين ثورتى ١٩١٩ – ١٩٥٢ ودراسة نور شريف عن المرأة فى ثلاثية نجيب محفوظ ، ودراسة الدكتور أحمد سيد محمد عن المرأة فى نثر العقاد ، والدكتورة سلوى الخماش فى دراستها عن المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف .

وتعتبر دراسة الدكتورة منى الحديدى لصورة المرأة فى الفيلم المصرى أحدث دراسة ، وتكفى لإيضاح هذه الصورة ، لأن معظم هذه الروايات أنتجت أفلاما ، وخضعت لدراسة تحليلية فى هذا البحث ، حيث حللت الدكتورة منى الحديدى ٤١٠ أفلام تضمنت ٤٦٠ شخصية نسائية .

أثبتت هذه الدراسة أن السينما المصرية قدمت المرأة فى أدوار مختلفة ، تكاد تشمل مختلف الأدوار التى تقوم بها المرأة فى الحياة ، ولكنها ركزت بصورة واضحة على الأدوار التقليدية التى ارتضاها المجتمع للمرأة قبل عشرات السنوات مثل دور ربة البيت ، والمدرسة والممرضة .

كما قدمت السينما المصرية المرأة فى صورة غير لائقة ، فهى إما منحرفة السلوك ، أو منحرفة الفكر ، أو الاثنان معا ، كما صورت المرأة من زاوية الأنثى التى لا تربطها بالمجتمع وحركته أية صلة قريبة أو بعيدة ، كما وجهت السينما المصرية عناية خاصة لدور المرأة الفنانة ، التى صورت بنسبة ٩,٥ ٪ من أدوار البطولة النسائية فى فترة الدراسة ، كما وجهت السينما المصرية عناية خاصة لدور المرأة

المنحرفة كالعاهرة ، أو العضو فى عصابة ، أو النشالة ، أو الشحّاذة .

كما ركزت السينما المصرية على الجوانب الانحرافية فى شخصية الطالبة المصرية ، وتحولت الجامعة فى الأفلام المصرية إلى ميدان للانحراف ، وليست مكانا لتحصيل العلم .

وبينما يزيد حجم المرأة الريفية فى المجتمع المصرى على أكثر من عشرة ملايين امرأة ، لم تصور السينما المصرية المرأة الريفية إلا بنسبة ٤,٥ ٪ من إجمالى الشخصيات التى صورتها (٢٥ شخصية من ٤٦٠ شخصية) ، وحتى هذه الأفلام لم تتناول الدور الذى تؤديه المرأة فى حياة الريف المصرى .

وقدمت السينما المصرية المرأة العاملة فى ٩٤ شخصية بنسبة ٢٠,٥ ٪ منها المدرسة ، والسكرتيرة ، والعاملة ، والشغّالة ، وقدمت ربة البيت فى ١٠٢ شخصية بنسبة ٢٢ ٪ ، وأبرزت الأفلام السينمائية نظرة الرجل التقليدية للمرأة : سواء كجسد جميل ، أو دمية يلهو بها ، ويسعد بمداعبتها ، أوكلعوب تسعى لاصطياد الرجال .

نظرة المرأة القروية إلى نفسها وزوجها :

وتتجمع مؤشرات الوضع الاجتماعى للمرأة القرَوية مثل تفضيل الذكور على الإناث ، وحرمانها من حق اختيار الزوج ، وحق الرجل المطلق فى طلاق زوجته ، وتعدد الزوجات ، وحرمانها من التعليم ، والتوظيف ، وممارسة حقوقها السياسية ، وتدعم هذه الأوضاع الأمية ، والدين ، والتراث الشعبى ، والعادات والتقاليد الاجتماعية ، والزواج المبكر ، والنظرة إلى المرأة من خلال الجنس وإنجاب الأطفال ، والقوانين ، والأفكار التقليدية ، والصورة النمطية فى الكتب المدرسية ووسائل الإعلام الجماهيرية .

وتتجمع هذه المؤشرات ، وتدعم ، وتصب ، عند وعى المرأة بذاتها ، ونظرتها إلى العالم الذى يحيط بها خاصة الرجل ، فتسلم بتبعيتها للرجل ، وأنها أقل منه قدرا وكفاءة ، وأنه الملاذ الذى لا تجد المرأة سبيلا سوى اللجوء إليه ، فهو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى معظم الأمور وشئون الحياة .

وتنظر المرأة الريفية ، كما تقول الدكتورة سمية فهمى ، إلى نفسها نظرة تنطوى على الاتكالية ، والاستسلام ، وعدم الشعور بالأمن والأمان ، بل إن المرأة الريفية درجت نفسها على الاعتقاد بأنها فى مرتبة أدنى من الرجل ، وكيّفت نفسها لرغبات الرجال ، وكأن تكيفها هو طبيعتها الحقيقية ، فأصبحت ترى نفسها كما تتطلب رغبات الرجل ، واستسلمت لا شعورياً له ، فهى « مكسورة الجناح » على حين شوكة الرجل قوية » لذا اعتبرت الرجل كل شىء فى حياتها ، وأن حياتها بدون رجل لا قيمة لها ، فهو الذى يمنحها القيمة الاجتماعية ، فالمجتمع لا ينظر إليها لا من خلال زوجها « اللى يقول لمراته يا هانم ، يقابلوها على السلالم » و « حرمة ن غير راجل ، زى الطربوش من غير زر » . « واللى جوزها يقول لها يا عورة ، ناس تلعب بها الكورة » .. إلخ .

بعض العوامل التى تساعد على تغيير النظرة التقليدية إلى المرأة فى القرية

أجريت دراسات عديدة لدراسة التغيير الاجتماعى فى عدة قرى فى مختلف أ
العالم مثل دراسة جون إمبرى Embree. J. لقرية سويامورا الي
Suya Mura ، ومارتن يانج Yang, M. لقرية تايتو الصينية Taitou
وحامد عمار لقرية سلوا المصرية بأسوان ، ودوبيه Dube لقرية شامي
الهندية Shamirpet ، وعاطف غيث لقرية القيطون المصرية .

ومما يذكر أن جدلاً قد ثار حول الأسباب التى تساعد على تغيير المجتم
القروية ، ويمكن حصر هذا الجدل فى فريقين : الأول يرجع التغيير إلى ع
داخلية ، والثانى يرجعه إلى عوامل خارجية .

يرجع جون إمبرى التغيرات الهامة فى قرية سويا مورا اليابانية إلى :
الحكومة وإنشائها بعض المؤسسات بالقرية كالمدارس ، والجم

التعاونية ، والصحافة ، والإذاعة ، ويرجع مارتن يانج التغير الاجتماعى فى قرية تايتو الصينية بولاية شانتونج Shantung إلى عوامل داخلية وخارجية معا ، كالاتصال بالمدينة ، والمهاجرين ، وتفتت ملكية الأراضى الزراعية ، ويعدد الدكتور حامد عمار العوامل التى يمكن أن تلقى الضوء على التغير الاجتماعى فى قرية ملوا بأسوان ، فيذكر اتصال مصر بالحضارة الغربية ، وإصلاحات محمد على ، حركات التنوير الدينية التى قادها الأفغانى ومحمد عبده ، وإنشاء المدارس ، وقيام نظام النيابى ، والاتصال بالمدينة ، والاهتمام بوسائل الاتصال كالصحافة والإذاعة .

ويوضح دوبيه عند دراسته لقرية شاميربت الهندية أهمية العوامل الخارجية فى تغيير مثل الاتصال بالمدينة ، وموظفى الحكومة ، والمحاكم ، وانتشار التعليم .

أما الدكتور عاطف غيث فى دراسته لقرية القيطون فقد أثار جدلا كبيرًا حول ية العوامل الخارجية فى التغيير ، حيث يعتبرها عوامل معجلة Acceler ating رجع التغير فى قرية القيطون إلى العامل الاقتصادى الذى يتمثل فى تغيير علاقة كان بالأرض ، فالأرض ثابتة ، والسكان يتزايدون - واتجاه الحياة تصادية من المحلية إلى السوق ، ويرى الدكتور عاطف غيث أن التغيير الذى من الخارج فرضاً على القرية لا يكتب له الاستمرار إذا لم يتفق مع اتجاه التغيير القرية ، أو لم يقتنع القروى بفائدته ، ويجده محققاً لمطالبه الجديدة ، بل يرجع ير فى نظرة الرجل إلى المرأة القروية إلى العوامل الداخلية ، فمع تغير الظروف تصادية أصبحت المرأة تشارك الرجل فى الاضطلاع بالمسئوليات الاقتصادية ، رفع مركزها فى الأسرة .

تدل الإحصائيات التى ذكرناها عن تعليم المرأة ، وحقوقها السياسية على ث بعض التغيير فى وضع المرأة الاجتماعى فى مصر الحديثة ، وهو التغيير الذى

يرجعه الباحثون إلى عدة عوامل مثل : الاتصال بالغرب ، ودور قادة الرأى من الرجال والنساء ، وثورتى يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ ، ووسائل الإعلام .

ولكن هذه الإحصائيات تشير إلى تخلف المرأة الريفية ، وأن ما طرأ من تغيير على وضعها الاجتماعى مثل الاتجاه نحو التعليم ، والتوظيف ، وممارسة الحقوق السياسية ، فإنه كما يذكر الدكتور عبد الباسط عبد المعطى تغيير كمى أكثر منه كيفى ، بمعنى أنه لم يحدث تغييرات جوهرية فى النظرة إلى المرأة القروية ، أو وعيها بذاتها .

والسؤال الذى أطرحه : ما هى العوامل التى تساعد على إحداث هذ التغييرات فى النظرة إلى المرأة القروية ، وفى وعيها بذاتها ؟

يمكن تحديد بعض العوامل التى تساعد على إحداث هذا التغير مثل التعليم – تعليم المرأة والرجل – ومشاركة المرأة فى الإنتاج مشاركة يعترف بفائدتها وإصدار القوانين التى تقضى على الظلم والتميز ضد المرأة ، والاتصال بالحض ووسائل الإعلام بالإضافة إلى عاملين آخرين يذكرهما الأستاذ سعد لبيب ه الكهرباء والتصنيع .

التعليم

يعتبر التعليم المدخل الطبيعى لنجاح أى تغيير فى الميادين السياسية والاقتصا والاجتماعية ، ويعتبر بعض الباحثين – ومنهم روجرز Rogers, E أن مجرد مع القراءة والكتابة تساعد على التقمص الوجدانى ، والتجديد ، والمعرفة السياسي والانفتاح على العالم ، حيث يلعب التعليم دورًا أساسيًا فى تزويد الفرد بالمعارف والاتجاهات ، والقيم الجديدة ، وتهيئة سبل التفكير الموضوعى ، وإزالة الهوة المناطق الريفية والمناطق الحضرية بإزالة المعوقات الثقافية ، وخلق اتجاهات ع

جديدة تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر ، وكما يقول الدكتور عبد الباسط حسن فى كتابه التنمية الاجتماعية ، فإن التعليم يحفز الأفراد على تحقيق التقدم ، وتقبل التغيير والرغبة فيه .

ومما يجدر ذكره أن دخول المؤسسات التعليمية فى القرية سبب لبداية التغيير الاجتماعى ، وبداية لتغييرات أشمل وأعمق ، حيث يزيد الفرص المتاحة أمام أبناء القرية للتعليم ، وبالتالى يزداد عدد المتعلمين فى القرية .

وتربط بعض البحوث بين التعليم والميل إلى التجديد ، وتغيير الاتجاهات التقليدية ، لأن المتعلمين كما يقول الدكتور على عجوة أكثر استعداداً لممارسة الفكرة الجديدة متى اقتنعوا بها ، بعكس الأميين الذين يحتاجون إلى فترة طويلة بين الإقناع والممارسة .

ولقد وجدت بعض الدراسات الميدانية علاقة ارتباطية بين التعليم والتغيير ، فقد كشفت دراسة الخطيب وهيرا باياشى عن الوعى الاجتماعى ووسائل الاتصال فى قرية مصرية عام ١٩٥٧ علاقة قوية بين انتشار الأفكار الجديدة ، وارتفاع مستوى التعليمى ، حيث يميل القرويون المتعلّمون إلى تقبُّل الأفكار الجديدة .

كما وجد الدكتور محمود عودة – فى بحثه الرائد عن أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى فى قرية مصرية – علاقة بن ممارسة التجديد ، وارتفاع المستوى التعليمى ، ووجد أن نسبة الذين مارسوا التأمين على الماشية من المتعلمين ٥٨,٨٥ ٪ مقابل ٣٠,٧٧ ٪ من الأميين .

ووجد محمود عارف علاقة طردية بين التعليم وانتشار الأفكار الجديدة ، حيث أن الفكرة الجديدة كل المتعلمين عينة بحثه عن عملية نشر المعلومات الجديدة فى القرية ، الجيزة ، ووجد الدكتور على عجوة علاقة إيجابية بين الحالة التعليمية والموافقة على تنظيم الأسرة وممارسته .

ووجد الدكتور سالم عبد العزيز محمود – فى بحثه عن أثر إتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعى فى القرية المصرية – علاقة إيجابية طردية بين إتاحة فرص التعلي وتغيير الاتجاهات ، بمعنى أنه كلما أُتيح لأفراد مجتمع ما فرصة للتعليم ، مكّنهم ذلك من تقبُّل وتبنى الاتجاهات الجديدة ، فلقد وجد علاقة ارتباطية إيجابية بين الحال التعليمية وبين الاتجاه نحو تعليم البنت ، وكلما ازدادت درجة التعليم ازدادت نسب الموافقة على استكمال تعليم البنت حتى آخر مراحل التعليم أو حسب استعدادها

نخلص مما سبق إلى أن التعليم عامل من العوامل التى تساعد على إحداث التغي الاجتماعى ، ولا سيما بعد أن تغيرت النظرة العامة للتعليم ضمن الاتجاهات العام للتغيير فى القرية – حيث كان المصريون يربطون بين التعليم والتجنيد ، مما دف بعضهم إلى بتر أصابع أولادهم أو فقْء عيونهم حتى لا يتعلموا – وخلق التعل طبقة جديدة من الناس – أغلبهم من الذكور الذين أحسوا أن من حقهم أ يتمتعوا بما يميزهم عن غيرهم بالزواج بمثقفات .

تعليم المرأة :

ويساعد تعليم المرأة على تغيير النظرة التقليدية إليها ، كما يُوجِدُ التعليم عند المر وعياً واضحاً بذاتها ، ومركزها ، ومكانتها ، ودورها فى المجتمع بصفة عامة ، و الأسرة بصفة خاصة ، ويحررها من أوضاعها التقليدية ، ويزودها بالقدرات ا تمكنها من أداء دورها فى المجتمع ، فالتعليم كما يقول الدكتور محيى الدين صابر ، الوسيلة القادرة على تغيير نظرتها ، وتأهيلها للحياة الجديدة ، والطريق الو لممارسة حقوقها وواجباتها التى كفلتها المواثيق الدولية ، وأقرتها الدساتير الوطن فالقانون كفل كثيراً من الحقوق للمرأة ، ومع ذلك ، فإن ممارسة هذه الحق تستلزم المعرفة بهذه القوانين ، وإدراك أهميتها .

ويعنى تعليم المرأة فى رأينا سياسيًّا واجتماعيًّا أكثر مما يعنيه تعليم الرجل ، لأنه يقرر مكانتها فى المجتمع ، فى حين أن الرجل له مكانته فى المجتمع – وخاصة المجتمع التقليدى – حتى ولو لم يتعلّم ، ولقد وجدت دراسة الدكتور كمال المنوفى عن الثقافة السياسية للفلاحين المصريين أن التعليم أصبح أحد محددات بناء القوة فى القرية ، كما أن التعليم الجامعى أو المتوسط يؤدى إلى دخول المرأة مجال العمل ، وعلى حد تعبير الدكتور محيى الدين صابر فإن تعليم المرأة يعنى المهنة والعمالة والمشاركة فى الحياة العامة ، مما يساعد على استقلال المرأة الاقتصادى .

كما أن تعليم الرجل والمرأة يؤدى إلى تغيير نظرة كل منهما إلى الآخر ، وأوضحت دراسة ميدانية للدكتورة سناء حسنين الخولى أن العلاقة بين الزوج والزوجة المتعلمين تحولت فى الغالب من التسلُّط واللامبالاة إلى علاقة تقوم على المحبة والألفة والمساواة .

اشتغال المرأة

مما يساعد على سرعة حدوث التغيير الاجتماعى فيما يختص بنظرة المجتمع للمرأة ، ومكانتها الاجتماعية ، مدى اشتراكها ، وقيامها بأعمال إنتاجية هامة تعود على مجتمعها بالفائدة ، ولذلك بعد خروج المرأة إلى مجال الإنتاج هو بداية تحرر المرأة ، وتغيير مكانتها الاجتماعية والتشريعية .

ولقد ساعد خروج المرأة إلى ميدان العمل على إحداث بعض التغيير فى النظرة التقليدية نحوها ، وساعد وجود الرجل مع المرأة فى عمل واحد على دحض الفكرة التقليدية عن المرأة التى تدَّعى أن المرأة لا تصلح إلا للمنزل .

ولقد أثبتت نتائج استبيان على عينة من الأزواج فى أسر الزوجة المشتغلة وغير المشتغلة أجرته الدكتورة كاميليا عبد الفتاح أن هناك تغييراً فى كثير من القيم المرتبطة بالمرأة ، وأن هذه القيم التى تغيرت شملت كثيراً من جوانب العلاقات الإنسانية بين

المرأة والرجل ، كما أن اشتغال المرأة ، وحصولها على دَخْلٍ من هذا الاشتغال ساعدها – كما تقول الدكتورة سناء حسنين الخولى – على الثقة بالنفس ، وأصبحت عنصراً إيجابياً يقاسم الرجل السيادة على الأسرة ، ففى القرية – مع أن المرأة لا تزال نظريًّا تابعة للرجل ، فإن مركزها أخذ فى التحسن لمشاركتها فى الحياة الاقتصادية حيث تمارس أعمالاً تدر دخلاً للأسرة ، كتربية الدواجن ، أو مستخرجات الألبان ، أو التسويق . كما ساعد اشتراك الزوجة فى تدعيم ميزانية الأسرة – فى الريف والحضر – عن طريق دَخْلها على ارتفاع مكانتها الاجتماعية فى الأسرة ، وإكسابها نوع من النفوذ يقرِّبها من نطاق العلاقة المتكافئة مع الزوج ، ويغير نظرته إلى الزوجة من نظرة « السَّيِّد إلى المَسُود » إلى نظرة « الشريك لشريكه ، أو الزميل لزميله » .

ولقد أثبتت دراسة ميدانية عن نتائج خروج المرأة إلى ميدان العمل للدكتورة كاميليا عبد الفتاح أن العمل يحقق للمرأة إشباعات نفسية واجتماعية تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة ، ويحقق لها الأمن الاقتصادى ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة التى تثيرها فى نفسها المخاوف بالنسبة لمستقبلها ومستقبل أولادها ، ويخفف من شعورها بالإحساس بالتبعية للرجل ، كما غير من نظرة الزوج إلى الزوجة ، وزاد من التعاون فى العمل المترلى بينهما .

القوانين :

يرى بعض الباحثين أن إصدار القوانين والتشريعات المختلفة التى تقضى على التميز الموجود ضد المرأة ، وتعطى المرأة حقوقها من العوامل التى تساعد على تغيير مركز المرأة فى الأسرة والمجتمع .

ولقد حصلت المرأة المصرية على حقوقها فى معظم المجالات عن طريق القوانين

الكثيرة التى صدرت لمساواة المرأة بالرجل .

وفيما يلى عرض موجز للحقوق التى حصلت عليها المرأة فى مصر من خلال عرض للمواثيق والقوانين الأساسية :

١ – المواثيق :

لقد نصت كل المواثيق الأساسية فى مصر على مساواة المرأة بالرجل ، وأن تكفل الدولة دعم الأسرة ، وحماية الأمومة والطفولة ، وأن تيسر للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة ، فلقد نص على ذلك الميثاق الوطنى ، وبرنامج العمل الوطنى ، وورقة أكتوبر ، والدساتير المصرية فى أعوام ١٩٥٦ ١٩٦٤ و ١٩٧١ .

٢ – قوانين الأحوال الشخصية :

فى يونية عام ١٩٧٩ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية . وأهم التعديلات التى جاءت بهذا القانون ضرورة توثيق المُطَلِّق إشهار طلاقه لدى الموثق المختص . وأن تترتب آثار الطلاق بالنسبة للزوجة من تاريخ علمها به . وأعطى المطلقة بدون رضاها ، ولا بسبب من قبلها ، الحق فى نفقة فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل ، كما أعطى القانون القاضى الحق فى فرض نفقة مؤقتة للزوجة فى مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى .

كما نص القانون على أنه يعتبر إضرارًا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ، ولو لم تكن اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليها ، وأعطاها القانون الحق فى طلب الطلاق

ومما لا شك فيه أن هذا القانون الذى صدر معدلاً للقانونين رقمى ٢٥ لسنة ١٩٢٠ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أعاد للمرأة قيمتها ، واحترامها ، ويتمشى مع ما طرأ على المجتمع وَوَضْع المرأة من تغيير مادى واجتماعى خلال الخمسين عامًا الماضية ، ويساهم فى القضاء على ماكانت تعانى منه المرأة .

٣ – القوانين العمالية :

كان عدد قوانين العمل النافذة فى مصر حتى عام ١٩٥٩ ستة عشر قانوناً ، وكانت قوانين جامدة بالنسبة للمرأة ، وفى عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، مراعياً مبادئ اتفاقيات العمل الدولية ، ولم يفرق بين العامل الذكر والأنثى ، وتأكدت هذه المساواة فى قانون العاملين بالقطاع العام والحكومة ، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذى أعطى المرأة الحق فى التقاعد ، وصرف تعويض الدفعة الواحدة فى حالة الاستقالة ، والجمع بين الأجر والمعاش ، أو المعاش – معاشها ومعاش زوجها – وبالإضافة إلى ذلك هناك قوانين خاصة بحماية المرأة العاملة ، ورعاية الأمومة والطفولة .

٤ – القوانين السياسية :

لقد أعطى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المرأة حقوقها السياسية فى الانتخابات والترشيح ، وعدل القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ المادة الرابعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، التى كانت تنص على أن قيد المرأة فى جداول الانتخابات اختياريًّا ، وجعله هذا القانون إجباريًّا مساواة بالرجل ، كما صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ مخصصاً ثلاثين مقعداً للمرأة فى مجلس الشعب ، وخصص قانون الحكم المحلى الجديد ربع مقاعد المجالس الشعبية المحلية للمرأة .

ومما لا شك فيه أن هذه القوانين ، وغيرها ، تقضى على التميز الذى كان سائداً ضد المرأة ، وتساعد - على الأقل فى المرحلة الحالية - على حصول المرأة على حقوقها ، وإتاحة الفرصة للمشاركة فى الحياة العلمة ، مما يساعد على تغيير النظرة التقليدية إليها ، والتى كانت تقصر دور المرأة بصفة أساسية على المنزل .

إقامة مشروعات ومؤسسات الخدمات القروية :

أنشأت الحكومات المتوالية العديد من مؤسسات الخدمات فى الريف المصرى مثل المدارس ، والوحدات المجمعة ، والوحدات الاجتماعية القروية ، والوحدات الصحية الريفية ، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ، ومراكز تنظيم الأسرة ، وفصول محو الأمية ، ومشروعات الأسر المنتجة ، والرائدات الريفيات ، وتساهم هذه المؤسسات والمشروعات فى نشر الوعى - إلى درجة كبيرة - بين القرويين ، فالوحدات الصحية ، على سبيل المثال تؤدى دوراً هامًّا فى تغيير المعتقدات ، والأساليب الصحية البالية ، كما تؤدى المشروعات والمؤسسات الأخرى دوراً هامًّا فى تحرير المرأة من التقاليد القديمة ، التى تسيطر على تفكيرها ، وتؤثر على سلوكها ، مثل مشروعات الأسر المنتجة ، والرائدات الريفيات اللذين تشرف عليهما وزارة الشئون الاجتماعية ونعرض لهما بإيجاز فيما يلى :

١ - مشروع الرائدات الريفيات :

بدأ مشروع الرائدات الريفيات فى عام ١٩٦٤ باتفاقية مع الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف ، فقد رُؤى نظراً لصعوبة الوصول إلى نساء الريف المصرى ، أن أحسن طريقة هى النفاذ إلى المرأة الريفية من خلال سيدات من نفس البيئة المحلية .

ويهدف مشروع الرائدات الريفيات إلى إدماج المرأة الريفية فى المجتمع المحلى ، وإسهامها فى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى له ، وتزويدها بالمعلومات اللازمة لتحسين الظروف الصحية والغذائية ، ورفع المستوى التعليمى بين النساء فى الريف ، واكتشاف القائدات المحليات القرويّات أنفسهن ، والمعروف أن الكشف عن القائدات الريفيات عامل هام فى مساعدة المرأة الريفية على استعادة ثقتها بنفسها ، وعلى إدراك أهميتها فى تقدم المجتمع الذى تقيم فيه ، يضاف إلى ذلك ، أنه كلما كانت الرائدة الريفية أصلاً من القرية كانت قادرة على فهم أهالى القرية وكسب ثقتهم .

ويبلغ عدد الرائدات الريفيات حسب إحصائية عام ١٩٧٩ حوالى ٨٤١ رائدة على مستوى الجمهورية ، ونجحت الرائدات الريفيات فى توعية المرأة الريفية فى بعض القرى ، وإشراكهن فى مشروعات التنمية المختلفة ، وتوعيتهن بحقوقهن السياسية ، وتنظيم الأسرة ، ومحو أمية بعض السيدات .

٦ – مشروع الأسر المنتجة :

يهدف هذا المشروع إلى رفع المستوى الاقتصادى للأسرة الريفية بتوفير العمل لقادرين من أفراد الأسرة فى مجال الصناعات المنزلية ، التى تناسب طبيعة القرية ظروفها ، وطُبّق مشروع الأسر المنتجة فى ست وعشرين محافظة فى جمهورية مصر عربية ، وتمثل المرأة ٥٥٪ من أعضاء الأسر المنتجة ، ولقد أفاد المشروع المرأة ريفية ، وأسفر عن زيادة دخلها فى المتوسط ٩٤٪ .

اتصال بالمدينة :

كانت أغلب القرى معزولة طبيعيًا عن المراكز الحضارية ، نظراً لعدم وجود

الطرق الممهدة ، ووسائل المواصلات ، فالتفّ المجتمع الريفى حول ذاته ، وزاد من هذا الالتفاف – بالإضافة إلى العوامل السابقة – تعلّق الفلاح بأرضه ، وكفاية البيئة المحلية فى الوفاء بمطالبه ، فقويت علاقاته مع أفراد أسرته ، وأقاربه ، وجيرانه ، وضعفت اتصالاته الخارجية .

وبدأ اتصال القرية بالمدينة عن طريق الأسواق – أول مظهر من مظاهر الاتصالات الخارجية فى القرية – بعد أن تغير اتجاه الحياة الاقتصادية من المحلية إلى السوق ، ومن المحاصيل المعيشية إلى المحاصيل النقدية ، وأصبح السوق شأنه شأن باقى منظمات المجتمع الريفى يؤدى أكثر من وظيفة ، فهو ليس مكاناً للبيع والشراء ، بل هو أيضاً مكان للاجتماع والترفيه ، وكما يرى إدموند برونر Brunner, E اخترل حدود القرية التى يعيش فيها الفلاح المصرى ، وأطلعه على ماوراءها ، وأتاح له الاستماع إلى روايات وقصص وأخبار جديدة ، وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين ، وساهم بذلك فى تخفيف شعور الفلاح بالعزلة .

وبدأت تتشعب علاقات الفلاح ، مع التوسع فى أجهزة الخدمات والمؤسسات ، التى انتشرت فى المحافظات والمراكز ، وتوزيع الاختصاصات المختلفة على هذه المؤسسات ، فبدأ القروى يتردد على البندر لقضاء مصالحه فى المحاكم ، ومكاتب البريد ، والسجل المدنى ، والتموين ، والشهر العقارى ، وأقسام البوليس ، والمستشفيات ، وبنك التسليف الزراعى ، والشركات الزراعية – كشركة السكر – وأصبح معظم أهل القرية يترددون على البندر ، وساعدهم على ذلك التحسن المستمر فى وسائل الانتقال ، وبدأ القروى يحس إحساساً واضح بالمدينة . وسكانها ، ويعرف معنى القانون وحدوده ، ومدى إلزامه ، واتصا مباشرة بأجهزة الحكومة المختلفة ، وبدأت الشخصية الانطوائية التى كانت تم القروى تتغير ، واتضح على العالم الخارجى .

ومما يذكر أن معظم الباحثين يرجعون التغيير الذى حدث فى المجتمع القروى إلى الصلات الواسعة والعميقة التى أصبحت تربط القرية بالمدينة .

فيرى الدكتور محمود عودة أن الاتصال بالمراكز الحضرية مظهراً للتغيير الاجتماعى من جهة ، وأحد العوامل الحاسمة التى توسع آفاق القروى ، وتزيد الانفتاح على العالم الخارجى ، وتعجل بالتغير الاجتماعى من جهة أخرى .

ويرى جون إمبرى Embre, J. فى دراسته لقرية « سوياموروا » اليابانية Suya Mura أن وسائل الانتقال ربطت القرية بالعالم الخارجى ، وأثرت فى علاقات الناس فى القرية وخارجها .

ويرى الدكتور عاطف غيث أن التغيير الذى حدث فى قرية « القيطون » يرجع إلى عوامل داخلية ، ولكن اتصال القرويين بالمدينة ساعد على التعجيل بهذا التغيير .

واتخذ ميرتون Merton, R. من الاتصال الخارجى مقياساً للتمييز بين المحلية والانفتاح على العالم ، وحدد روجرز Rogers, E الانفتاح على العالم بالتعرض لوسائل الاتصال الجماهيرية والتردد على المراكز الحضرية ، وربط برنر Lerner, D. تغير الحياة الاجتماعية فى قرية « بلجات » التركية بربطها بأنقرة عبر طريق ممهد مزود بسيارات الأتوبيس وتحويلها إلى حى من أحياء مدينة أنقرة .

ووجد الدكتور محمود عودة فى دراسته عن أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعى أن المجددين أكثر تردداً على المراكز الحضرية الكبرى والبعيدة نسبيًّا إذا ما قورنوا بغير المجددين رأياً وممارسة ، كما وجد الدكتور على عجوة أن هناك علاقة إيجابية بين التردد على البندر ، والموافقة على تنظيم الأسرة وممارسته .

ولا يقتصر الاتصال بالمدينة على تردد الفلاح لقضاء مصالحه المختلفة ، وإنما يأخذ بالإضافة إلى ذلك شكلين : الأول – التجنيد ، والثانى – الهجرة .

١ – التجنيد :

وفقاً لنصوص الدستور المصرى ، فإن التجنيد إجبارىٌ على كل شاب مصرى صالح للخدمة ، ولا تنطبق عليه قواعد الإعفاء من التجنيد الصحية والعائلية .

ويؤدى تجنيد القرويين إلى ترددهم على المركز ، والمحافظة ، ومنطقة التجنيد ، والأماكن المختلفة التى يؤدون فيها الخدمة العسكرية ، ويؤدى ذلك إلى ترددهم المستمر على المراكز الحضرية ، وإكسابهم نظرة قومية ، ويخلق لدى المجند – كما يقول الدكتور كمال المنوفى – الاستعداد لتغيير حياته ، ويزوده بخبرات فنية جديدة ، كما يتيح له الاحتكاك بمجندى المؤهلات العليا والمتوسطة اكتساب مزيد من المعارف .

وأثبتت دراسة ميدانية تجريبية أجراها حسن الخولى لقياس أثر الخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين على عينة من ١٢٦ فرداً من القرويين الذين أدوا الخدمة العسكرية (عينة تجريبية) والذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية (عينة ضابطة) ، أثبتت أن التجنيد يقلل من الإيمان بالقدرية ، ويزيد من الانفتاح على العالم ، ويزود المجند بمعلومات عامة عن القضايا السياسية والاجتماعية ، ويساعد على إحداث التغيير فى مواقفه التقليدية .

٢ – الهجرة :

إن الهجرة من القرية إلى المدينة ظاهرة اجتماعية عامة فى المجتمعات النامية وتكشف الإحصائيات العامة أن الهجرة الداخلية فى مصر قد اتجهت من الريف إلى المدن الكبرى أكثر من اتجاهها إلى المدن الصغرى ، كما تكشف نتائج التعدادات العامة من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٧٦ كما حللها الدكتور مرزوق عبد الرحيم عارف

أن غالبية المهاجرين من الريف إلى المدن من فئات العمر الوسطى ، ومن غير المتزوجين ، ومن الذكور أكثر من الإناث ، لأن العادات والتقاليد فى القرية كما تقول الدكتورة هدى بدران – تحول دون هجرة الإناث إلا فى حالة الفقر أو الزواج .

وبصفة عامة يمكن التمييز بين نوعين من تيارات الهجرة الريفية فى مصر : شباب الريف الذى يهاجر طلباً للعلم ، والشباب الذى يهاجر بعد أن ضاقت به ظروف الحياة القاسية فى القرية ، وهذه الفئة الأخيرة تضم الذين يهاجرون لأول مرة بحثاً عن أى عمل ، والذين أدوا الخدمة العسكرية ، وتعلموا فى أثنائها حِرَفاً جديدة لا مجال لها فى قراهم ، فيفضلون حياة المدينة على شظف العيش فى القرية ، أو الهجرة إلى إحدى البلاد العربية وهى الهجرة المرغوبة بين الريفيين الآن .

وبصفة عامة ، فإن الشخص الذى أقدم على الهجرة ، وكسر ارتباطاته التقليدية ، يكون غالباً أكثر ميلاً إلى التجديد والعصرية ، وأكثر سخطاً على واقعه ، ورغبة فى تغييره ، ويحاول عند دخوله فى ثقافة جديدة – كثقافة المدينة – أن يتكيف معها بقدر استطاعته ، وفى أثناء عملية التكيُّف هذه تحدث تغييرات جديدة فى مواقفه الاجتماعية ، فيتزوج – غالباً – من المدينة التى استقر بها ، وقد تكون زوجته عاملة بأجر ثابت ، وقد يعلّم أولاده وبناته أيضاً ، ويرى الدكتور عاطف غيث فى كتابه (القرية المتغيرة) أن تأثير المهاجرين بقصد العمل أوضح وأبعد أثراً من تأثير المتعلمين فى القرية ، فالمتعلم لا يرغب فى العودة إلى الريف بعد تخرج ، وكثيراً ما يتنكر لأصله الريفى ، على حين يكون المهاجرون على اتصال تام بالقرية عن طريق الخطابات المتبادلة والزيارات المتوالية ، حيث يحتفظون بسكنهم الأصلى ، وحقوقهم القانونية والسياسية فى قراهم ، ويشترون بمدخراتهم أراضى زراعية ، وفى دراسة ميدانية حديثة أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية

والجنائية عن الهجرة إلى القاهرة : أنماطها ودوافعها وتأثيرها ثبت أن هناك علاقة متبادلة ومستمرة بين المهاجر وموطنه الأصلى ، حيث كان ٦٠,٨٪ من المهاجرين – عينة الدراسة – يترددون على موطنهم الأصلى و ٥١,٢٪ من المهاجرين يستضيفون أشخاصاً من موطنهم الأصلى فى بيوتهم ، و ٣٥٪ من المهاجرين يقدمون مساعدات متنوعة لبلدياتهم ، و ٣١٪ يرسلون معونات مالية إلى الأقارب والوالدين ، وإذا أضيف إلى ذلك ما ذكره الدكتور عاطف غيث من أن القرويين يميلون إلى تقليد أقرانهم الذين لم ينالوا حظًّا من التعليم ، وهاجروا طلباً للرزق – لأن تقليدهم فى مقدورهم عكس تقليد المتعلمين – اتضح أهمية الدور الذى يؤديه المهاجرون فى تغيير النظرة التقليدية بصفة عامة فى القرية ، بما يجلبونه معهم من وسائل مادية ، وطرق وأفكار جديدة للحياة ، مما دفع بعض الباحثين أن يرجع انفتاح القرية على العالم الخارجى بصفة أساسية إلى المهاجرين .

وسائل الإعلام الجماهيرية :

تؤكد الأبحاث الإعلامية المختلفة أن التحول فى الرأى نتيجة للتعرض لوسائل الإعلام أقلُّ شيوعاً من التدعيم والتغيير الطفيف للآراء كما تقول أستاذتنا الدكتورة جيهان رشتى فى كتابها « الأسس العلمية لنظريات الإعلام » ، ولكن وسائل الإعلام قد تنجح فى بعض الأحوال فى القيام بدور أساسى فى إحداث هذا التحول فى الآراء ، خاصة فى الأوقات التى ينتشر فيها عدم اليقين والحيرة حول أمو معينة ، فإن وسائل الإعلام تستطيع أن تحدث تغييرات ، وتنشر اتجاهات وقيم جديدة ، وقد تساعد فى بعض الظروف العمليات الانتقائية للرسائل الإعلامية - والتى تعمل غالباً على تدعيم الاتجاهات – على إحداث التغيير ، وربما لا تعمل فى بعض الحالات ، حينما يتعرض الفرد لضغوط متعارضة ، أو حينما يضطر أن يقو

شيئاً لا يؤمن به .

وبشكل عام ، فإن وسائل الإعلام فى الدول النامية يجب أن تكون وسيلة لنشر التغيير كما يقول أستاذنا الدكتور مختار التهامى ، وليست وسيلة لتدعيم القيم والاتجاهات الموجود ، وتعتبر وسائل الإعلام – كما تقول أستاذتنا الدكتورة جيهان رشتى فى كتابها « الإعلام فى الدول النامية » – من الأدوات الرئيسية التى يمكن بواسطتها تعليم شعوب الدول النامية طرقاً جديدة للتفكير والسلوك ، ذلك أن وصول وسائل الإعلام التى لا تتطلب القراءة والكتابة كالراديو والسينما ، زاد من عجلة التغيير بصورة كبيرة فى المجتمعات النامية كما يرى دانيل ليرنر Lerner, D. فى كتابه « زوال المجتمع التقليدى » : تحديث الشرق الأوسط ، حيث دخلت الأفكار الجديدة القرية عن طريق وسئل الاتصال الجماهيرية ، والتى يقول إيفريت روجرز Rogers, E – تصل رسائلها إلى الأغلبية بأسرع ما يمكن ، مما يجعلها بوضوح العامل الأساسى للتنمية ، والتى تستطيع أن تحطم قيود المسافة والعزلة ، وتنقل الناس – كما يقول إثيل دى سولا بول Ethiel de sola Pool – من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث ، وتزيد من الشعور بعدم الرضا بمستوى المعيشة ، لما تقدمه من معلومات عن مستوى معيشة الآخرين .

وكما يرى الأستاذ سعد لبيب الخبير العالمى فى الإعلام ومدير إدارة الإعلام بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، فإنه ليس هناك طريق أكثر اقتناعاً وتأثيراً من وسائل الإعلام الجماهيرية فى مجال القيم الاجتماعية ، وتستطيع الإذاعة القيام بدور أصيل فى الإقناع بالقيم الجديدة ، وترك القيم المتخلفة ، كما أن دورها فى التوعية الصحية والاجتماعية والسياسية كبير ، كما تحفز الناس على المشاركة العامة ، وترفع المستوى الثقافى العام ، فالإذاعة أداة قوية فى أيدى أولئك الذين يريدون أن يغيروا من تفكير الشعب وقيمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومعتقداته

الشائعة – كما يرى أستاذنا الدكتور مختار التهامى فى كتابه الإعلام والتحول الاشتراكى – أو على الأقل أن يحملوه على إعادة التفكير فيها ، ومناقشة مدى صلاحيتها .

ولقد أدّت وسائل الاتصال الجماهيرية – وبالذات الراديو – دوراً هامًّا فى نقل القيم الجديدة إلى الفلاحين كما ثبت فى بحث الدكتور كمال المنوفى ، وفى تقديم أنماط السلوك التى تدعم هذه القيم ، ولا سيما أن المعلومات والأفكار التى تحملها وسائل الإعلام إلى القرويين تعد العامل الأساسى فى زيادة معلوماتهم ومعرفتهم .

دور « الراديو » فى تغيير النظرة التقليدية إلى المرأة

١ – الإذاعة كوسيلة اتصال جماهيرية :

إن الإذاعة وسيلة اتصال قومية تستطيع الوصول إلى مختلف البقاع ، والجماعات والأفراد ، متخطية الحواجز الطبيعية والمصطنعة ، ولا تحتاج إلى معرفة القراء والكتابة مما يجعلها وسيلة ملائمة لظروف مجتمعنا الذى تنتشر فيه الأمية بنسب ٥٦,١ ٪ (٧١ ٪ إناث ، ٤٣ ٪ ذكور) حسب تعداد عام ١٩٧٦ ، كما أن الراديو انتشر انتشاراً يكاد يكون تامًّا ، فقد توجد قرية بدون صحيفة ، أو دار سينما أو مسرح ، أو جهاز تليفزيون ، ولكن لا توجد قرية الآن بدون جهاز راديو ولقد انتشرت أجهزة الراديو ، وبلغت فى مصر وفق آخر إحصائيات اليونسكو عام ١٩٧٦ حوالى ١٤٤ جهازًا لكل ألف مواطن ، وهى نسبة تفوق ماحددته اليونسكو كحد أدنى خمسة أجهزة لكل مائة مواطن ، وهى أيضاً أعلى نسبة ملكية لأجهزة الراديو فى أفريقيا ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة « الاستماع الجماعى » حيث اكتشفت الدراسات التى أجريت فى جميع المجتمعات النامية ذلك ، وفى القرية المصرية ت

جهاز الراديو مفتوحاً باستمرار عند البقال لخدمة زبائنه وأصدقائه .

ومما ساعد على ذلك الانتشار أن الراديو أسهل وسائل الاتصال ، ويمثل استخدامه أقل الجهود فى تحصيل الثقافة ، ولا يتطلب جهداً خاصًّا من المستمع ، ولا يحول بينه وبين أداء عمله ، لا سيما العمل اليدوى ، ويمكن حمله والتنقل به إلى أى مكان داخل المنزل وخارجه ، وكذلك لا يتطلب ضرورة الحياة أو التواجد فى المدن ، فالراديو أمكنه التغلُّب على شرط الإقامة فى المدن ، حيث أصبحت أجهزة الراديو « الترانزستور » التى تعمل بالحجارة متوافرة فى كل مكان .

ومما يذكر أن الإذاعة تلاحق الإنسان منذ استيقاظه فى الصباح حتى أَوْبَته إلى فراشه فى المساء ، وتشير أحدث الإحصائيات أن إجمالى ساعات إرسال الإذاعة المصرية عام ١٩٧٧ حوالى ٧١٢١٠ ساعة بمتوسط يومى قدره ١٩٥ ساعة تقريباً ، وتبدأ بعض الإذاعات إرسالها منذ الخامسة صباحاً ، وتستمر حتى حوالى الثانية والنصف من صباح اليوم التالى ، مما يجعلنا نقول إن الإنسان – مهما بلغت ثقافته – لابد له أن يحصل على جزء من معلوماته فى ميادين المعرفة المجهولة لديه من الإذاعة ، ويقال إن ٧٠٪ من واقع الفرد فى المجتمع الحديث مستمد من وسائل الإعلام ، التى يتعرض الفرد إليها فى المتوسط ما لا يقل عن ست ساعات يوميًّا .

وتشير الأبحاث الميدانية التى أجريت فى الريف المصرى إلى أن الإذاعة الصوتية أكثر الوسائل الإعلامية التى يتعرض لها القرويون ، فلقد بلغت نسبة مستمعى الراديو فى بحث الخطيب وهيرا باياشى Hirabayashi, G. عام ١٩٥٦ عن الاتصال والوعى السياسى فى القرى المصرية حوالى ٥٥٪ ، وفى بحث إبراهيم أبو لغد عن دور وسائل الاتصال فى حياة القرية المصرية عام ١٩٦٣ حوالى ٤٤٪ ، وعند الدكتور لويس مليكة فى بحثه الرائد عن بناء الاتصال فى القرية المصرية عام ١٩٦٣ حوالى ٧٧٪ وعند الدكتور محمود عودة فى بحثه عن أساليب الاتصال

والتغير الاجتماعى فى قرية مصرية عام ١٩٦٧ حوالى ٩٤,٦٪ ، وعند الدكتور يوسف الحارونى فى بحثه عن دور وسائل الإعلام فى خلق النظرة العلمية عام ١٩٧٠ حوالى ٨٥٪ ، وعند محيى عبد الحليم فى بحثه عن الإعلام الحكومى وأثره فى الرأى العام عام ١٩٧٢ حوالى ٧٦,٨٪ ، وعند الدكتور على عجوة فى بحثه عن دور الإعلام فى الدعوة إلى تنظيم الأسرة بالريف المصرى عام ١٩٧٤ حوالى ٩٧,١٪ ، وعند إيليا هاريك Harik, I فى بحثه عن التعبئة السياسية عند الفلاحين المصريين عام ١٩٧٤ حوالى ٩٦٪ ، وعند الدكتورة : شاهيناز طلعت عن دور وسائل الإعلام فى التنمية الاجتماعية فى قرية مصرية عام ١٩٧٦ حوالى ٩٥,٦٪ ، وعند الدكتور محيى الدين عبد الحليم فى بحثه عن الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام بالريف المصرى عام ١٩٧٨ حوالى ٩٠,٢٪ ، وعند عاطف العبد فى بحثه عن دور الإذاعة الصوتية فى تغيير النظرة التقليدية إلى المرأة فى القرية عام ١٩٧٩ حوالى ٧٦,٨٪ .

ويرجع تفوق الراديو كوسيلة اتصال واحتلاله الترتيب الأول بين مختلف وسائل الاتصال الجماهيرية ، لعدة أسباب – غير ما سبق ذكره – حيث يعتبر أسرع وسيلة ، تربط المستمع بأحداث العالم فور حدوثها ، فالكلمة المذاعة تدور حول العالم سبع مرات ونصف فى الثانية ، ويجمع بين مميزات الاتصال الجماهيرى والاتصال الطبقى فى آن واحد ، فهو يبث إرساله إلى ملايين عريضة ، ولكنه فى نفس الوقت يضمن هذا البث محطات إذاعية كاملة وأركان وبرامج طبقية ، فهناك إذاعة للشباب ، وأخرى للمثقفين – البرنامج الثانى فى مصر – وهناك برامج وأركان للمرأة ، والطفل ، والشباب ، والعمال ، والفلاحين ، والعلماء ، والطلبة . . . إلخ .

وينفرد الراديو كذلك بين وسائل الاتصال الجمعى بالقدرة على التجسد فى

شكل شخص Personalized على حد وصف هارولد مندلسون Mendelsohn, H ، ويمكن النظر إليه كرفيق ، يمكن اصطحابه إلى أى مكان ، والاستماع إليه فى أى وقت ، ولكنه رفيق مطيع – على حد تعبير أستاذنا الدكتور خليل صابات ، يتحدث إذا شئت ، ويصمت إن شئت .

كما ينفرد الراديو بين وسائل الاتصال الجماهيرية بالقدرة على سد حاجات الجماهير بأساليب متنوعة ، فيقدم الأغنية ، والبرامج الإخبارية والدينية والرياضية والتعليمية والاقتصادية . . . إلخ ، والتمثيليات والبرامج الخاصة والموسيقى ، والإعلانات ، ويحقق عدة وظائف كالوظيفة الإخبارية والترفيهية ، والتعليمية ، والتوجيهية ، والتسويقية ، كما يرسم الإطار النفسى للمستمع ، ويحصر يومه – كما يقول هارولد مندلسون – ويضعه بين علامتى تنصيص ، فالبرامج الصباحية تهيئ المستمع لليقظة والعمل ، واستقبال يوم جديد بالتفاؤل ، فى حين تقدم برامج المساء والسهرة الترفيه ، وتخلق جوًّا يساعد على الاسترخاء والنوم .

ولكل ما سبق ، يرى بعض الباحثين أن الإذاعة مصدر المعرفة الأساسى لأهل القرية من سكانها الأصليين سواء المتعلمين أو الأميين ، ولذلك يقول الدكتور إبراهيم أبو لغد إن الإذاعة ستبقى لعدد من السنين كذلك بالرغم من ازدياد انتشار التعليم ، حيث يؤدى الراديو دوراً أساسيًّا فى حياة الأسرة فى المجتمع الحديث ، ويقوم بدور هام – على حد تعبير أستاذتنا الدكتورة جيهان رشتى – فى عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية للصغار والكبار معاً .

٢ – دور الإذاعة فى تغيير النظرة التقليدية للمرأة فى القرية :

وفى رأينا أن مميزات الإذاعة كوسيلة اتصال مع انتشار أجهزة الراديو ، والتعرض للإذاعة بالشكل السابق ، يساهم ضمن العوامل الأخرى ، فى تغيير

النظرة التقليدية إلى المرأة القروية ، فتزيد الإذاعة معلومات القرويين عن المجالات الجديدة الخاصة بالمرأة مثل تعليمها ، وعملها ، وحقوقها السياسية ، وحقها فى اختيار شريك حياتها ، وأيضاً فى مجال تغيير بعض الاتجاهات السائدة ، ولاسيما أن الرسالة الإذاعية « تصبح أكثر فاعلية حينما تجعل الرأى أو السلوك الذى تفرضه يبدو للجمهور على أنه وسيلة لتحقيق احتياجاته الموجودة فعلاً ، والمتمثلة فى رفع مستوى المعيشة ومسايرة التمدين ، فالراديو كما تصفه دورة الدكتورة جيهان رشتى « من أقوى الوسائل الإعلامية وأكثرها تأثيراً على الجمهورية » كما أن قدرة الإذاعة على الإقناع قدرة خارقة لا تعدلها - كما يرى الأستاذ سعد لبيب - إلا قدرة التأثير المباشر فى حالة الاتصال الشخصى ، فالإذاعة وسيلة اتصال حارَّة أو ساخنة كما يصفها عالم الاتصال الكندى المشهور ماك لوهان ، تتطلب مشاركة من المتلقى - المستمع - وتكون لها آثار فيمن يستخدمها تختلف كثيراً عن الآثار التى تخلقها وسيلة باردة ، وفى المجتمعات النامية ، التى لم تنل سوى حظ ضئيل من التعليم ، يكون الراديو عامل انفجار كامل ، ويؤثر فى معظم الناس تأثيراً حميماً ، وكما يصفه مارشال ماك لوهان علاقة شخص بشخص ، تفتح عالماً كاملاً من الاتصال بين المؤلف - المذيع - والمستمع ، لأن المذيع يتوجه إلى المستمع شخصيًّا على الرغم من أن الراديو فى حقيقته صندوق رنّان ! !

بالإضافة إلى أن الإذاعة تستطيع القيام بدورها فى التغيير الاجتماعى معتمدة على برامجها وقدرتها على مصاحبة الفرد ساعات طويلة من يومه ، تستطيع خلالها أن تلح بطريقة غير منفرة ، فتضيف معلومات جديدة ، أو تقدم الردود على الاستفسارات ، أو تقلب الموضوع على أوجهه المختلفة ، كما أن الخدمات الإذاعية لها جاذبية خاصة إذ هى ترتبط فى أذهان الناس بقدرتها على الترفيه والإقناع إلى جانب ما تقدمه من ألوان الإعلام والتثقيف . وفيما يلى نعرض بإيجاز لدور الراديو فى

التغيير الاجتماعى فى القرية المصرية من واقع نتائج الدراسات الميدانية :

١ – وجد العالم الأمريكى دانيل ليرنر Lerner. D فى دراسته عن زوال المجتمع التقليدى : تحديث الشرق الأوسط – أن الراديو غيَّر كل شىء فى مصر ، فالناس فى أقصى القرى أصبحوا يسمعون عمّا يحدث فى أى مكان .

٢ – ووجد إدموند برونر Brunner. E فى دراسة عن السلوك الاتصالى والاتجاهات السياسية فى سبع من بُلدان الشرق الأوسط – منها مصر – أن الراديو فى مصر يؤدى دوراً هامًّا فى القضاء على عزلة القرويين ، ويربطهم بأحداث مجتمعهم .

٣ – وفى دراسة حول علاقة الوعى الاجتماعى بوسائل الاتصال ، أجريت فى ست قرى بمركزى الباجور ومنوف بشمال مصر ، ثبت للخطيب وهيراباياشى أن هناك علاقة ارتباطية بين التعرض لوسائل الإعلام وانتشار الأفكار الجديدة ، كما وجد أن مستمعى الراديو يرغبون أكثر فى تغيير الأوضاع التقليدية .

٤ – وفى دراسة أخرى لنفس الباحثين عن الاتصال والوعى السياسى فى القرى المصرية وجدا أن نسبة المعلومات ودرجة المشاركة السياسية يزدادان بزيادة التعرض لوسائل الإعلام عامة والإذاعة خاصة ، الذين أجابوا عن السؤال الخاص بالفرق بين الاستفتاء والانتخاب كانوا ١٥,٥ ٪ من الذين يستمعون إلى الإذاعة مقابل ٣ ٪ من الذين لا يستمعون » .

٥ – وفى دراسة الدكتور لويس كامل مليكة عن بناء الاتصال فى قرية عربية وجد أن ٧٧ ٪ من المبحوثين يستمعون إلى الراديو ، وأيد ٩٣ ٪ من المبحوثين الفكرة الجديدة موضع البحث – التلقيح الصناعى للحيوان – وأبدى ٧٠ ٪ من العينة استعدادهم لممارسة هذه الفكرة .

٦ – وفى دراسة الدكتور إبراهيم أبو لغد عن دور وسائل الاتصال فى حياة

القرية المصرية ، وجد أن الراديو مصدر المعرفة الأساسى لأهل القرية ، ووجد أن ٤٤٪ ممن علموا بنبأ وفاة الملك محمد الخامس ملك المغرب سمعوا الخبر من الإذاعة ، ووجد كذلك أن كل من عرف الخبر عن طريق الإذاعة نقله إلى أشخاص آخرين .

٧ – وفى دراسة الدكتور محمود عودة عن أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى التى أجراها فى إحدى قرى مركز كفر الزيات عام ١٩٦٧ وجد أن وسائل الاتصال الجماهيرية بصفة عامة تؤدى دوراً هامًّا فى المجتمع القروى ، وخاصة الراديو ، الذى كان يستمع إليه فى عينة البحث ٩,٦٪ ، كما وجد أن الاستماع إلى الراديو نشاط اجتماعى عام وشائع لا يرتبط بغيره من أوجه النشاط الاتصالى الأخرى ، كما يؤدى الراديو دوراً هامًّا فى نقل المعلومات ذات الطابع السياسى والاجتماعى ، فى حين تعد الصحف مصدراً ثانويًّا للمعلومات عند القرويين ، ووجد الدكتور عودة كذلك علاقة ارتباطية بين الاستماع إلى الراديو والموافقة على التجديدات وممارستها .

٨ – وفى دراسة ميدانية عن دور وسائل الإعلام فى خلق النظرة العلمية وجد الدكتور يوسف الحارونى أن الراديو ينتشر انتشاراً يكاد يكون تامًّا فى الريف وأن مكانته لم تتأثر بدخول وسائل اتصالية أخرى وخلص إلى نتائج هامة منها : أن الراديو يذكّى الرغبة فى التغيير ، ويبصر بالحال غير السعيد للمحوثين القرويين ، ويدفع نحو عدم الرضا أو قبول الأمر الواقع ، ويغرس مقومات التطور المتمثلة فى زيادة الاستعداد للتعلُّم والتدريب ، ويحفز على البحث عن حلول للمشكلات التى يواجهها القرويون ، وينمى حب الاستطلاع نحو المعرفة ، ويروِّج لبعض القيم المدنية ، ويُرشد العادات السلوكية ، ويقاوم الخرافات ، ويجذب المستمعين إلى العمل السياسى ، ويساعد على بَلْورة الأهداف الدنيوية ، ويذكر التقمص الوجدانى ، ويزيد معلومات المستمعين .

٩ – وفى الدراسة الميدانية التى أجراها محيى الدين عبد الحليم عن دور وسائل الإعلام الحكومى تكوين الرأى العام المحلى ، وجد أن الإعلام الإذاعى عن طريق الراديو هو أكثر وسائل الإعلام الحكومى انتشاراً فى المجتمعات الريفية ، وأكثرها قدرة على التأثير فى المستمعين ، حيث وجد علاقة ارتباطية بين الاستماع إلى الراديو وتغيير الآراء التقليدية عن المرأة .

١٠ – وفى دراسة ميدانية أجراها الدكتور على عجوة عن دور وسائل الإعلام فى نشر فكرة مستحدثة هى تنظيم الأسرة وجد أن الراديو هو الوسيلة الأولى فى الإعلام عن تنظيم الأسرة وتوضيح مفهومه ، كما وجد علاقة ارتباطية بين الاستماع إلى الراديو والموافقة على تنظيم الأسرة وممارسته ، فى حين كان الارتباط ضعيفاً بين الخصائص الاجتماعية للمبحوثين القرويين والرأى فى تنظيم الأسرة وممارسته .

١١ – كما وجدت مُنى سراج فى دراسة ميدانية على المجتمع السعودى أن ٨٠٪ يستمعون إلى الراديو ، وأن ٦٨,٧٥٪ من المستمعين يوافقون على تعليم البنت ، و ٩٣,٦٪ من المستمعين يوافقون على استشارة الفتاة عند زواجها .

١٢ – وفى دراسة ميدانية أجرتها الدكتورة شاهيناز طلعت فى قرية قها – قبل تحويلها مدينة – وجدت أن الراديو يؤدى دوراً كبيراً فى توسيع آفاق القرويين ونشر المعلومات ، فلقد حصل ٤٣٪ من المبحوثين على معلوماتهم عن تنظيم الأسرة من الراديو .

١٣ – وفى دراسة ميدانية فى الريف المصرى عن أثر الإعلام الدينى فى الرأى العام وجد الدكتور محيى الدين عبد الحليم علاقة ارتباطية إيجابية بين تأييد تعليم المرأة ، وتوظيفها ، وحقها فى اختيار شريك حياتها ، والتعرض لوسائل الإعلام بصفة عامة ، والراديو بصفة خاصة ، ويرى أن هذا التأييد لحقوق المرأة ، والتغيير الذى طرأ على النظرة التقليدية للمرأة يحتمل أن يرجع إلى الدور الذى لعبته وسائل

الإعلام ، وفى مقدمتها الإذاعة ، فى إقناع الرأى العام الريفى بأحقية المرأة فى التعليم والعمل واختيار الزوج .

١٤ – وأوضحت دراسة ميدانية أجراها اتحاد الإذاعة والتليفزيون بمصر عن دور الإذاعة فى توجيه ربّات البيوت لأداء دورهن فى المجتمع « على عينة من ربات البيوت » أوضحت أثر الإذاعة فى الموافقة على تعليم البنت ، حيث زادت نسبة الموافقات على تعليم البنت بين المستمعات عن غير المستمعات ، وزادت نسبة الموافقات على مواصلة تعليم البنت حتى المرحلة العليا بين المستمعات عنه بين غير المستمعات ، وأثبت البحث دور الإذاعة فى تثقيف ربات البيوت وزيادة معلوماتهن الصحية والدينية والسياسية .

إجراءات الدراسة الميدانية

أهداف البحث الميدانى :

أجريت دراسة ميدانية فى قرية مصرية تقليدية بمحافظة قنا ، وتتلخص أهدافها فى التعرف على نظرة المبحوثين نحو المرأة القروية ، والتعرف على آثار اتصال الإذاعى المسموع فى تغيير النظرة التقليدية إلى المرأة فى القرية .

ويمكن فصل هذه الأهداف الرئيسية للدراسة إلى أهداف فرعية على النحو التالى :

- التعرف على النظرة إلى تعليم البنت وتوظيفها ، وحقها فى اختيار شريك حياتها ، وحقها فى الانتخاب والترشيح .
- التعرف على الأسباب الكامنة وراء الرأى فى تعليم البنت وتوظيفها . . .

– التعرف على مدى ممارسة تعليم البنت وتوظيفها . . . إلخ .
– التعرف على العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والرأى فى تعليم البنت ، وتوظيفها وممارسته . . . إلخ .

منهج البحث :

إن منهج هذا البحث – وهو من البحوث الوصفية التى تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص ظاهرة معينة ، واكتشاف العلاقات بين المتغيرات الواردة فى التفكير الأساسى للبحث ، وإجراء دراسة ميدانية على عينة من القرويين فى قرية مصرية ، ويستخدم الباحث المنهج الإحصائى ، الذى يستند فى جمع البيانات ، وتبويبها ، وتحليلها إحصائيًا ، واستخراج المؤشرات الإحصائية التى تؤدى إلى الوصول إلى نتائج كمية ، وتفسيرها .

أدوات جمع البيانات :

جمعت بيانات هذا البحث باستخدام الأدوات الآتية :

١ – صحيفة بحث بالمقابلة Interview Schedule مكونة من ٩٩ سؤالاً ، واستخدمت المقابلة ، حيث تعتبر وسيلة ناجحة لجمع البيانات فى البحوث الاجتماعية من الريف المصرى ، لارتفاع نسبة الأمية فى الريف من ناحية ، ولأن الريفيين خاصة أكثر ميلاً إلى الحديث من الكتابة من ناحية ثانية ، ولأن المقابلة تصلح فى البحوث التى يُطلب فيها معرفة آراء الأفراد الخاصة ، بعكس الاستبيان المرسل بالبريد ، والذى يحتمل أن يشترك أكثر من فرد فى الرد عليه ، بالإضافة إلى أنه يمكن عن طريق المقابلة جمع البيانات المطلوبة وجهاً لوجه مع المبحوث والتعرُّف على صورة مستعرضة للنفس البشرية تسمح بالإلمام بظروف تنشئة الفرد المفحوص اجتماعيًا ، والتى تؤثر فى سلوكه ، والتعرف على صورة متعمقة للنفس

البشرية تسمح للباحث بالكشف عن دوافعه ومشاعره ورغباته ، وهو ما يصعب الحصول عليه عن طريق وسائل جمع البيانات الأخرى .

ومما يذكر أن إعداد صحيفة البحث واختيارها استغرق ثلاثة أشهر خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩ ، ومرت بعدة مراحل ، هى : تحديد البيانات المطلوبة ، وتحديد نوع صحيفة البحث ، واستعراض التراث العلمى وإجراء دراسة استطلاعية ، وإعداد صحيفة البحث فى صورتها الأولية ، ودراستها ومراجعتها منهجياً وعلمياً ، واختبارها ، وإعادة اختبارها بعد إجراء التعديلات التى أسفر عنها الاختبار القبلى ، Pre-Test وإعدادها فى الصورة النهائية .

٢ – الملاحظة بالمشاركة ، لأن هذا الأسلوب يناسب الدراسات التى تهتم بأساليب التأثير .

٣ – الإخباريون الذين استعان بهم الباحث من أبناء القرية .

٤ – الإحصاءات والسجلات الأولية .

العمل الميدانى :

تم جمع البيانات من الميدان فى جوٍّ ودِّىٍّ حاول الباحث خلقه ، وتغلّب على بعض مشكلات الميدان ، محاولاً كسب تعاون المسئولين بالقرية والمركز ، ومقابلتهم ، وتقديم خطابات رسمية إليهم متضمنة المهمة العلمية ، والجهة العلمية التى يجرى لها البحث ، وموافقة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على إجراء الدراسة الميدانية بقرار رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٩ .

وكانت أكبر مشكلة واجهت الباحث مجاملة بعض المبحوثين ، ومحاولة إعطائه أى بيانات ، رغبة فى خدمته كما يقولون ، أو لإنهاء المقابلة ، وكان التصرف فى

مثل هذه الحالات حذفها من العينة الأساسية للبحث ، واستبدالها بالرقم التالى فى العينة .

واستخدمت محطات لضمان الثبات والصدق ، على الرغم من أنه يمكن التغاضى عن تطبيق إجراءات الثبات والصدق فى البحوث السسيولوجية واستخدم الباحث بعض المحكات لضمان الصدق التجريبى ، مثل استبعاد كل مبحوث لمس الباحث فيه المجاملة أو الكذب ، ووضع أسئلة تأكيدية للتأكد من صحة الإجابات بالإضافة إلى ذلك الاعتماد على محكين خارجيين يتمثل أولهما فى الإخباريين من أهل القرية ، وكشوف القيد بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وجداول الانتخابات ، وكشوف عضوية الأحزاب السياسية ، والوحدة الاجتماعية والجمعية التعاونية الزراعية . . إلخ .

وأعاد الباحث تطبيق ١٠ ٪ من صحائف البحث – لضمان ثبات الإجابات – بعد مرور أسبوعين من جمع البيانات ، ووجد درجة ثبات عالية ، وهو أمر عادى فى الاتجاهات الراسخة كالاتجاه نحو المرأة .

وراجع الباحث كل صحائف البحث مراجعة ميدانية ومكتبية ، وتم تفريغ البيانات ، وجدولتها ، وتحليلها إحصائيًا مستخدماً اختبار (كا^2) الإحصائى ، ومعنوية الفروق بين النسب Z ومعنوية الفروق بين المتوسطات (T)

مجال البحث الجغرافى :

حرص الباحث على اختيار قرية تقليدية ، لا تحظ بقدر كبير من الخدمات الحكومية ، وبعيدة عن الحضر ، ولا توجد بها دار سينما ، أو مسرح أو قصر ثقافة ، أو نادى استماع ومشاهدة ، وذلك للتعرف – قدر الإمكان – على الاتجاهات التقليدية نحو المرأة من ناحية ، ودور الراديو فى تغيير هذه النظرة م

ناحية ثانية ، حيث أشارت البحوث الميدانية السابق الإشارة إليها أن الراديو هو وسيلة الاتصال الجماهيرية الرئيسية فى القرية المصرية .

المجال البشرى للبحث :

اختار الباحث عينة طبقية عشوائية منتظمة بنسبة ١٠ ٪ من الذكور المقيدين بجداول الانتخاب فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ فى إحدى القرى المصرية ، وبلغ حجم العينة ١٣٣ فرداً من الذكور ، واستبعدت الإناث من عينة البحث ، وقصرت المجال البشرى للبحث على الذكور للأسباب الآتية :

١ – أن وضع المرأة فى المجتمع الريفى ليس نتيجة لاختيارها أو تفكيرها ، ذلك أن العُرف الاجتماعى ، والمعتقدات الدينية ، والتقاليد – كما يفسرها الرجال ويؤكدها النظام الأبوى الذى ينفرد فيه الأب بالسيطرة – هى التى تحدد بشكل مطلق وضع المرأة ودورها .

٢ – أن نظرة الرجل الريفى إلى المرأة ، قد غيرت نظرة المرأة إلى نفسها فاستكانت وفقدت شخصيتها ، وأصبح الأمر والنهى – فى الريف بالتأكيد ، وفى الحضر فى الغالب – للرجل ، فهو صانع القرار فى الأسرة .

٣ – أن الرجل هو المسيطر سيطرة كاملة غير واعية على المرأة ، ولا يمكن النهوض بالمرأة إلى حياة أفضل إلاّ عن طريق إقناعه وتبصيره – كمرحلة أولى – بالفائدة التى تعود على الأسرة والمجتمع من تثقيفها ، ومساهمتها فى عملية التنمية القومية .

٤ – إن المرأة فى القرية المصرية – وللأسف – لأسباب حضارية وتاريخية متعددة ، ليس لها دور ظاهر مباشرة فى البيت أو القرية .

٥ – صعوبة مقابلة المرأة ، وفى الحالات القليلة جدًّا – فى الاختبار القبلى –

كانت تتم بحضور الرجل ، وبالتالى لا يمكن أن تكون إجاباتها صادقة تماماً .

ولا يمكن فى هذا المجال الاعتماد على باحثات لجمع المعلومات ، لأن الباحث مطالب فى النهاية بمراجعة نسبة معينة من الاستمارات للتأكد من سلامة عمل الباحثة ، يضاف إلى ذلك ما لمسته من عدم تجاوب المرأة القروية وسلبيتها المطلقة ، وكانت إجاباتهن نمطية مثل : « معنديش وقت ، الرأى للرجال ، ماباسمعش راديو . . . » إلخ .

ومما يذكر فى هذا المجال أن العينة أصبحت ١٢٥ مبحوثاً بعض تطبيق إجراءات الثبات والصدق .

الرأى فى تعليم البنت وممارسته

(ا) الرأى فى تعليم البنت ودوافعه

١ – الرأى فى تعليم البنت :

ردًّا على سؤال وُجِّه للمبحوثين عن تعليم البنت يقول : ياترى توافق على أن البنت تتعلم ؟ وافق ٦٤,٨ ٪ من المبحوثين على تعليم البنت ووافق ٤ ٪ من المبحوثين بشروط منها : وجود مدارس بالقرية ، والمقدرة المالية على نفقات التعليم ، عدم الاختلاط ، عدم مخالفة تعليم البنت للدين .

٢ – دوافع الموافقة على تعليم البنت :

كانت الدوافع العامة للموافقة على تعليم البنت عند المبحوثين الذين وافقوا على ذلك حسب أهميتها هى : لكى تتنور ، لكى تعمل ، ولضمان مستقبلها .

٣ – دوافع عدم الموافقة على تعليم البنت :

كانت أسباب عدم الموافقة على تعليم البنت حسب أهميتها هى : التقاليد لا تسمح بتعليم البنت ، وأن البنت مصيرها الزواج ، وأن تعليم الذكور أهم من تعليم البنات ، والرغبة فى عدم خروج البنت من المنزل .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على تعليم البنت :

ثبت ازدياد نسبة الذين يوافقون على تعليم البنت بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، بعد تثبيت عامل التعليم وقراءة الصحف ، حيث يوافق ٨٧,٥٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة على تعليم البنت مقابل ٦,٩٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة z ٨.٢١)

٥ – العلاقة بين الموافقة على تعليم البنت وبعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين :

ووجدت كذلك علاقة بين الموافقة على تعليم البنت وبعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين كالدخل ، والتعليم ، والتردد على البندر ، وقراءة الصحف . بمعنى تزداد نسبة الذين يوافقون على تعليم البنت بين الذين دَخْلُهم ثلاثون جنيهاً فأكثر شهرياً عنه بين الذين يقل دخلهم عن ثلاثين جنيهاً شهرياً ، وكذلك تزداد نسبة الذين يوافقون على تعليم البنت بين المتعلمين عنه بين الأميين ، وكذلك تزداد نسبة الذين يوافقون على تعليم البنت بين الذي٣ يترددون على البندر أكثر من الذين لا يترددون على البندر ، وكذلك أيضاً . تزداد نسبة الذين يوافقون على تعليم البنت بين الذين يقرءون الصحف عنه بين الذين لا يقرءون الصحف .

(ب) ممارسة تعليم البنت

١ – مدى وجود بنات فى سن التعليم :

اتضح من البحث الميدانى أن ٥٢,٨ ٪ من المبحوثين عندهم بنات فى سن التعليم مقابل ٤٧,٢ ٪ ليس لديهم بنات فى سن التعليم . وقد يكون عندهم بنات أصغر من ست سنوات .

٢ – مدى تعليم البنات اللاتى فى سن التعليم :

اتضح بتحليل بيانات البحث الميدانى أن ٣٠.٣ ٪ من الذين عندهم بنات فى سن التعليم يُعلِّمون بناتهم ، منهم ٢٤.٢ ٪ يُعلِّمون كل بناتهم . و ٦.١ ٪ يُعلِّمون بعض البنات .

٣ – المرحلة التعليمية التى يتعلمن فيها الآن :

اتضح أيضاً من تحليل بيانات البحث الميدانى أن ٧٩.٢ ٪ من البنات اللاتى يتعلمن فى هذه القرية ، يتعلمن فى المرحلة الابتدائية . و ٨.٣ ٪ فى المرحلة الإعدادية . و ٨.٣ ٪ فى المرحلة الثانوية . و ٤.٢ ٪ فى المرحلة الجامعية .

٤ – المرحلة التعليمية التى يرغبون فى وصول البنت إليها :

اتضح أن ٤٨,٨ ٪ من الذين يوافقون على تعليم البنت ، يرغبون فى تعليمها تعليماً عالياً . و ٢٢,١ ٪ يرغبون فى تعليمها حتى مرحلة الدراسات العليا ، و ١٧,٥ ٪ حتى المرحلة المتوسطة و ٣,٥ ٪ يرغبون فى تعليمها معرفة القراءة والكتابة فقط .

٥ – أسباب عدم تعلم البنت :

بتحليل إجابات مجموعة الدراسة الذين يوافقون على تعليم البنت ، ولديهم بنات فى سن التعليم ، ولا يتعلمن ، وجدنا الأسباب التى حالت دون تعليم بناتهم هى : تخلُّف فى الفهم ، تعاون فى أعمال الزراعة أو المنزل ، الخوف من خروجها يوميًّا ، تعليم الذكور أهم من تعليم البنات ، قصور مالى ، عدم وجود مدارس قريبة .

ولاحظت ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يوافقون على تعليم البنت ، ولا يُعلمون بناتهم بسبب عدم مقدرة البنات على الفهم ، وكانت الحسرة تملأ نفوس أولياء الأمور حينما يذكرون هذا السبب ، وأكَّد لى المسئولون عن التعليم الابتدائى فى القرية وجود هذا السبب وانتشاره ، حيث تقضى البنت معظم وقتها فى المساعدة فى الأعمال المنزلية والزراعية ، ولا تجد لديها وقتاً للمذاكرة مما يصيبها بالتبلُّدِ ، والتخلُّف فى الفهم ، بعكس الذكور الذين تُهيَّأ لهم – إلى حد ما – الفرص للتعليم ، ولا سيما بعد أن أصبح التعليم أحد محددات بناء القوة فى القرية .

٦ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة وممارسة تعليم البنت :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى ، وبعد تثبيت عامل التعليم ، وجود علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة ، وممارسة تعليم البنت . حيث وجدنا ازدياد نسبة الذين يمارسون تعليم البنت بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، فلقد وجدنا ٢٦,٩٪ من المبحوثين الأميين الذين يستمعون إلى الإذاعة يُعلِّمون بناتهم ، وفى المقابل لا يُعلِّم أحد من المبحوثين الأميين

الذين لا يستمعون إلى الإذاعة بناتهم ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٢.٤٦) .

٧ – العلاقة بين ممارسة تعليم البنت وبعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين ممارسة تعليم البنت ، وبعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين كالسن ، والدخل ، والتعليم ، والتردد على البندر ، وقراءة الصحف حيث ازدادت نسبة الذين يمارسون تعليم البنت بين فئات السن أقل من خمسة وثلاثين عاماً عنه بين فئات السن ٣٥ عاماً فأكثر ، وكذلك تزداد نسبة الذين يُعلِّمون بناتهم بين الذين يبلغ دخلهم ثلاثين جنيهاً فأكثر عنه بين الذين يقل دخلهم عن ثلاثين جنيهاً شهريًّا ، وكذلك تزداد نسبة من يمارسون تعليم البنت بين المتعلمين عنه بين الأميين ، وكذلك بين الذين يترددون على البندر عنه بين الذين لا يترددون على البندر ، وتزداد كذلك نسبة الذين يمارسون تعليم البنت بين الذين يقرءون الصحف عنه بين الذين لا يقرءون الصحف .

الرأى فى توظيف البنت وممارسته

(ا) الرأى فى توظيف البنت ودوافعه

١ – رأى المبحوثين فى توظيف البنت :

اتضح من تحليل نتائج البحث الميدانى أن ٦٥,٨٪ من المبحوثين يوافقون على توظيف البنت ، منهم ٦,٤٪ يوافقون بشروط هى : اختيار نوع الوظيفة ، وقرب الوظيفة من المنزل .

٢ – دوافع الموافقة على توظيف البنت :

كانت الدوافع العامة للموافقة على توظيف البنت عند المبحوثين الذين وافقو على ذلك حسب أهميتها هى : العمل يزود الدخل ، ويشغل وقت الفراغ ، وضماد للمستقبل ، ويقوى الشخصية . ومما يذكر أن ٧,٣٪ من الإجابات تركزت فى أ توظيف البنت يساعدها على الاستقرار ، والزواج بموظف ، أو الزواج زواجاً

قيمة – على حد تعبير المبحوثين – وتتفق هذه الأسباب – إلى حد ما – مع ما توصل إليه الدكتور يوسف الحارونى فى بحثه عن دور وسائل الإعلام فى خلق النظرة العلمية حيث كانت أسباب الموافقة على توظيف المرأة هى المساعدة فى المصاريف ، وشغل الوقت .

٣ – دوافع عدم الموافقة على توظيف البنت :

كانت أسباب عدم الموافقة على توظيف البنت حسب أهميتها هى : التقاليد تمنع توظيف المرأة ، الوظيفة للرجال فقط ، الاحتياج للبنت أو المرأة للعمل فى المنزل أو المساعدة فى الزراعة ، الاختلاط بالرجال ، وتوظيف المرأة حرام (بنسبة ٢,٣٪ فقط) .

ومما يذكر أن إجابات أخرى مثل : « المرأة قلبها حنين » ، « المرأة ربنا خلقها للبيت وخدمة الرجال » ، وتتفق الأسباب السابقة – إلى حد ما – مع ما توصل إليه الدكتور الحارونى فى بحثه السابق الإشارة إليه ، حيث كانت أسباب عدم الموافقة على توظيف المرأة هى : تربية الأولاد ، الاختلاط بالرجال ، عدم منافسة الرجال .

٤ – هل المرأة تصلح لكل الأعمال :

إجابة عن سؤال : « فيه ناس بتقول إن البنت ممكن تشتغل عمل معين ، وما تشتغلش فى أعمال تانية » ؟ لم يوافق على هذا السؤال ٢,٤٪ من المبحوثين ويرى ٩٧,٦٪ من المبحوثين أن المرأة تصلح لأعمال معينة ، ولا تصلح لأعمال أخرى مثل العمل كمهندسة زراعية أو طبيبة تكشف على الذكور ، مأمورة ضرائب ، مفتش تموين .

٥ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على توظيف البنت :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على توظيف البنت حيث ثبت ازدياد نسبة الذين يوافقون على توظيف البنت بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، حيث وافق ٨١,٥٪ من المبحوثين الأميين – بعد تثبيت عامل التعليم – الذين يستمعون إلى الإذاعة على توظيف البنت مقابل ٣,٩٪ من المبحوثين الأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٦,٥٧) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الدكتور أحمد النكلاوى فى بحثه عن البناء والتغير الاجتماعى ، وتختلف مع ما توصل إليه بحث اتحاد الإذاعة والتليفزيون بمصر عن دور الإذاعة فى توجيه ربات البيوت لأداء دورهن فى الأسرة والمجتمع ، حيث لم توجد علاقة بين الاستماع إلى الراديو والموافقة على عمل المرأة وإن كان فى حالة يسر الزوج .

٦ – العلاقة بين الموافقة على توظيف البنت وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين :

وجدت علاقة إيجابية بين بعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين ، والموافقة على توظيف البنت مثل التردد على البندر ، والتعليم ، وقراءة الصحف ، والدخل ، فلقد ثبت من نتائج البحث الميدانى ازدياد نسبة الذين يوافقون على توظيف البنت من الذين يترددون على البندر عنه بين الذين لا يترددون عليه ، وبين المتعلمين عنه بين الأميين ، وبين الذين دخلهم ثلاثون جنيهاً فأكثر عنه بين الذين

يقل دخلهم عن ثلاثين جنيهاً شهريًا ، وبين الذين لم يسبق لهم الزواج عنه بين المتزوجين ، وبين الذين يقرءون الصحف عنه بين الذين لا يقرءون الصحف .

(ب) ممارسة توظيف البنت

١ – نوع العمل التقليدى الذى تؤديه المرأة والبنت :

اتضح من نتائج البحث الميدانى الذى أجرى على عينة عشوائية طبقية منتظمة من الذكور البالغين ١٨ عاماً فأكثر فى قرية مصرية تقليدية أن كل العينة تمارس زوجاتهم ، أو بناتهم أو الاثنان معاً دور ربة البيت ، يليه ، الصناعات الغذائية كصناعة الجبن ، والزبد ، واللبن بنسبة ٩٩,٢٪ ، يليه الصناعات المنزلية كصناعة المقاطف ، والخيزران ، والأدوات المنزلية المختلفة بنسبة ٩٦٪ ، وتساعد فى الحقل بنسبة ١٩,٤٪ ، وهن غالباً زوجات وبنات العمال الزراعيين حيث لا تخرج من المنزل فى هذه القرية إلا زوجات العمال الزراعيين ، وصغار المزارعين ، ويلى ذلك العاملة الزراعية بأجر بنسبة ٦,٤٪ ، وهن أيضاً زوجات أو بنات العمال الزراعيين ، ويلى ذلك ١,٦٪ يعملن فى التجارة وهن يعملن إما بائعة متجولة ، أو بائعة فى المنزل – كبائعة ملح الطعام – وكذلك يوجد بالعينة ١,٦٪ من السيدات والبنات ، يمارسن مهنة الخياطة ، وهى مهنة رابحة فى القرية بعد هجرة الأبناء والأزواج إلى البلاد العربية ، وعودتهم بأقمشة لزوجاتهم وبناتهم ، ولاحظ الباحث أن إحدى السيدات بالقرية أصبحت تملك ماكينة خياطة حديثة بعد أن كانت تحيك الملابس يدويًا .

٢ – مدى وجود امرأة موظفة فى الأسرة :

اتضح من تحليل نتائج البحث الميدانى أن ١٢,٨٪ من المبحوثين توجد فى

أسرهم امرأة أو بنت موظفة على الأقل مقابل ٨٧,٢٪ من المبحوثين لا توجد فى أسرهم امرأة عاملة بأجر ثابت .

٣ – توزيع الموظفات حسب نوع الوظيفة :

اتضح أيضاً أن ٥٠٪ من الموظفات المشار إليهن سابقاً يعملن مدرسات ، و٢٥٪ يعملن فى أعمال إدارية وكتابية ، ١٨,٨٪ يعملن ممرضات ، و٦,٤٪ يعملن كمهندسات ، ومما يذكر أن الأعمال الثلاثة الأولى هى الأعمال التى أشارت أبحاث عديدة إلى تقبُّل المجتمع لها عامة ، والريف خاصة .

٤ – أسباب عدم توظيف البنت :

يتضح من توزيع إجابات مجموعة الدراسة الذين يوافقون على توظيف البنت ولديهم بنات ، حسب الأسباب التى حالت دون توظيفهن مرتبة حسب أهميتها هى : عدم التعليم ، عمل المرأة عيب ، عدم وجود وقت لدى المرأة أو البنت ، عدم وجود عمل مناسب ، الاختلاط بالرجال ، بُعْد الأعمال الحكومية عن المنزل .

ويلاحظ ارتفاع نسبة الذين لم يوظّفوا زوجاتهم أو بناتهم لعدم تعليمهن ، ومما يذكر أن المبحوثين كانوا يُعلِّقون بقولهم : « بنتى ح تتوظف هنا ، أمال إيه » ويذكرون أسماء سيدات وموظفات ناجحات كوزيرة فى الوزارة – فى مصر أو الخارج – أو المذيعات ، أو الصحفيات ، أو مدرسة القرية ، أو طبيبة القرية ، مما يشير إلى بداية تغير فى النظرة التقليدية نحو توظيف المرأة .

٥ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة وممارسة تعليم البنت :

نعنى بالممارسة وجود امرأة موظفة فى الأسرة ، ويتضح من تحليل بيانات البحث الميدانى أن ١٦,٧٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة يوظفون (ممارسة) بناتهم أو زوجاتهم ، وفى المقابل لا يمارس أحد من الذين لا يستمعون إلى الإذاعة توظيف البنت ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ ، وإذا ثبتنا عامل التعليم يتضح أن ٩,٣٪ من المستمعين الأميين يمارسون توظيف البنت مقابل صفر٪ من المبحوثين الأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين غير ذى دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ ، وتأسيساً على ما سبق فلا يمكن قبول الفرض العملى القائل : تزداد نسبة من يمارسون توظيف البنت بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة .

٦ – العلاقة بين ممارسة توظيف البنت وبعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين ممارسة توظيف لبنت ، وبعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين مثل قراءة الصحف ، والتعليم ، والدخل ، والتردد على البندر ، ولم يثبت وجود علاقة بين ممارسة توظيف البنت ، وبعض الخصائص الاجتماعية كالسن ، والحالة الزواجية .

بعبارة أخرى تزداد نسبة الذين يمارسون توظيف البنت بين الذين يقرءون لصحف عنه بين الذين لا يقرءون الصحف ، وبين المتعلمين عنه بين الأميين ، بين الذين دَخْلهم ثلاثون جنيهاً فأكثر عنه بين الذين يقل دخلهم عن ثلاثين جنيهاً شهرياً ، وبين الذين يترددون على البندر عنه بين الذين لا يترددون على البندر .

الرأى فى حق المرأة فى الانتخاب وممارسته

(أ) الرأى فى حصول المرأة على حق الانتخاب ودوافعه

١ – رَأْىُ المبحوثين فى حق المرأة فى الانتخاب :

يوافق ٧١,٢٪ من المبحوثين على منح المرأة حق الانتخاب ، منهم ٦,٤ يوافقون بشرط ، وأهم الشروط التى ذكرها المبحوثون : أن تنتخب المرأة ما يُط منها انتخابه ، أن تكون متعلمة ، ألاّ يخالف هذا الحق الدين .

٢ – دوافع الموافقة على حق المرأة فى الانتخاب :

كانت أهم الدوافع العامة للموافقة على حصول المرأة على حقها فى الانتخ حسب أهميتها هى : القانون أعطى المرأة هذا الحق ، المرأة نصف المجتم والاحتياج لصوت المرأة فى انتخابات العمدة .

٣ – دوافع عدم الموافقة على حق المرأة فى الانتخاب :

كانت أهم الأسباب التى دفعت المبحوثين إلى عدم الموافقة على منح المرأة حق الانتخاب حسب أهميتها هى : التقاليد تمنع هذا الحق ، المرأة للمنزل فقط ، المرأة ناقصة عقل ودين – على حد قولهم – ، الدين يحرم ذلك ، وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه فؤاد دياب فى بحثه لقياس اتجاهات الرأى العام بمدينة القاهرة نحو منح المرأة حقوقها السياسية – مع اختلاف طفيف فى الترتيب – حيث وافق ٦٤,١٪ من المبحوثين على حق المرأة فى الانتخاب ، وكانت أهم أسباب الموافقة على حصول المرأة على حق الانتخاب : أن المرأة لا تقل عن الرجل فى الاستعداد والواجب ، والمرأة نصف المجتمع ، والمرأة متعلمة كالرجل ، والدستور أعطاها هذا الحق .

وكانت أهم أسباب عدم الموافقة فى بحث فؤاد دياب : أن المرأة مكانها المنزل ، والمرأة أقل من الرجل استعدادًا وموهبة ، والتقاليد الدينية ، والتقاليد الاجتماعية .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على منح المرأة حق الانتخاب :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين الاستماع إلى لإذاعة والموافقة على منح المرأة حق الانتخاب ، حيث ثبت ازدياد نسبة الذين يؤيدون حصول المرأة على حق الانتخاب بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إليها ، فلقد وافق ٨٧,٥٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى لإذاعة مقابل ١٧,٢ ٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين نسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٧,٣٢) ، وبعد

تثبيت عامل التعليم اتضح أن ٨٣,٣٪ من الأميين الذين يستمعون إلى الإذاعة يوافقون على حصول المرأة على حق الانتخاب مقابل ١٥,٤٪ من الأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٥,٨٤) .

٥ – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين والموافقة على حق المرأة فى الانتخاب :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة بين الموافقة على حق المرأة فى الانتخاب ، وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين كالتعليم ، والتردد على البندر ، وقراءة الصحف ، فى حين ثبت عدم وجود علاقة بين الموافقة على حق المرأة فى الانتخاب وكل من الدخل ، والسن ، والحالة الزواجية .

وبعبارة أخرى : ثبت من نتائج البحث الميدانى ازدياد نسبة الذين يوافقون على حق المرأة فى الانتخاب بين المتعلمين عنه بين الأميين ، وبين الذين يترددون على البندر عنه بين الذين لا يترددون على البندر ، وبين الذين يقرءون الصحف عنه بين الذين لا يقرءونها .

(ب) ممارسة المرأة حق الانتخاب

١ – مدى وجود تذكرة انتخاب :

ثبت من تحليل بيانات البحث الميدانى أن ٥٨/٤٪ من المبحوثين لدى إحدى السيدات – على الأقل – فى أسرته تذكرة انتخاب ، مقابل ٤١,٦٪ من المبحوثين ليس لدى إحدى السيدات فى أسرهم تذكرة انتخاب .

٢ – مدى التصويت فى الانتخابات :

ثبت من تحليل بيانات البحث الميدانى أن ٦٤ ٪ من اللاتى عندهن تذكرة انتخابات ، مارسن هذا الحق مقابل ١٢,٣ ٪ لم يمارسن هذا الحق ، واتضح أيضاً أن ٨٦,٣٪ من اللاتى أدْلَين بأصواتهن فى الانتخابات كانت انتخابات اختيار العمدة ، و ٩٢,٦ ٪ فى الاستفتاء على معاهدة السلام مع إسرائيل ، و ١,٤ فقط فى انتخابات مجلس الشعب ، مما يعكس أن الهدف من قيد المرأة فى جدول الانتخاب فى القرية هو الحصول على أصواتهن فى انتخابات العمد .

٣ – أسباب عدم التصويت فى الانتخاب :

وثبت من تحليل البحث الميدانى أن أهم أسباب عدم ممارسة المرأة لحق الانتخاب ، لمن عندها تذكرة انتخاب ، فى الانتخابات الأخيرة فى القرية حسب أهميتها هى : المنع عن طريق الأسرة ، التغيب عن القرية يوم الانتخاب ، المرض ، فَقْد البطاقة الشخصية أو عدم استخراجها ، فَقْد تذكرة الانتخاب ، عدم الاهتمام بالانتخابات مثل انتخاب مجلس الشعب ، لأن ضيق أفق القروى والقروية يحصر دائرة اهتمامها فى القرية فقط . وهو ما أكدته بعض الأبحاث الميدانية ، حيث ثبت ميل القروى إلى المحلية أكثر من الولاء القومى .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة وممارسة المرأة حق الانتخاب :

ثبت بتحليل نتائج البحث الميدانى عدم وجود علاقة ارتباطية بين الاستماع إلى لإذاعة وممارسة المرأة حق الانتخاب ، حيث وجدنا أن ٨٦,٨٪ من المبحوثين لذين يستمعون إلى الإذاعة مارست المرأة فى أسرهم حق الانتخاب مقابل ١٠٠ ٪ ن المبحوثين الذين لا يسمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين غير ذى دلالة حصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ [قيمة Z =٠,٨٧) وبعد أن ثبتنا عامل

التعلم وجدنا أن ٨٩,٢٪ من من المبحوثين الأميين الذين يستمعون إلى الإذاعة ، مارست المرأة فى أسرهم حق الانتخاب مقابل ١٠٠٪ من الأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبيتين غير ذى دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ (قيمة Z = ٠,٩) .

٥ – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين وممارسة المرأة حق الانتخاب :

لم يثبت وجود علاقة بين ممارسة المرأة لحق الانتخاب وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين ، وإنما كشف عن مفارقات مثل ارتفاع نسبة ممارسة المرأة لحق الانتخاب فى أسر الأميين أكثر من أسر المتعلمين ، وفى أسر كبار السن أكثر من أسر صغار السن ، وفى أسر الذين لا يقرءون الصحف أكثر من أسر الذين يقرءون الصحف ، ولعل ذلك يرجع إلى عدم الاقتناع بممارسة حق المرأة فى الانتخاب فى القرية ، وإنما تقوم الممارسة من منطلق « العصبية » ، فلقد بدأ قيا النساء فى جداول الانتخابات – كما ذكر الإخباريون للباحث – تحفزاً لانتخابات العمدة ، ولأن قرية مجاورة فاز بمنصب العمدة فيها شخص نتيجة لاعتماده على أصوات النساء ، مما دفع هذه القرية ، والقرى المجاورة إلى قيد النساء فى جداول الانتخاب ، وطبيعى أن التعصب والعصبية تتملك – إلى درجة كبيرة – الأميين والذين لا يستمعون إلى الراديو ، ولا يقرءون الصحف ، وهذا ما يفسر ارتفا نسبة ممارسة المرأة لحق الانتخاب بين الأميين ، الذين لا يستمعون إلى الراديو ولا يقرءون الصحف ... أكثر من غيرهم ، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أن ٨٦,٣ من اللاتى أدلين بأصواتهن فى الانتخابات كانت انتخابات العمدة فى حين أ ١,٤٪ فقط أدلين بأصواتهن فى انتخابات مجلس الشعب .

الرأى فى حق المرأة فى الترشيح وممارسته

(أ) الرأى فى ترشيح المرأة فى الانتخابات ودوافعه

١ – رأى المبحوثين فى ترشيح المرأة فى الانتخابات :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى أن ٦٩,٦٪ من المبحوثين يوافقون على حصول المرأة على حق الترشيح ، منهم ٥٠,٤٪ يوافقون بشروط أهمها : أن تكون مرشحة متعلمة ، وألا ترشح نفسها فى انتخابات العمدة ، أو الجمعية التعاونية الزراعية ، وألا يكون ترشيح النساء حراماً ، ومتعارضًا مع الدين .

٢ – دوافع الموافقة على ترشيح المرأة فى الانتخابات :

كانت أهم دوافع الموافقة على حصول المرأة على حق الترشيح فى الانتخابات حسب أهميتها هى : القانون أعطاها هذا الحق ، المرأة نصف المجتمع ، لكى تدافع

عن حقوق المرأة ، والمرأة كالرجل فى الاستعدادات والمواهب ، واشتراك المرأة دليل على الحضارة والتمدين .

٣ – دوافع عدم الموافقة على ترشيح المرأة فى الانتخابات :

كانت أهم دوافع عدم الموافقة على ترشيح المرأة فى الانتخابات حسب أهميتها هى : التقاليد تمنع ترشيح المرأة ، المرأة خلقت للمنزل فقط ، الدين يحرم ترشيح المرأة ، الرجل أكفأ من المرأة ، ولقد ذكر المبحوثون بعض العبارات ، فقالوا مستنكرين : « هى الرجال خلصت ؟ دالمرة عمرها ما تربى عجل وينفع ، من عملهم تجارته يا خسارته ! ! ، لا يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » ، وقال بعضهم : « المثل بيقول : شاورهم واخلف شورهم ، فازاى أوافق على ترشيحهم ! ! » .

ومما يذكر أن فؤاد دياب توصل فى رسالته لنيل درجة الماجستير عام ١٩٥٧ عن قياس اتجاه الرأى العام فى القاهرة نحو منح المرأة حقوقها السياسية إلى أن ٥٤,٩٪ من المبحوثين يؤيدون حصول المرأة على حق الترشيح ، وكانت أهم الأسباب : أن ذلك يتيح للمرأة فرصة الدفاع عن حقوق جنسها ، وأنها لا تقل عن الرجل ، ومثقفة مثله ، فى حين كانت أهم أسباب المعارضة أن رسالة المرأة المنزل ، وأن الرجل أكثر كفاءة من المرأة ، وأن الدين يحول دون قيام المرأة بهذه المهمة ، فالرجال قوامون على النساء ، وكما يتضح تتفق هذه الأسباب – إلى حد كبير – مع الأسباب التى ذكرها المبحوثون فى القرية مجال هذه الدراسة .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على ترشيح المرأة فى الانتخابات

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على ترشيح المرأة فى الانتخابات ، حيث ثبت ازدياد نسبة الذين

يوافقون على ترشيح المرأة فى الانتخابات بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، حيث وافق ٨٧,٥٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة يوافقون على ترشيح المرأة فى الانتخابات مقابل ١٠,٣٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ١٤,٣٤) ، وبعد تثبيت عامل التعليم وجدنا ٨٣,٣٪ من المبحوثين الأميين الذين يستمعون إلى الإذاعة يوافقون على ترشيح المرأة فى الانتخابات مقابل ٧,٧٪ من المبحوثين الأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين أيضًا ، ذو دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٦,٤٦) .

٥ – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين والموافقة على ترشيح المرأة :

ثبت من تحليل البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين الموافقة على ترشيح المرأة فى الانتخابات ، وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين مثل التردد على البندر ، والتعليم ، وقراءة الصحف ، فلقد ثبت ازدياد نسبة الذين يوافقون على حق المرأة فى الترشيح بين المتعلمين عنه بين الأميين ، وبين الذين يترددون على البندر عنه بين الذين لا يترددون على البندر ، كذلك بين الذين يقرءون الصحف عنه بين الذين لا يقرءون الصحف فى حين ثبت عدم وجود علاقة بين الموافقة على ترشيح المرأة والسن ، والحالة الزواجية ، والدخل .

(ب) ممارسة المرأة لحق الترشيح

ومما يذكر أنه لم ترشح أى سيدة نفسها فى أية انتخابات أجريت فى القرية ، وجاءت إجابات المبحوثين مؤكدة ذلك ، حيث ذكر المائة والخمسة والعشرون مبحوثاً ذلك ، وعلى ذلك لا يمكن قياس مدى ممارسة المرأة لحق الترشيح فى القرية ، والعلاقة بين هذه الممارسة وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين ، ويرجع ذلك فى رأينا لعدم صدور تشريع محدد للمرأة على نسبة معينة من المقاعد فى أية انتخابات ، ولعل من هذه النقطة . تنبع أهمية قانون الحكم المحلى الجديد الذى خصص ربع مقاعده للمرأة ، وهى فى رأينا خطوة هامة تشجع المرأة على ممارسة حقها فى الترشيح .

الرأى فى حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها وممارسته

(١) الرأى فى حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها ودوافعه

١ – الرأى فى حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى أن ٧٤,٤ ٪ من المبحوثين يوافقون على أن يكون للفتاة رأى فى شريك حياتها ، منهم ١,٦ يوافقون بشرط أن يكون الرأى النهائى للوالدين ، ولم يوافق على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها ٢٥,٦ ٪ من المبحوثين .

٢ – دوافع الموافقة على حق البنت فى اختيار شريك حياتها :

كانت الدوافع العامة للموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها عند المبحوثين الذين وافقوا على ذلك حسب أهميتها هى : الفتاة هى التى ستعيش معه ، والدين أعطاها هذا الحق .

٣ – دوافع عدم الموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها :

كانت أسباب عدم الموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها حسب أهميتها هى : هذا الموضوع ليس من اختصاص الفتاة ، ليس لها هذا الحق ، الأهل يعرفون مصلحتها أكثر منها ، أكسر رقبتها ، وكانت نسبة السبب الأخير ٩,٤٪ ، ومما يذكر أن الدكتور يوسف الحارونى فى بحثه عن دور وسائل الإعلام فى خلق النظرة العلمية وجه سؤالاً للمبحوثين شبيهًا بسؤالنا ، وكانت إجابات المبحوثين : « أكسر رقبتها ، أمنعها بالقوة » كما وجد الدكتور محيى الدين عبد الحليم فى بحثه عن الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام الريفى ، أن ٣٤,٤٪ من المبحوثين لا يوافقون على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة والموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها ، حيث وجدنا أن نسبة الذين يوافقون على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها تزداد بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، فلقد وافق ٨٣,٣٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة على هذا الحق مقابل ٤٤,٨٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبيتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٤,١٦) ، وبعد تثبيت عامل التعليم والمقارنة بين الأميين الذين يستمعون إلى الإذاعة والأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة وجدنا أن ٧٧,٨٪ بين من يستمعون إلى الإذاعة من الأميين يوافقون على حق الفتاة فى

اختيار شريك الحياة مقابل ٤٦,٢٪ من المبحوثين الأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق أيضاً بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٢,٨١) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الأبحاث الميدانية الأخرى التى أجريت فى الريف المصرى حيث وافق على حق البنت فى اختيار شريك حياتها ٧٨٪ من الذين يستمعون إلى الإذاعة فى دراسة الدكتور أحمد النكلاوى عن البناء والتغير الاجتماعى ، كما وجد الدكتور محيى الدين عبد الحليم فى بحثه عن الإعلام الدينى وأثره فى الريف المصرى أن ٥٤,٢٪ من المبحوثين يوافقون على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها مقابل ٣٥,٦٪ من الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، وكان الفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ .

٥ – العلاقة بين الموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين :

ثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة إيجابية بين الموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها ، وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين كالتردد على البندر ، والتعليم ، وقراءة الصحف ، والدخل ، فلقد ثبت زدياد نسبة الذين يوافقون على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها بين الذين يترددون على البندر عنه بين الذين لا يترددون على البندر ، وبين المتعلمين عنه بين غير المتعلمين ، وبين الذين يقرءون الصحف عنه بين الذين لا يقرءون الصحف ، وبين الذين يبلغ دخلهم ثلاثين جنيهاً شهرياً فأكثر عنه بين الذين يقل دخلهم عن ٣٠ جنيهاً شهرياً .

ولم يثبت البحث الميدانى وجود علاقة بين الموافقة على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها وبعض الخصائص الاجتماعية الأخرى للمبحوثين مثل السن ، والحالة الزواجية .

(ب) ممارسة حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها

تضمنت صحيفة البحث سؤالاً للمبحوثين الذين يوافقون على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها ، عن مدى ممارستهن لهذا الحق ، فأجاب كل المبحوثين الذين يوافقون على حق الفتاة فى اختيار شريك حياتها ، بأنهم أخذوا رأى الفتاة ، وعملوا به قبل زواجها ، ويعتبر هذا التصرف سلوكا شائعاً بين المبحوثين ، ولا سيما أنه يستمد أسسه من تعاليم الدين ، وتأكد الباحث من صدق إجابات المبحوثين على هذا السؤال ، بعرض جميع صحائف البحث على الإخباريين الذين استخدمهم كمحك خارجى لقياس صدق الإجابات .

الرأى فى إنجاب الإناث

(أ) الرأى فى إنجاب الذكور والإناث ودوافعه

١ – رأى المبحوثين فى إنجاب الذكور والإناث :

توضح بيانات البحث الميدانى أن ٥٩,٢٪ من المبحوثين ، يفضلون إنجاب لذكور على إنجاب الإناث مقابل ٢,٤٪ فقط يفضلون إنجاب الإناث ، ويرى ٣٨,٤٪ من المبحوثين أن الاثنين سيان .

٢ – دوافع تفضيل الذكور :

كانت الدوافع العامة لتفضيل إنجاب الذكور على إنجاب الإناث عند المبحوثين لذين يفضلون الذكور حسب أهميتها هى : الولد يحمل لقب العائلة والأب ، يساعد فى العمل ، والاعتقاد أن خلف البنات عار ، وخلف البنات همّ ، لاعتقاد بأن الدين فضل الولد على البنت ، بالإضافة إلى أسباب أخرى ذكرت

بنسب أقل مثل : الولد يمنع الميراث ، ويحمى العائلة من الأعداء .

والملفت للنظر أن ٣٣,٨٪ من أسباب تفضيل الذكور تعكس النظرة التقليدية التى ترى أن البنت عار وهمّ ، حيث مازال بعض الريفيين يعتبرون البنت « عار » و « هم » ، ويرددون بعض الأمثال فى هذا الصدد مثل « يا مخلفة البنات ، يا دائخة للممات » ، « البنات مربطهم خالى » ، « اللى مالوش ولد ، عديم الدهر والسند » ، « اللى يخلف ما مات ، يلف العمامة ويمنع الوارث » .

٣ – دوافع تفضيل الإناث :

ذكر ٢,٤ ٪ من المبحوثين أنهم يفضلون إنجاب الإناث على إنجاب الذكور ، وكانت الدوافع العامة لهذا التفضيل حسب أهميتها أن البنت أكثر حناناً ، والبنت تساعد فى المنزل ، « وقدم » البنت خير ، وذكر بعض المبحوثين بعض الأمثال التى يبررون بها هذا التفضيل مثل : « أبو البنات مرزوق » ، أخير الناس اللى تبكر بالبنت » ، « اللى يسعدها زمانها اللى تجيب بناتها مثل صبيانها » .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة ، والمساواة بين إنجاب الذكور والإناث :

اتخذ الباحثون الذين ذكروا أن إنجاب الإناث والذكور سيان – على حد تعبير بعض المبحوثين – كمحك لقياس دور الإذاعة فى تغيير النظرة التقليدية التى تفضل إنجاب الذكور ، ولم يتخذ الباحث الذى فضل إنجاب البنت على الذكر ، كمحك لقياس تغيير النظرة التقليدية ، لأن هذه النظرة أيضاً غير صحيحة ، حيث المطلوب هو المساواة بين الولد والبنت .

لم يثبت من تحليل نتائج البحث الميدانى وجود علاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والمساواة بين إنجاب الذكور والإناث ، فلقد ذكر ٣٧,٥٪ من المبحوثين الذين

يستمعون إلى الإذاعة ، أن إنجاب الذكور والإناث ، سيان مقابل ٤١,٤ ٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين غير ذى دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥ ٪ (قيمة Z = ٠,٣٩) ، وبعد تثبيت عامل التعليم ، والمقارنة بين الأميين فقط ، وجدنا أن ٤٢,٣ ٪ من المبحوثين الأميين الذين يستمعون إلى الإذاعة ، ذكروا أن إنجاب الذكور والإناث سيان ، فى مقابل ٢٩,٦ ٪ بين المبحوثين الأميين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبيتين غير ذى دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥ ٪ (قيمة Z = ١,١٢) ولذلك قلنا لا توجد علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة والمساواة بين إنجاب الذكور والإناث .

٥ – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين والمساواة بين إنجاب الذكور والإناث :

لم يثبت وجود علاقة بين المساواة بين إنجاب الذكور والإناث وبعض الخصائص الاجتماعية والاتصالية للمبحوثين مثل الدخل ، الحالة الزواجية ، التردد على البندر ، وقراءة الصحف ، وثبت وجود علاقة بين السن والمساواة بين إنجاب الذكور والإناث حيث ذكر ٥٧,٦ ٪ من المبحوثين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة أن إنجاب الذكور والإناث سيان فى مقابل ٣١,٥ ٪ من المبحوثين الذين تبلغ أعمارهم ٣٥ عاماً فأكثر ، والفارق بين النسبيتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩ ٪ (قيمة Z = ٢,٦٤) .

(ب) بعض مظاهر تفضيل الذكور على الإناث

١ – تبادل الرأى مع المرأة :

اتضح من تحليل بيانات البحث الميدانى أن ٨٣,٣٪ من مستمعى الإذاعة يتبادلون الرأى مع المرأة (الأم ، الزوجة ، الأخت) مقابل ٥١,٧٪ من غير مستمعى الإذاعة . والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٣,٤٠) ، وبتطبيق اختبار كا^{٢} على أرقام الجدول كانت قيمة كا^{٢} المحسوبة ١١.١٩ تزيد على القيمة الجدولية ٣,٨٤ . المنبئة بوجود علاقة بين المتغيرين تحت درجة حرية واحدة ، وبمستوى ثقة ٩٥٪ ، وتأسيساً على ما سبق ، وفى نطاق هذه النتائج ، يمكن القول بأن نسبة الذين يتبادلون الرأى مع المرأة – سواء الأم ، أو الأخت ، أو الزوجة – تزداد بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة .

كما ثبت كذلك ازدياد نسبة الذين يتبادلون الرأى مع المرأة بين الذين يستمعون إلى برنامج إلى ربات البيوت – من البرنامج العام – عنه بين الذين لا يستمعون إلى هذا البرنامج ، وهذا التغيير طيب ولا سيما مع المرأة التى يقال عنها فى **الثقافة التقليدية الريفية** : شاورهم واخلف شورهم وشورة المرأة إن صحت تأخر ميت سنة ورا .

٢ – الأكل مع الزوجة :

توضح بيانات البحث الميدانى أن ٨٩,٦٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة ، يأكلون مع الزوجة – وليس قبلها كما تشير كتابات الاجتماع الريفى –

مقابل ٧٩,٣٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين غير ذى دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ (قيمة Z = ١,٤٦) ، وبذلك ثبت من البحث الميدانى عدم وجود علاقة بين الاستماع إلى الإذاعة ، والأكل مع الزوجة بمعنى أن نسبة من يأكلون مع زوجاتهم لا تزيد بين الذين يستمعون إلى الإذاعة ، عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، وكذلك لم يثبت البحث وجود علاقة بين الاستماع إلى برنامج « إلى ربات البيوت » والأكل مع الزوجة حيث بلغت نسبة الذين يأكلون مع الزوجة ٨٨,١٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى برنامج .. إلى ربات البيوت » مقابل ٨٦,٢٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى هذا البرنامج ، والفارق النسبى غير ذى دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ .

٣ – مكان جلوس المرأة :

توضح بيانات البحث الميدانى أن ٥٩,٤٪ من الذين يستمعون إلى الإذاعة ، تجلس الزوجة بجوارهم ، مقابل ٣١٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٢٪٦٨ ، وبتطبيق اختبار كا٢ على أرقام الجدول كانت قيمة كا٢ المحسوبة ٧,١٨ ، أكبر من القيمة الجدولية ٣,٨٤ ، المنبئة بوجود علاقة بين المتغيرين تحت درجة حرية واحدة ، وبمستوى ثقة ٩٥٪ ، وتأسيساً على ذلك يمكن القول – فى حدود نتائج هذا البحث – أن نسبة الذين تجلس المرأة بجوارهم – وليس عند أقدامهم على الأرض – تزداد بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، ومما يذكر أن بعض المبحوثين ذكروا أن المرأة تجلس على الأرض احتراماً ، وتقديراً لهم .

٤ – موقع الزوجة فى أثناء السير مع الزوج فى طريق عام :

توضح بيانات البحث الميدانى أن ٢٠,٢ ٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة تسير الزوجة بجوارهم فى أثناء السير فى طريق عام ، مقابل ٦,٩٪ من المبحوثين الذين لايستمعون إلى الإذاعة ، ومما يذكر أن الفارق بين النسبتين غير ذى دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ (قيمة Z = ١,٦٢) ، وتأسيساً على ذلك لا توجد علاقة بين الاستماع إلى الإذاعة وسير الزوجة بجوار زوجها فى الطريق العام ، ولكن تشير بيانات البحث الميدانى إلى وجود هذه العلاقة بين سير الزوجة بجوار زوجها فى الطريق العام وبين الاستماع إلى برنامج إلى ربات البيوت ، حيث ذكر ٢٥,٤ ٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى هذا البرنامج أن زوجاتهم تسير بجوارهم فى أثناء السير فى طريق عام – وليس خلفهم كما هو معروف – مقابل ١٠,٣ ٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى هذا البرنامج ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستماع إلى هذا البرنامج وسير الازدواج بجوار زوجاتهم فى طريق عام ، وليس أمامهم ، كما تشير كتابات علم الاجتماع الريفى .

بعض معلومات القرويين عن مكاسب المرأة

تضمنت صحيفة البحث فى صورتها الأولى أسئلة لقياس مدى معرفة المبحوثين ببعض المعلومات الهامة عن تعليم المرأة ، وتوظيفها ، وحقها فى اختيار شريك حياتها ، وحقوقها السياسية ، ولكنّ الخبراء المنهجيين والعلميين والذين عرضت عليهم صحيفة البحث فى صورتها الأولية ، رأوا – وأثبت ذلك الاختبار القبلى لصحيفة البحث – أن هذه القضايا أصبحت معروفة للقرويين ، وملموسة أمامهم ، نتيجة لانتشار التعليم ومؤسساته ، واتصال القرويين بالمسئولين ، وترددهم على المؤسسات المختلفة بالقرى والمراكز ، وعواصم المحافظات ، والتى تضم الكثير من الموظفات ، أما الحقوق السياسية المتمثلة فى حقى الانتخاب والترشيح فلقد عرفهما القروى ، ومارست المرأة القروية حق الانتخاب .

ولكن الاختبار القبلى لصحيفة البحث أشار إلى ضعف معلومات القرويين عن

المكاسب الأخرى التى حصلت عليها المرأة ، مثل إنشاء أول تنظيم نسائى مستقل ووصول المرأة إلى منصب الوزيرة فى مصر ، وإلى منصب رئيسة وزراء فى خارج مصر ، ويهدف البحث فى هذا الجزء إلى التعرف على معلومات القرويين عن هذه المكاسب ، ودور وسائل الإعلام فى الإعلام عن هذه المكاسب .

(أ) التنظيم النسائى

تضمنت صحيفة البحث ثلاثة أسئلة ، تهدف إلى التعرف على مدى المعرفة بالتنظيم النسائى ، ومعرفة اسم رئيسته .

١ – المعرفة بالتنظيم النسائى :

أوضحت بيانات البحث الميدانى أن ١٧,٦ ٪ من المبحوثين سمعوا عن التنظيم النسائى ، مقابل ٨٢,٤ ٪ من المبحوثين لم يسمعوا عنه حتى إجراء البحث الميدانى .

٢ – مدى المعرفة بالتنظيم النسائى :

أوضحت بيانات البحث الميدانى أن ٨٦,٤ ٪ من المبحوثين ، الذين سمعوا بوجود تنظيم نسائى ، عرفوا المقصود بالتنظيم النسائى ، ١٣,٦ ٪ من المبحوثين عرفوا إلى حد ما المقصود بهذا التنظيم .

٣ – مدى المعرفة باسم رئيسة التنظيم النسائى :

أوضحت بيانات البحث الميدانى أن ٩٠,٩ ٪ من إجمالى المبحوثين الذين عرفوا التنظيم النسائى ، عرفوا اسم رئيسة التنظيم النسائى .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والمعرفة بالتنظيم النسائى :

أوضحت نتائج البحث الميدانى أن ٢٢,٩ ٪ من الذين يستمعون إلى الإذاعة ، عرفوا بوجود تنظيم نسائى ، فى حين لم يعرف أى من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة التنظيم النسائى ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٢,٨٣) .

وثبت كذلك بتحليل نتائج البحث الميدانى أن ٢٦,٩ ٪ من الذين يستمعون إلى برنامج « إلى ربات البيوت » عرفوا التنظيم النسائى وفى المقابل لم يعرف أى من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى هذا البرنامج التنظيم النسائى ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩ ٪ .

وبذلك نستطيع فى نطاق نتائج هذا البحث القول بأن الإذاعة تزيد معلومات المستمعين عن التنظيم النسائى .

٥ – العلاقة بين المعرفة بالتنظيم النسائى وقراءة الصحف :

يتضح من تحليل بيانات البحث الميدانى أن الذين عرفوا التنظيم النسائى بين من يقرءون الصحف ٥١,٤ ٪ فى حين بلغت نسبة الذين عرفوا بالتنظيم النسائى بين من لا يقرءون الصحف ٣,٤ ٪ ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩ ٪ (قيمة Z ٦,٤٣) وبذلك يمكن القول بأن قراءة الصحف تزيد نسبة المعرفة بالتنظيم النسائى .

(ب) المرأة كوزيرة

١ – المعرفة بوصول المرأة إلى منصب وزيرة :

توضح نتائج البحث الميدانى أن ٥٨,٤٪ من المبحوثين سمعوا عن وصول المرأة إلى منصب وزيرة ، فى حين يسمع بذلك ٤١,٦٪ من المبحوثين .

٢ – مدى المعرفة باسم الوزيرة الحالية :

إن ٧٨,١٪ من المبحوثين الذين سمعوا عن وصول المرأة إلى منصب وزيرة ، تمكنوا من ذكر اسم الوزيرة الحالية .

٣ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب وزيرة :

إن ٧٠,٨٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة ، عرفوا بوصول المرأة إلى منصب وزيرة مقابل ١٧,٢٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٥,١٣) .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب وزيرة بعد تثبيت عامل قراءة الصحف :

وإننا إذا ثبتنا عامل قراءة الصحف ، نجد أن الذين عرفوا بوصول المرأة إلى منصب وزيرة بين مستمعى الإذاعة ٥٨,١٪ مقابل ١١,٥٪ بين الذين لا يستمعون

إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة z = ٤,٠٢) وبذلك يمكن القول أن هناك علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب وزيرة ، وأن نسبة الذين يعرفون بوصول المرأة إلى منصب وزيرة تزداد بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة .

كذلك ثبت وجود علاقة بين الاستماع إلى برنامج إلى ربات البيوت ، والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب وزيرة ، وبعد تثبيت عامل قراءة الصحف ثبت أن الذين عرفوا بوصول المرأة إلى منصب وزيرة بين الذين يستمعون إلى هذا البرنامج حوالى ٦٧,٥٪ مقابل ٢٥٪ بين الذين يستمعون إلى هذا البرنامج ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٤,١٩) .

٤ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة ومعرفة اسم الوزيرة الحالية :

يتضح من بيانات البحث الميدانى أن ٧٩,٤٪ من الذين يستمعون إلى الإذاعة ، عرفوا اسم الوزيرة الحالية مقابل ٦٠٪ بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ قيمةZ= ١,٠١) .

٥ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة ومعرفة اسم الوزيرة الحالية بعد تثبيت عامل قراءة الصحف :

وإذا ثبتنا عامل قراءة الصحف ، وقارنّا بين الذين عرفوا اسم الوزيرة الحالية ، الذين يستمعون إلى الإذاعة ونسبتهم ٦١,١٪ مقابل ٣٣,٣٪ من الذين يستمعون إلى الإذاعة ، وجدنا الفارق بين النسبتين غير ذى دلالة إحصائية على

مستوى ثقة ٩٥٪ (قيمة Z = ٠,٩٤) وتأسيساً على ذلك لا يمكن القول بأن نسبة الذين يعرفون اسم الوزيرة الحالية تزداد بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إليها ، وهذا يؤكد رأينا أن الإذاعة تستطيع أن تعطى العناوين العريضة ، ولكنها لا تستطيع إمداد المستمع بالتفاصيل كالصحف .

(حـ) المرأة كرئيسة وزراء

١ – المعرفة بوصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء :

إن ٥٦,٨٪ من المبحوثين سمعوا عن وصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء ، في حين لم يسمع بذلك ٣٤,٢٪ من المبحوثين .

٢ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء :

إن ٧٣,١٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة ، عرفوا بوصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء مقابل ١٠,٣ بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٥,٥٩)

٣ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة ، والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء بعد تثبيت عامل قراءة الصحف :

يتضح إذا ثبتنا عامل قراءة الصحف ، أن الذين عرفوا بوصول المرأة منصب رئيسة وزراء بين مستمعى الإذاعة من غير الذين يقرءون الصحف ٥٨,١٪ مقابل ٧,٧٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، ولا يقرء

الصحف أيضاً ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٤,٣٥) ، ولذلك يمكننا القول أن هناك علاقة إيجابية بين الاستماع إلى الإذاعة ، والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء ، بمعنى أن نسبة الذين يعرفون بوصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء تزداد بين الذين يستمعون إلى الإذاعة عنه بين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة .

كما ثبت من البحث ، بعد تثبيت عامل قراءة الصحف أيضاً ، وجود علاقة إيجابية بين الاستماع إلى برنامج إلى ربات البيوت بإذاعة البرنامج العام ، والمعرفة بوصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء (قيمة Z = ٣,٣٣) .

٤ – مدى المعرفة باسم دولة وصلت المرأة فيها إلى منصب رئيسة وزراء :

إن ٩٥,٨٪ من المبحوثين الذين سمعوا عن وصول المرأة إلى منصب رئيسة وزراء عرفوا اسم دولة على الأقل وصلت المرأة فيها إلى هذا المنصب ، بل ذكر بعضهم عدة دول : الهند ، سيلان ، بريطانيا ، إسرائيل ..

٥ – العلاقة بين الاستماع إلى الإذاعة ، ومعرفة دولة – على الأقل – وصلت المرأة فيها إلى منصب رئيسة وزراء :

إن ٩٧,١٪ من المبحوثين الذين يستمعون إلى الإذاعة ، عرفوا اسم دولة – على الأقل – وصلت فيها المرأة إلى منصب رئيسة وزراء مقابل ٥٠٪ من المبحوثين الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٩٪ (قيمة Z = ٣,٢٨) .

وإذا ثبتنا عامل قراءة الصحف ، وجدنا أن ٩٤,٤٪ من الذين يستمعون إلى الإذاعة ولا يقرءون الصحف يعرفون اسم دولة – على الأقل – وصلت فيها المرأة إلى

منصب رئيسة وزراء مقابل ٥٠٪ من الذين لا يستمعون إلى الإذاعة ، ولا يقرءون الصحف ، والفارق بين النسبتين له دلالة إحصائية على مستوى ثقة ٩٥٪ (قيمة 2 = ٢,٢٧) .

ومما يذكر أيضاً ، أن الإذاعة – وهى أكثر وسائل الإعلام الجماهيرية ، انتشاراً فى الريف – تلعب دوراً أساسيًّا فى تزويد القرويين بالمعلومات عن المكاسب التى حققتها المرأة والتى حصلت عليها أيضاً .

رقم الإيداع	١٩٨٣/١٨٠٨
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٠٢-٠٣٢٥-٤

١/٨١/٥٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

ص
٣٠